

جامعة غرداية
كلية الآداب واللغات
- قسم اللغة والأدب العربي -



مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته بين المدارس
النحوية من خلال كتاب المدارس النحوية لشوقي ضيف

مذكرة مُقدّمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي في مسار اللغة

العربية وآدابها تخصص: لسانيات عربية

إشراف الدكتور: غزّيل بلقاسم

إعداد الطالبتين:

☞ حورية بن تارقي

☞ لويّزة مورد

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	اسم و لقب الأستاذ (ة)	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
01	بن سعد محمد السعيد	محاضر - أ -	غرداية	رئيسا
02	غزّيل بلقاسم	محاضر - أ -	غرداية	مشرفا و مقورا
03	البرجي عبد القادر	مساعد - ب -	غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: 1438 - 1439 هـ / 2017 - 2018 م

جامعة غرداية
كلية الآداب واللغات
- قسم اللغة والأدب العربي -



مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته بين المدارس
النحوية من خلال كتاب المدارس النحوية لشوقي ضيف

مذكرة مُقدّمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في مسار اللّغة
العربية وآدابها تخصص: لسانيات عربية

اشراف الدكتور : غزيل بلقاسم

اعداد الطالبتين :

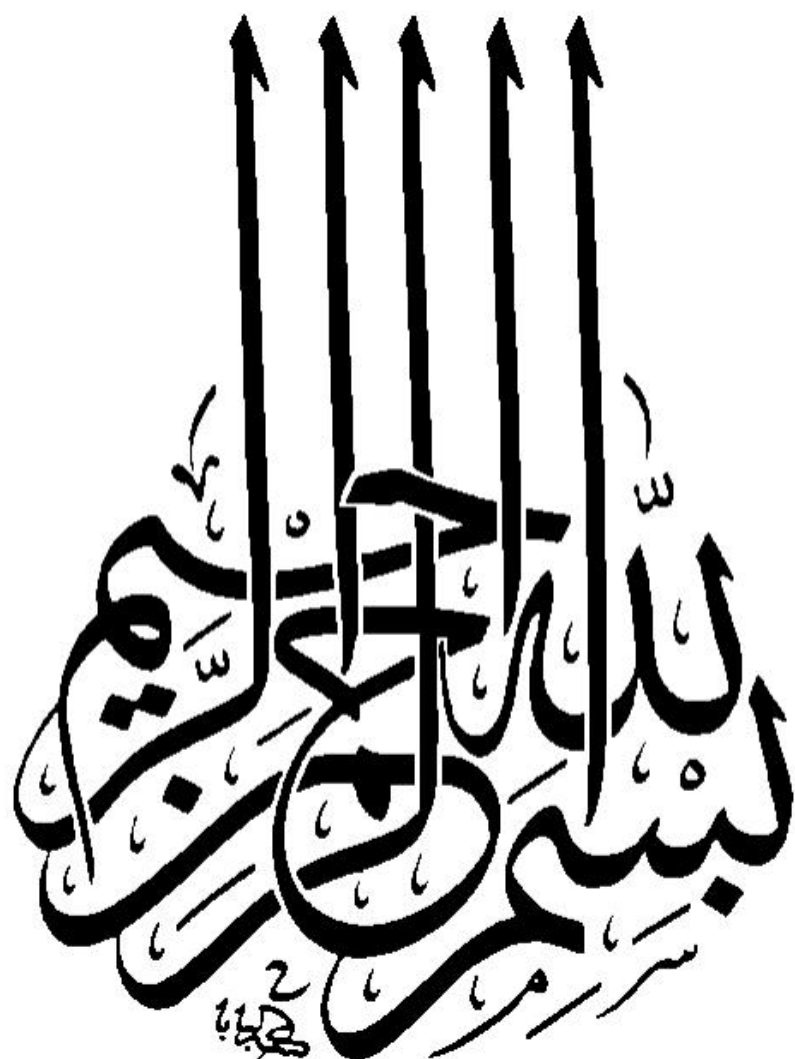
حورية بن تارقي

لويزة مورد

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	اسم و لقب الأستاذ (ة)	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
01	بن سعد محمد السعيد	محاضر - أ -	غرداية	رئيسا
02	غزيل بلقاسم	محاضر - أ -	غرداية	مشرفا و مقرا
03	البرجي عبد القادر	مساعد - ب -	غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: 1438 - 1439 هـ / 2017 - 2018 م





الإهداء



قال تعالى: أعوذ باللهمنا الشيطان الرجيم: بسم الله الرحمن الرحيم

{قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ عَلَّمُوا الْقُرْآنَ بِالْإِيمَانِ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ} سورة الزمر [الآية 9]

نتقرب بعملاً هذا للرب السماوات والأرض العلي القدير خالصاً له، وإلى رسوله الكريم وخاتم

الأنبياء محمد ابن عبد الله صلى الله عليه وسلم.

كَمَا أَهْدَيْتَنِي إِلَى مَنْعَرَفِي حُبِّ الْعِلْمِ وَرَعَانِي بِكَ إِخْلَاصَ رُوحِ أَبِي الطَّاهِرَةِ، رَحِمَهُ اللَّهُ وَالِي أُمِّي

الغالية أطال الله في عمرها وإلى جميع إخوتي .

إلى من كان لي سندا في ثمرتها جاحيو سهر الليالي معي اعترافاً ومحبة ووفاء، أمتعته الله بالصحة

والعافية وأطال الله لعلهم يجمعهم زوجي الغالي.

إلى فلذات كبدي وعنواني في الحياة أبنائي الأعراف: عمرو عبد الكريم والكتكوتة نجاح.

لويضة مورد

أهدي عملي إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، أبي الغالي على قلبي أطال

الله في عمره، وإلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، وصيرت على كل شيء،

وكانت دعواها لي بالتوفيق أُمِّي أعز ملاك على القلب والعين، وإلى إخوانتي كل واحد

باسمه خاصة هاجر و حياة.

حورية بنتارقي



شكر و عرفان



قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

"من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة".

نبدأ بحمد الله عز وجل صاحب النعمة، والفضل، الذيمنّ علينا، ووفقنا لإتمام هذا البحث.

جميلنا لإنسان أن يكون شمعة ينير درب الحائرين ويأخذ بأيديهم ليقودهم إلى بر الأمان متجاوزاً بهم أمواج الفشل والقصور نهدى هذا العمل إلى أستاذنا الفاضل الدكتور بلقاسم غزويل المشرف على هذا العمل حفظه الله ورعاه الذي بما نجل عنا بنصائحه القيمة طيلة فترة الإشراف كانت توجيهاته وإرشاداته تذلّل المصاعب والمسالك الوعرة، وتفتح أبواباً مغلقة في إيهن شكر تلك اليد البيضاء جزاه الله عنا خير الجزاء.

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبول مناقشة المذكرة وتقييمها. إلى جميع أساتذة كلية الآداب واللغة العربية وخاصة تخصص لسانيات عربية كما لا ننسى إدارة القسم.

إلى كل من كان له الفضل في مساعدتنا في العمل لإتمام مشوارنا الدراسي خاصة

إلى كل من حملهم قلمنا سهواً وحملهم وجداننا نهدى لهم هذا العمل.



جدول تقسيم العمل

اسم الطالبة	أسباب ظهور المدارس النحوية ومظاهر الاختلاف فيها واتجاهاته بين المدارس	الفصل الاول
حورية بن التارقي لويزة مورد	أسباب الاختلاف النحوي مظاهر الاختلاف النحوي	المبحث الاول المبحث الثاني
	مظاهر الاختلاف النحوي و اتجاهاته	الفصل الثاني
حورية بن التارقي	مظاهر الاختلاف النحوي	المبحث الاول
لويزة مورد	الآراء الانتخابية و الاجتهادية في المدارس النحوية	المبحث الثاني

الملخص :

ابتدأت البصرة الاشتغال في النحو مبكرا ثم انتقل إلى الكوفة بعد قرن، ولكن النحو في البصرة كان مختلفا عنه في الكوفة، لاختلاف اتجاه البلدين في تناول المسائل النحوية، فكل عالم من علماء البلدين يرى صحة مذهبه ورجحانه على المذهب الآخر فيردّ بالدليل المناقض على صاحبه، ولم يقتصر هذا على المدرستين إنما انتقل إلى المدارس المتأخرة (البغدادية، الأندلسية، المصرية) لقد كان في بدايته رواية عن طريق مناظرات، ليصبح فيما بعد إلى التدوين في مجموعة من الكتب، ولأن هذا الموضوع يبعث الفضول لدى الباحث عن أسباب هذا الاختلاف ومظاهره آثرنا أن نبحت فيه من خلال كتاب "المدارس النحوية" لشوقي ضيفالذي هو مدونة بحثنا، تناول فيها الحديث عن المدارس النحوية الخمس (البصرية - الكوفية - البغدادية - الأندلسية - المصرية) رغبة منّا في إشباع هذا الفضول، لذلك قمنا باستقراء آراء علماء البلدان للبحث عن أسباب هذا الاختلاف ومظاهره وفق منهج علمي يعتمد على المقارنة بين المدارس النحوية للوصول إلى مواطن التشابه والاختلاف بينها، وأين يكمن هذا في الأصول أم في الفروع؟.

الكلمات المفتاحية: الاختلاف النحوي - الفروع - الأصول - المدارس النحوية - مدونة البحث.

Resume:

Elbasra had started working on grammar early then, it moved to Elkoufa after a century. But grammar in Elbasra was different than Elkoufa because of the different ways of having the grammatical issues. Every grammarian of each side seed that his doctrine is the true and he replied with the contrary evidence. After that it moved to the late schools(baghdadian-Adalousi- Egyptian). At the beginning, it was only means of debates to become written in a series. Because this subject is curious to scientists about the purposes of this difference and its appearances, we tried to search through the book of "the grammar schools" for ChawkiDaif whose blog search is ours. We touched on the five schools of grammar (Basra-Koufa-Baghdad-andalous-Egypt). A desire from us to enrich this curiosity, so that, we read the opinions of the scientists of both countries through a scientific curriculum depending on the comparison between the grammar schools to get some similarities and differences between them and where is it, in the branches or assets?

Key words: the grammar difference-assets-branches-grammar schools-blog search

مختصرات

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
ج	جزء
د ط	دون طبعة
د د	دون دار
د ت	دون تاريخ
ص	صفحة
ص ص	عدد صفحات متلاحقة
ط	طبعة
ع	عدد
م	ميلادي
هـ	هجري
مج	مجلد
ن	نوع

المقدمة

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

بسم الله الرحمن الرحيم لقد اخترنا عنوانا لمذكرتنا هذه ألا وهو مظاهر الاختلاف النحوي و اتجاهاته بين المدارس النحوية، لأنه من المعروف أن المدارس النحوية مختلف في عددها، فمنهم من يقرّ بوجود مدرستين فقط (البصرة والكوفة)، ومنهم من يضيفها ثالثة: (المدرسة البغدادية)، وهناك من يعدّها خمسا (البصرية، الكوفية، البغدادية، الأندلسية، المصرية) وقد ألفت في هذا الموضوع قليل من المؤلفات الحديثة من ذلك: (المدارس النحوية) لخديجة الحديشي و(المدارس النحوية) للتواتي بن التواتي و(المدارس النحوية) لشوقي ضيف الذي هو مدونة بحثنا هذا. الذي محوره الخلافات النحوية وأسبابها ومظاهرها، حيث تصدرت مدرسة الكوفة والبصرة هذا الخلاف، لاختلافها في المنهج فالبصرة تقدّم السماع وتشدّد في الأخذ به، في حين نجد الكوفة تتوسع في القياس، وامتد هذا الخلاف ليشمل حتى المدارس المتأخرة من خلال تبنيهم تارة الآراء البصرية وتارة الآراء الكوفية. آخذين في ذلك بمبدأ الانتخاب. ثم النفوذ لآراء جديدة تبرز وجودهم.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

إن موضوع الخلاف هو بحث في تدرج النحو وتطوره، فقد بدأ بصريا ثم كوفيا فبغداديا، وأندلسيا ومصريا. ولما كان موضوع الخلاف النحوي ثريا في المذكرات والمؤلفات حول مدرستي البصرة والكوفة، متجاهلين إبرازه في المدارس الأخرى، حاولنا نحن إبراز هذا الخلاف في المدارس المتأخرة منتهجين في ذلك الطريقة التي ألفت فيها الخلاف بين البصرة والكوفة، معتمدين على كتاب (المدارس النحوية) لشوقي ضيف، الكتاب الشامل للمدارس الخمس، محاولين من خلاله إبراز أسباب الاختلاف ومظاهره واتجاهاته. إجابة منا عن الإشكاليات الآتية: ماهي دواعي الاختلاف النحوي بين المدارس؟ وما مظاهره؟ ولم كان هذا الاختلاف أصلا؟

للإجابة عن الإشكاليات السابقة ارتأينا أن ننتهج الخطة الآتية :

الفصل الأول : أسباب ظهور المدارس النحوية ومظاهر الاختلاف بينها الذي قسمناه إلى مبحثين : المبحث الأول تحت عنوان : أسباب ظهور المدارس النحوية. أما المبحث الثاني : فكان بعنوان : مظاهر الاختلاف بينها.

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

الفصل الثاني : مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته بين المدارس النحوية في كتاب (المدارس النحوية) شوقي ضيف، والذي كذلك قسمناه إلى قسمين، تناولنا في المبحث الأول : مظاهر الاختلاف النحوي، أما المبحث الثاني : الآراء الاجتهادية والانتخابية في المدارس النحوية. معتمدين في دراستنا هذه على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها : الانصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري ، المدارس النحوية لخديجة الحديثي، المدارس النحوية أسطورة وواقع لإبراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية للتواتي بن التواتي، ومذكرة الماجستير (الدرس النحوي لمهدي المخزومي بين التقليد والتجديد) اشرف أحمد بلخضر إعداد الطالب: عمر لحرش.

المنهج المتبع :

من أجل الوصول إلى الهدف من بحثنا هذا، انتهجنا المنهج المقارن لإبراز مواطن التشابه والاختلاف بين المدارس النحوية.

الصعوبات : ورغم ما بذلناه من مجهودات في تحصيل مادة البحث إلا أنه واجهتنا مجموعة من العوائق والصعوبات نذكر منها :

- 1- ضيق الوقت وازدحامه بمشاغل الدراسة.
- 2- صعوبة الحصول على المصادر والمراجع من المكتبة والاعتماد على الكتب الإلكترونية بصيغة (PDF).
- 3- التكرار، فأغلب المصادر والمراجع تناولت الموضوع بصور متشابهة.

حدود البحث :

إن بحثنا هذا يرنو إلى الكشف عن أسباب الاختلاف الذي انبثقت منه المدارس النحوية لنرى مظاهره التي انطلق منها، بغية الوقوف عند أهم الغايات التي كان يتوخاها هذا الاختلاف، ولنرى ثانيا أهم الانعكاسات التي طرأت على علم النحو، وهل مشت به خطى نحو التطور ؟ وتوضيح أصل الخلاف النحوي أهو في الأصول أم في الفروع ؟

وفي الأخير لا يسعنا إلا نقدم الشكر للدكتور المشرف، الذي له الفضل وكل الفضل في إتمام إنجاز هذا البحث رغم مشاغله الكثيرة، والذي لم ييخل بأي جهد، نسأل الله أن يزيده من فضله، وينيره من نوره.

الفصل الأول :

أسباب ظهور المدارس النحوية ومظاهر الاختلاف بينها

الفصل الأول : أسباب ظهور المدارس النحوية ومظاهر الاختلاف بينها

المبحث الأول : أسباب ظهور المدارس النحوية

أولاً : أسباب علمية خاصة

(أ) - أسباب ثقافية وعلمية

(ب) - أسباب مذهبية

ثانياً : أسباب عامة

(أ) - أسباب جغرافية

(ب) - أسباب تاريخية

المبحث الثاني : مظاهر الاختلاف النحوي

أولاً : الخلاف من حيث المدونة

(أ) - القرآن وقراءاته

(ب) - الحديث النبوي الشريف

(ج) - كلام العرب (شعرا ونثرا)

ثانياً : الخلاف حول المصطلح.

تمهيد :

بعد أن قام العلماء بجمع اللّغة، ونشطوا في جمع مادتها وتبويبها وتهذيبها، جاء علماء النّحو والصّرف، مطبقين الفلسفة في مجال اللّغة اقتداء بما فعله الفقهاء في آيات القرآن الكريم، والأحاديث النبويّة الشّريفة، وفتاوي الصّحابة والتّابعين -رضوان الله عليهم-، بغية وضع الجزئيات كليّات وتحديد ما وصل إليهم من مادة أوليّة وقواعد كليّة وأصول كليّة.

وقد كانت العراق تربة خصبة للدراسات اللّغويّة، لما لها من إرث حضاريّ وثقافيّ، ففي البصرة بدأ البحث النّحويّ ونما وتطوّر واستقرّ وأخذ صورته النهائيّة، ليتشعب ويمتدّ إلى بغداد والأندلس ومصر والشّام.

وقبل الحديث عن المدارس النّحويّة، لا بدّ من التّطرق إلى نشأة النّحو، "فعلم النّحو لم يكن معروفاً عند العرب قبل الإسلام، والسّبب في ذلك يعود إلى أنّ العرب لم يكونوا في حاجة إليه لسلامة فطرتهم، وجودة قرائحهم، فلم يكن قبل الإسلام ما يحملهم على النظر فيه، لأنّهم ينطقون عن سليقة جبلوا عليها مخالفتهم بعد الإسلام، حين اختلطوا بغيرهم، من الأمم كالفرس والرّوم"⁽¹⁾.

"ونتيجة هذا الاختلاط ظهر اللّحن على الألسنة العربيّة، بحيث يعتبر الباعث الأوّل على تدوين اللّغة وجمعها، وعلى استنباط قواعد النّحو وتصنيفها"⁽²⁾، "وقد سعى العرب منذ ظهوره إلى إصلاحه، من عهد الرّسول صلى الله عليه وسلّم حين قال : أرشدوا أحاكم فإنّه قد ضلّ"⁽³⁾، كما روي أن أحد ولّاة عمر - رضي الله عنه - كتب كتاباً لعمر - رضي الله عنه - فيه لحناً فكتب له : أن قنّع كاتبك سوطاً"⁽⁴⁾.

واستمرّت حتّى عهد عليّ - كرم الله وجهه - أين تجلّت عمليّة وضع النّحو، وقد اختلف النّحويّون واللّغويّون حول المؤسس الأوّل للنّحو، منهم ابن سلام الجمحي في (طبقات الشعراء) وابن

(1) مراحل تطوّر الدرس النّحويّ، عبد الله بن حمد الخثران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1413هـ/1993م، د ط، ص 11.

(2) في أصول النّحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1407هـ/1987م، د ط، ص 6.

(3) الزهر في علوم اللّغة وأنواعها، جلال الدّين السيّوطي، مطبعة السّعادة، صاحب المكتبة الأزهرية، مصر، د ت، د ط، ن(44)، ج 2، ص 246.

(4) ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنيّ، تح: محمّد عليّ النّجار، المكتبة العلميّة، مصر، 1331هـ/1913م، ط 2، ص 8، ويقصد بأحد الولاة أبا موسى الأشعري.

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

قتيبة في (المعارف) والزجاجي في (الأمالي)، وأبو الطيب اللغوي في (مراتب التحويين) والسيرافي في (أخبار التحويين البصريين)، والزبيدي في (الطبقات) وابن النديم في (الفهرست)، والأنباري في (نزهة الألباب)، والقفطي في (أنباه الرواة على أنباه النحاة)⁽¹⁾.

حيث يقول السيرافي: "اختلف الناس في أول من رسم النحو، فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي، وقال آخرون: نصر بن عاصم الليثي، وقال آخرون: عبد الرحمان بن هرمز، وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي"⁽²⁾ وقد انتشرت الدراسات النحوية في جميع أقاليم البلدان العربية، بحيث أصبح لكل إقليم مدرسة نحوية لها مبادئها وأركانها الخاصة بها، فما معنى المدرسة النحوية؟ ومتى ظهر هذا المصطلح؟

إن نشأة هذا المصطلح يقودنا إلى الحديث عن مناهج التحويين واختلاف آرائهم في الأصول والفروع، وهل يرقى هذا الاختلاف لتمييز منه مذاهب ومدارس لها حدود واضحة المعالم، أم إن الخلاف يقف عند الفروع لا يتجاوزها ولا يستحق أن تؤسس عليها مدرسة، أم إنه أقل من ذلك، فهو مذهب واحد وطريقة واحدة، تختلف بعض فروعها اختلافا يسيرا داخل نطاق المنهاج و لا يخرج عنه؟ وهل كان لهذا الاختلاف جدوى في تطور النحو العربي؟

إن المذهب والمدرسة مصطلحان مختلفان على الرغم من استعمالهما في المعنى ذاته، فالمذهب مصطلح فقهي في بداية نشأته فيقال: مذهب الإمام مالك، مذهب الإمام الشافعي... الخ، ولم يطلق على المسائل الخلافية في النحو القديم مصطلح المدرسة، فلم يؤثر عنهم مصطلح المدرسة البصريّة ولا مصطلح مدرسة الكوفة، ولا مدرسة بغداد، ولكننا نقرأ من قولهم مذهب البصريين، ومذهب الكوفيّين ومذهب البغداديين.

وربما ورد في قولهم مذهب الأخفش، ومذهب الفراء، و مذهب سيبويه،... الخ.

"وانتقل إلى اللغة العربية بحيث أصبح يعبر عن مجموعة مبادئ وآراء متصلة ومنسقة لمفكر ما أو لأتجاه ما، وفي التعريف النحوي الدقيق: طائفة من أولي العلم الواحد تعتنق مذهباً نحويّاً، وتقول

(1) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، 1995م، ط2، ص23.

(2) مسائل في النحو العربي، مدرسة الكوفة والبصرة، نبيل دادوة، دار نوميديا، 2010م، د ط، ص97.

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

برأي نحوي مشترك وتجمعهم وحدة أصوله ومناهج البحث فيه، وإن تعددت أوطانهم واختلفت أجناسهم ومهما تنوعت شخصياتهم وتباعدت آراؤهم في الفروع⁽¹⁾.

أما مفهوم المدرسة النحوية في المعجم الوسيط: "المدرسة مكان الدرس والتّعليم وجماعة منهم الفلاسفة والمفكّرون والباحثون، تعتنق مذهباً معيّناً، أو تقول برأي مشترك (مجموع) ويقال: هو من مدرسة فلان، على رأيّه، مذهبه (جمع) مدارس"⁽²⁾.

وقد ألّفت في المدارس النّحويّة حديثاً عدّة مؤلفات منها: (المذاهب النّحويّة) لعبده الرّاجحي، (المدارس النحوية) لإبراهيم عبود السامرائي، (المدارس النحوية) للتّواتي بن التّواتي، (المدارس النّحويّة) لخديجة الحديثي، و(المدارس النّحوية أسطورة وواقع) لإبراهيم السّامرائي، و(المدارس النحوية) لشوقي ضيف، الذي هو مدوّنة مذكرتنا هذه من أجل الكشف عن أسباب الاختلاف النّحويّ ومظاهره واتّجاهاته بين المدارس.

فشوقي ضيف (1910-2005م) أستاذ جامعي مرموق كاتب وباحث وناقد ومحاضر، في عدد من الجامعات العربيّة، له عدّة دراسات أدبيّة، وبحوث قيمة، في مقدّماتها "تاريخ الأدب العربي حسب العصور، إلى جانب تحقيق التراث العربيّ وأعمال نقدية هامة، نشرت دار المعارف بمصر معظم كتبه"⁽³⁾.

ذكر شوقي ضيف المدارس النّحويّة الخمس: البصريّة والكوفيّة والبغدادية، والأندلسيّة، والمصريّة، تتقدّمها مقدّمة، ووضّح فيها شوقي ضيف سبب إقدامه على هذا العمل بقوله: "حيث أعارتني جامعة القاهرة في العام الدّراسي (1965-1966م) لشقيقتها الجامعة الأردنيّة حاضرت طلاب قسم اللغة العربيّة بها تاريخ المدارس النحوية. ولما رجعت إلى المكتبة لم أجد فيها كتاباً يغني في هذا الموضوع"⁽⁴⁾. وقد قسّم كتابه إلى ثلاثة أقسام، يحتوي القسم

(1) في أصول النّحو، صالح بلعيد، دار هومه، الجزائر، 2008م، ط2، ص144.

(2) معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربيّة، (باب الدال)، 2008م ط4، ص290.

(3) نقد أدبي حديث، مفاهيم ومصطلحات وأعلام، حامد صادق قنبي، دار كنوز المعرفة، عمان، 1433هـ-2012م، ط2، ص256.

(4) المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1968م، ط4، ص5.

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

الأول : المدرسة البصريّة، والقسم الثّاني : المدرسة الكوفيّة، والقسم الثّالث : مدارس مختلفة (البغدادية - الأندلسية - المصرية).

وبما أنّ الخلاف النّحوي موضوع ثري وخصب للغة العربيّة نتيجة تعدّد وجهات النّظر التي تحفّز الفكر للتّحليل والاستنتاج هذا الموضوع الذي أسال الخبر لدى كثير من النّحويّين واللّغويّين، من أمثال : (ابن الأنباري) آثرنا، نحن أن نجاري هذا من أجل البحث عن أوجه الاختلاف بين المدارس النّحوية، لشوقي ضيف، من خلال مدوّنتنا بغيّة الوقوف على رؤيته الخاصّة ومجهوداته في هذا المجال.

المبحث الأول : أسباب ظهور المدارس النّحوية

إنّ الخلاف النّحوي لم ينشأ من فراغ، وإنّما كانت له أسباب أوقدته وذكّته، بحيث كانت الدّافع لوجوده، وتمثل فيما يلي :

أولاً: أسباب علمية خاصة

أ- الأسباب الثقافيّة والعلميّة :

لقد كان للإسلام الأثر الكبير في إذكاء روح العلم والمعرفة عند العرب ، فلم يكن هناك من قرن من الزّمان يمضي حتّى أخذت العلوم المختلفة تتحدّد أصولها وتّضح معالمها، وحتّى أخذ العرب يستفيدون من الثّقافات الأجنبيّة التي كانت تحيط بهم، والتي وفدت إليهم، بحيث كان العرب ينهلون من مختلف العلوم وينقلونها إلى لغاتهم⁽¹⁾، وبذلك ازدهرت الحركة العلميّة والثّقافيّة، مع انتشار التّعليم بين أبناء العامّة والخاصّة، فنهضت العلوم الدينيّة، والعلوم اللغويّة والنّحويّة، وظهر الاعتزال وعلم الكلام والفلسفة والمنطق والجدل وغيرها من العلوم الجديدة.

وكان تأثر علماء البصرة أكثر من علماء الكوفة بالفلسفة والمنطق ، فقد كانت البصرة ميدانا للثقافات الوافدة، وكانت أقرب من الكوفة إلى جند يسابور الفارسيّة التي تدرس الثّقافات الفارسيّة واليونانيّة والهنديّة، وأهل الكوفة أصحاب فقه و حديث وقرآء لذلك كانوا أكثر تحرّجا من أهل

(1) ينظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، مكتبة لسان العرب،

مصر، 1377هـ/1958م، ط2، ص66.

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

البصرة في الأخذ بثقافات الأجانب ، لكثرة ما فيها من الصحابة والتابعين، ومن الفقهاء والقراء وأهل الدين⁽¹⁾.

ويوافق/ التواتيبنا لتواتب الدكتور شوقي ضيف - رحمه الله -

في أن النحاة المتأخرين وأغلوافيا استعمالا لمنطق اليوناني،

وهذا عكس ما تركها النحاة المتقدمين مثل الخليل وسيبويه اللذين تركا بصمات واضحة في التعميد النحوي⁽²⁾.

لقد كانت الأسبقية للبصرة في مجال النحو نتيجة للعامل الثقافي، إذ كانت تنعقد فيها مجالس العلم والمناظرات، فيغد على الأسواق العرب طيلة أشهر السنة للبيع والتسوق يتناقلون عن بعضهم البعض، فتدعوهم طبيعة الاجتماع إلى المفاوضة في الرأي، والملاسة بالقول والمباهاة بالفصاحة حيث كانت سوق المريد موفد الشعراء والرواة، فهي مثلها مثل سوق عكاظ في الجاهلية، ينزل فيها العلماء والأدباء والأشراف للمذاكرة والزواجة والوقوف على ما صح من الأخبار⁽³⁾.

أما فيما يخص بغداد: كان للتردي أثره العكسي البليغ في النواحي الاجتماعية والاقتصادية أتعلى الحياة العلمية، فقد كان خلفاء البصرة يطلبون الأدباء ويشجعونهم على الخوض في مسائل اللغة والنحو والأدب كلما أعضلتهم مسألة من مسائله، فنشطت الحركة العلمية والأدبية آنذاك، تتغلب فيها النزاعات الجاهلية على تعاليم الإسلامية تتجاوزها الصلوات الأموية والتفحات البدوية ومنه، "فالبلاذ الإسلامية في هذا القرن كانت أعلى شأنًا في العلم من القرون التي كانت قبلها"⁽⁴⁾.

ب) - أسباب مذهبية :

إن التنافس العلمي والحرص على التقدّم والتفوق بين النحاة من العوامل التي أشعلت جذوة الخلاف النحوي، حيث أن كتب التراجيح تشير إلى أن الخلفاء كانوا يحرصون على مجالسة العلماء والمؤدبين المشهورين بعلمهم وفضلهم. ومن بين هؤلاء العلماء الكسائي، الذي استقدمه الخليفة

(1) ينظر: المدارس النحوية، مدونة البحث، ص 21.

(2) ينظر: محاضرات في أصول النحو، لتواتيبنا لتواتي، دار الوعي، الجزائر، 2008م، دط، ص 307.

(3) ينظر: المفيد في المدارس النحوية، إبراهيم عبود السامرائي، دار المسيرة، عمان - الأردن، 1427هـ/2007م، ط 1، ص 25.

(4) ظهر الإسلام، أحمد أمين، مؤسسة الهداوي، القاهرة، مصر، 1364هـ-1945م، دط، ج 2، ص 652.

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

المهديّ إلى بغداد، ليكون مؤدّباً لابنه الرّشيد ثم لولديه الأمين والمأمون، وعندما مرض الكسائيّ، اختار أبا الحسن عليّ بن المبارك الملقّب بالأحمر ليكون نائبا عنه⁽¹⁾.

وكان الكسائيّ دافعا لكثير من النّحاة الآخرين للاتّصال بالخلفاء ونيل العطاء منهم ومن أمثالهم الفرّاء، حيث يقول ياقوت الحمويّ: "حكى أبو العبّاس ثعلب بن نجدة قال: لما تصدّى أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء للاتّصال بالمأمون، كان يتردّد إلى الباب، فلمّا كان ذات يوم بالباب جاء ثمامة بن الأشرس المتكلّم المشهور، قال فرأيت صورة أديب وأبهة أدب، فجلست إليه وفتشته عن اللّغة فوجدته بحرا، وعن النّحو فشاهدته نسيجا وحده وعن الفقه فوجدته فقيها وعارفا باختلاف القوم، وفي النّجوم ماهرا، وبالطّب خبيرا، وبأيّام العرب وأخبارها وأشعارها حاذقا، فقلت له من تكون؟ وما أظنك إلّا الفرّاء؟ فقال: أنا هو، قال: فدخلت فأعلمت أمير المؤمنين بمكانته، فاستحضره وكان سبب اتّصاله به"⁽²⁾.

فقد كان للخلفاء الأثر الأكبر في دعم المذهب الكوفيّ وأتباعه، من خلال تقريب علمائه والانتصار لهم من البصريّين، والكتب النّحويّة تعجّ بالأمثلة على ذلك منها: مناظرة الكسائيّ مع سيوييه في المسألة الزّنبوريّة، فقد سأل الكسائيّ سيوييه فقال: أتسألني أم أسألك؟ فقال: "بل سألني أنت"، فقال له الكسائيّ: "كيف تقول: قد كنت أظنّ العقرب أشدّ لسعة من الزّنبور فإذا هو هي أو (إذا هو إيّاها)؟" فقال سيوييه: (إذا هو هي)، ولا يجوز التّصّب، فقال له الكسائيّ: "لحنت".

ثمّ سأله عن مسائل من هذا النّوع: "خرجت فإذا عبد الله قائم" أو (القائم)؟، فقال سيوييه في ذلك كله بالرفع دون التّصّب، فقال الكسائيّ: "ليس هذا من كلام العرب، العرب ترفع في ذلك كله وتنصب". فدفع سيوييه قوله، فقال يحيى بن خالد: "قد اختلفتما وأنتما رئيسا ببلديكما، فمن ذا يحكم بينكما؟" فقال له الكسائيّ: "هذه العرب في بابك قد أجمعتهم من كلّ أوب ووفدت عليك من كل صقع وهم فصحاء الناس، وقد فتح بهم أهل المصرين وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم، فيحضرون ويسألون، فقال يحيى وجعفر: "قد أنصفت" فأمر بإحضارهم فدخلوا وهم: أبو

(1) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، ا جلال الدّين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي

الخلي وشركاه، 1384هـ/1965م، ط1، ج2، ص157، 158.

(2) معجم الأدباء، ياقوت الحمويّ التّومي، تح: حسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1993م، ط1، ج5، ص220.

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

فقعس وأبو دثار وأبو الجراح وأبو ثروان فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائيّ وسيبويه فتابعوا الكسائيّ وقالوا بقوله، فأقبل يحيى على سيبويه فقال: "قد تسمع أيّها الرّجل، فاستكان سيبويه"⁽¹⁾، أحس سيبويه بتعصب الأمين للكسائيّ ومنه تحامل الأمراء عليه فغادر بغداد مغموماً حتى توفي عن عمر يناهز الأربعين سنة ونيفاً.

ولم تكن هذه المسألة الوحيدة، فقد كانت كثيراً من المناظرات في حضرة الخلفاء بين الكسائيّ والأصمعيّ، وبين الكسائيّ واليزيديّ، وبين المازنيّ ونحاة الكوفيّين وبين المبردّ وثعلب وبين ثعلب والزجاج وبين المازنيّ وابن السكيت... الخ.

ثانياً : أسباب عامة

(أ) - أسباب جغرافية (البيئة اللغوية) :

"إنّ البصرة أوّل مدينة عنيت بالنحو واللّغة وتدوينها واختراع القواعد لها، وقد سبقت البصرة بنحو مائة عام الكوفة التي جاءت بعدها لتؤسس مذهباً خاصاً يضاهي مذهب البصرة ويتعصّب لكل علماءه"⁽²⁾.

أمّا عن بدايته بالبصرة فهناك عدّة روايات تؤكد كلها أنّ السبب هو انتشار اللحن في الألسنة، ذكر ياقوت الحموي رواية أبي الأسود الدؤليّ فقال: "قال أبو الأسود: دخلت على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه- فرأيت مطرقاً مفكراً، فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إنّني سمعت ببلدكم هذا لحناً، فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربيّة فقلت: إنّ فعلت هذا يا أمير المؤمنين أحييتنا، وبقيت فينا هذه اللّغة، ثم أتيت بعد أيّام فألقى إليّ صحيفة فيها... "الكلام كله اسم وفعل وحرف، والاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل" ثم قال لي: تتبّع وزد فيه ما وقع لك..."⁽³⁾.

(1) في أصول النحو، مرجع سابق، ص 181-182.

(2) نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الزحمان بن عبد الله السهيلي، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، عليّ محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992م، ط 1، ص 9.

(3) معجم الأدباء، مصدر سابق، ج 4، ص 177.

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

كما يؤكد هذا محمد بن سلام الجمحي : " وكان لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية، وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي، وهو ظالم بن عمرو... وكان رجل أهل البصرة، وكان علويّ الرأي، وكان يونس يقول هم ثلاثة : الدؤل من حنيفة، ساكنة الواو، والدليل في عبد القيس والدئل في كنانة، رهط أبي الأسود، وإنما قال ذلك، حين اضطرب كلام العرب، فغلبت السليقة ولم تكن نحوية، فكان سراة الناس يلحنون وجوه الناس، فوضع باب الفاعل والمفعول به والمضاف وحروف الرفع والتصب والجرّ والجرّم"⁽¹⁾. فلبصرة الفضل في تكوين الكلام وتدوينه فأبو الأسود الدؤلي واضعه وابن اسحاق الحضرمي معلله، وهارون بن موسى ضابطه وعيسى ابن عمرو أول من ألف فيه، وسيبويه واضع كتابه ومهدّب أبوابه.

فالعراق كانت المنشأ الأول للنحو، لأنها كانت أشدّ اختلاطا بالعجم، حيث كان مبدأ العلم من البصرة، التي تقع على طرف البادية، وعلى مقربة من وادي نجد والبحرين، وهذا ممّا ساعد العلماء في الذهاب إلى البادية، كما ساعد أعراب البادية قدومهم إلى البصرة⁽²⁾.

وكانت أكثر القبائل العربية فصاحة في البصرة، قيس وتميم، ففي مسجدّها كانت تعقد مجالس العلم والوعظ، التي يؤمها أهل البصرة من العرب والفرس، وبعض أعراب البوادي.

ومن أشهر مجالس البصرة : "الحسن البصري، ومجلس حمّاد بن سلمة وقصته المشهورة مع سيبويه : فقد كان سيبويه يستملي على حمّاد، فقال حمّاد : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من أحد من أصحابي، إلا من لو شئت لأخذت عنه علما، ليس أبا الدرداء، فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء، فقل حمّاد : لحت يا سيبويه، ليس أبا الدرداء، فقال : لا جرم، لأطلبن علما لا تلحنني فيه أبدا، فطلب النحو ولزم الخليل بن أحمد"⁽³⁾.

وكان أعظم المجالس في المسجد، مجلس الخليل بن أحمد، الذي كان يضمّ عددا كبيرا من الدارسين، أصبحوا فيما بعد من أشهر النحاة، ولعلّ أشهرهم سيبويه.

(1) طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تح : محمود شاكر، دار المدني، جدّة، 1974م، دط، ج1، ص16.

(2) ينظر : معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، 1936م، دط، ج1، ص438.

(3) معجم الأدباء، مصدر سابق، ج3، ص245.

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

إلى جانب مسجد البصرة ودوره في اللغة العربيّة، نجد سوق المريد التي كان يفد إليها الشعراء والفصحاء، من وسط الجزيرة العربيّة، وفي هذا يقول القلقشندي: "وبالبصرة محلة يقال لها المريد...وهي محلة عظيمة من الجهة البرية كانت العرب تجتمع فيها من الأقطار، ويتناشدون الأشعار، ويبيعون ويشترون"⁽¹⁾.

أمّا الكوفة فقد أنشئت: "على مدني من (الحيرة)، قاعدة المناذرة قديما، في صقع كان تحت إشراف الأكاسرة، خانعا لإمرتهم، دبّت إليه الروح الفارسيّة في علومها وأنظمتها من حرية التفكير، والعنوّ لسلطان العقل، والدّأب على التّوسع في الابتكار وافساح الميدان للآراء"⁽²⁾.

قال الجاحظ: "وكذا أهل الكوفة فإنهم يسمّون المسحاة: بال، وبال بالفارسيّة ولو علق ذلك لغة أهل البصرة، إذ نزلوا بأدنى بلاد فارس وأقصر بلاد العرب، كان ذلك أشبه إذ كان أهل الكوفة قد نزلوا بأدنى بلاط النبط وأقصى بلاد العرب، ويسمّي أهل الكوفة الحوكبازروج، و الباذروج بالفارسيّة، والحوك كلمة عربيّة، وأهل البصرة إذ التقت أربع طرق يسمونها مرّعة، ويسمّيها أهل الكوفة الجاهرسو، والجاهرسو بالفارسيّة ويسمّون السّوق أو السويقة وازارا، والوازار بالفارسيّة، ويسمّون القشاء خيارا، والخيار فارسيّة، ويسمّون المجدومويدي بالفارسيّة"⁽³⁾.

والنّص هذا يظهر تسامح الكوفيّين في استخدام الألفاظ غير العربيّة مكان الألفاظ العربيّة.

وفي الكوفة سوق الكناسة، تحاكي سوق المريد بالبصرة، يقول عنها سعيد الأفغاني: "نعم كان للكوفة سوق أرادوا بها أن تحاكي مريد البصرة، وهي سوق كناسة لكن لم يكن لها ذلك الشّان، وهي إلى أن تكون داعية إفساد اللّغة أقرب منها إلى أن تكون عاملا في صيانتها، لأن الأعراب الذين يؤموها غير سليمي السلائق"⁽⁴⁾.

(1)صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القلقشندي، تح: عبد القادر زكّار، وزارة دمشق، 1981م، دط، ج4، ص337

(2)نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، مصدر سابق، ص147.

(3)البيان والتبيين، أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، 1418هـ/1998م،

ط7، ج1، ص20.

(4)في أصول النحو، مرجع سابق، ص199.

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

تلك هي البيئة التي نشأ فيها النحو، والتي ظهر فيها الخلاف على يدي سيبويه والكسائي شيئا فشيئا، بعد اجتماعهما ببغداد، ووصل ذروته (الخلاف) مع المبرد وثعلب بحيث تعصب لكل واحد منهما تلامذته، وبذلك ظهرت المدارس النحوية والخلافات بينها.

(ب) - أسباب تاريخية :

لقد كانت العراق منذ القدم منتجع الخواطر العربية فلما فتحها المسلمون العرب في عهد عمر رضي الله عنه نزحوا إليها وأنشؤوا على حدود البادية، البصرة والكوفة .

فقد كانت البصرة عثمانية أموية، وكانت الكوفة علوية عباسية ، لقد سكن الإمام عليّ - كرم الله وجهه - الكوفة، واتخذها مقراً لخلافته، إذ كان أهل الكوفة مطيعين له فدعوه إليهم، في الوقت الذي فيه شقّ أهل البصرة عليه عصا الطاعة، فانطبت الأهواء على التفرقة والنفوس على التنافر ثم جاءت السيدة عائشة رضي الله عنها (ت 58هـ) البصرة ومعها جيش طلحة والزبير مطالبين بثار عثمان - رضي الله عنه - وكانت موقعة الجمل بين عائشة وعلي -رضوان الله عليهما- فكان ما كان. ومن تم تمسكت كل من البلدين بما تدين له فاستمرت البصرة هاشمية عثمانية، والكوفة قرشية علوية، ولما كانت مسألة التحكيم وكان الحكم فيها للأمويين طبيعياً، أن تكون الاستقرار والهدوء والطمأنينة للبصريين أنصارهم، في الوقت الذي كانت فيه قلوب الكوفيين تغلي على البصريين وتضمّر لهم الكراهية، والبغضاء، و في ذلك يقول الأعمش (ت 83هـ) على لسان الكوفيين (بحر الرمل) :

فإذا فاخرتمونا فاذكروا **** ما فعلنا بكم يوم الجمل⁽¹⁾.

إلا أنّ الحال لم تدم على ما هي عليه، إذ تغيّر بعد سقوط الدولة الأموية وجمي الدولة العباسية، التي كانت مقرّ خلافتها الكوفة، بعد البيعة لأبي العباس السفاح (ت 136هـ) الذي كان يدعو إلى خلافة أهل البيت، فناصره الكوفيون، بحيث انقلب في عهده من ذلّ للكوفيين في عصر الأمويين إلى عزّ في عصر العباسيين، وبهذا كان لكلّ منهما مدرسته الخاصة، وإن كان السبق للبصرة من حيث الريادة في النحو .

(1) ينظر: المفيد في المدارس النحوية، مرجع سابق، ص 24 .

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

ومن مظاهر الاختلاف السياسي، التّعصب للبلد، فالتّعصب الذي نشأ واشتدّ بين المصريين كان وليد السياسة، والسياسة هي التي تعهدته، حتى أشعلت ناره، واشتدّ أواره⁽¹⁾.

وقد اتخذ هذا التّعصب صوراً مختلفة، منها الافتخار بعلماء البلد الذي ينتمون إليه، والتّهجم على المنافس والطّعن في علمه، ومن أمثلة ذلك، يقول أبو الطّيب اللّغوي: "فأمّا الذين ذكرنا من علماء البصرة فرؤساء علماء معظّمون، غير مدافعين في المصريين جميعاً. ولم يكن بالكوفة ولا بمصر من الأمصار مثل أصغرهم في العلم بالعربيّة، ولو كان لافتخروا به، وباهوا بمكانة أهل البلدين، وأفرطوا في إعظامه"⁽²⁾.

كما نجد في المقابل، فخر أبي بكر الأنباري بأساتذته من علماء الكوفة: "لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربيّة إلاّ الكسائيّ والفراء، لكان لهم بهما الافتخار على جميع النّاس إذا انتهت العلوم إليهما، وكان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النّحو"⁽³⁾.

أمّا عن الحالة السياسيّة في بغداد، فقد كانت مضطّربة، خاصّة عندما أصبحت الدّولة العباسيّة تعاني من الفوضى والثورات حتى سنة (334هـ) العهد الذي أصاب خزينة الدّولة بعجز كامل (324هـ)، طلب الخليفة الرّاضيّ إلى ابن رائق الحضور إلى بغداد من واسط، فلمّا حضر قلّده إمارة الجيش ولقبه بأمرّ الأمرّاء: كما دخل أحمد بن بويّه بغداد بعد أن انتصر على ناصر الدّولة الحمدانيّ ولقبه الخليفة بالمستكفيّ معزّ الدّولة، وقد استبدوا بنو بويّه بالحكم دون الخليفة فترة طويلة من سنة (334هـ-447هـ)⁽⁴⁾، يقول المسعودي في هذه الفترة: "والغالب على أمر المطيع والقيّم بتدبير الحضرة إلى هذا الوقت أحمد بن بويّه الديليّ المسمّى، بمعزّ الدّولة وكُتّابه، وزالت أكثر رسوم الخلافة والوزارة في وقتنا هذا وهو سنة (345هـ)، على ما ينمّي إلينا من أخبارهم ويتّصل بنا من أحوالهم، ولم تعرض لوصف أخلاق المتقيّ والمستكفيّ، والمطيع ومذاهبهم، إذ كانوا كالموليّ عليهم، لا أمر ينفذ لهم، أمّا ما نأى عنهم من البلدان فتغلّب على أكثرها المتغلّبون واستظهروا بكثرة الرّجال

(1) ينظر: الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1975م، ط1، ص74.

(2) مراتب النحويين، أبو الطّيب عبد الواحد بن عليّ اللّغويّ الحلبيّ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نضفة، مصر-القاهرة، 1375هـ/1955م، د ط، ص42.

(3) معجم الأدباء، مصدر سابق، ج5، ص261.

(4) ينظر: المدرسة البغداديّة في تاريخ النحو العربي، محمود حسينيّ محمود، مؤسسة الرسالة، دار عمار، د ت، د ط، ص25.

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

والأموال واقتصروا على مكاتبتهم بإمرة المؤمنين والدعاء لهم، وأمّا بالحضرة فتفرّد بالأمور غيرهم فصاروا مقهورين خائفين قد قنعوا باسم الخلافة ورضوا بالسّلامة"⁽¹⁾.

وقد تلاعب بنو بويه بالحكم، حتّى وقع في عهد عضد الدولة شيئان هما: اتّخاذه وزيرين معاً، مع قبوله كون أحدهما نصرانياً.

وقد بلغت قوّة بنو بويه الأوج في عهد عضد الدولة، ولكنّ سرعان ما بدأت بغداد تتضعع وتتقهقر بعد موته، وتنتشر الحروب، التي استغلها الرّوم، وهذا التّقهقر كان في صالح الخلافة العباسيّة، بحيث بدأت الحياة تدبّ فيها، خاصّة أيام القادر (ت 422هـ) وبلغت عظمتها في عهد القائم ولكنّ الحال رجع إلى ما كان عليه في عهد بني بويه، بظهور دولة بني سلجوق (ق 5هـ)⁽²⁾.

المبحث الثاني : مظاهر الاختلاف النحوي

لقد تجسّدت مظاهر الاختلاف النحوي بين المدارس من خلال الاختلاف في المدونة (القرآن، الحديث وكلام العرب شعراً و نثراً) كما توضحت من خلال الاختلاف في المصطلح وفيما يلي تفصيل لها.

أوّلاً : الخلاف من حيث المصدر (المدونة)

قسّم النحويون القدامى مصادر اللّغة العربيّة إلى أقسام : القرآن الكريم، الشعر، الحديث النبويّ الشّريف، النثر (كلام العرب)، والتي سيرد تفصيلها فيما يلي :

(أ) - القرآن الكريم وقراءاته :

القرآن هو أول كتاب دون في اللغة العربيّة، أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير، فلغة قريش هي الأصل في لغة القرآن لأنّ النبيّ قرشي ولد فيها وبعث منها، كما تتواجد فيه بعض الألفاظ من لغات أخرى كالفرس، والنبط، والحبشة، والقبط، مثل الإستبرق والسندس والزنجبيل والقسطاس، وقد صقلها العرب وبذلك أصبحت عربيّة.

(1) المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي ، مرجع سابق ، ص 27.

(2) ينظر : المرجع نفسه ، ص 29.

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

"ولم يتوقّر لنصّ ما توقّر للقرآن الكريم من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيناء من التابعين، عن الصحابة، عن الرسول الله صلى الله عليه وسلم فهو النصّ العربيّ الصّحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تعد أمة بنصّ ما اعتنى المسلمون بنصّ قرآنهم"⁽¹⁾.

ويورد بعض الباحثين موقف سيبويه من القراءات، إذ اتخذ من رفض سيبويه استعمال لغويّة معينة، ونقده بعضها، دليلا على معارضة سيبويه الصّريحة حيناً، والخفيّة أحياناً للقراءات⁽²⁾.

"فالاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس سار عليه البصريّون كما سار عليه الكوفيّون، أمّا الاحتجاج بالقراءات الشاذّة، والقياس عليها واعتبارها أصلاً من أصول الاستشهاد فهو ليس من منهج البصريين لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجّة إلاّ ما كان موافقا لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة، فإن خالفها ردّوها"⁽³⁾.

أما بالنسبة للنحويّين المتأخرين، فإننا نجد من تطرّف، ورفض الاستشهاد بالقراءات الشاذّة ومنع القياس عليها، ومنهم من توسّط بين المدرستين مثل ابن جني، الذي لا يأخذ برأي إحدى المدرستين، فهو وإن كان يميل إلى البصريين، إلاّ أنّه أكثر منهم اعتدالا ومع اعتداله نجدّه يخطئ بعض القراءات، ويرى بعضها معيها من ذلك قوله: "ومن الأمر الطّبيعي الذي لا بدّ منه ولا وعي عنه أن يلتقي الحرفان الصّحيحان فيسكّن الأوّل في الإدراج، فلا يكون حينئذ بدّ من الإدغام... فأما قراءة عاصم: "وقيل: من راق - ببيان نون من (من) فمعيب في الإعراب، معيب في الأسماع فإن كان ارتكب ذلك ووقف على (التّون) صحيحة غير مدغمة، لينبّه على انفصال المبتدأ خبره، فغير مرضيّ أيضا"⁽⁴⁾.

(1) في أصول التّحو، مرجع سابق، ص 28.

(2) ينظر: أصول التّحو العربيّ، محمود أحمد نخلة، دار المعرفة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب الجامعية، 2004م، دط، ص 35

(3) مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص 384.

(4) الشاهد وأصول التّحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، دار رفع المساهم، مطبوعات جامعة الكويت، 37،

1394/هـ 1974م، د ط، ص 49-50.

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

"أما أبو حيّان الأندلسيّ فقد وقف موقفاً وسطاً بين المدرستين، فلم يتشدّد فيها تشدّد البصريّين فيرفض كل ما خالف القواعد والأقيسة التي بنوها، ولم يتساهل تساهل الكوفيّين وابن مالك، فيعتمد على الشاذّ منها، أو على ما تفرّد بقراءته شخص لا يعرف من القراءة شيئاً.

في حين نجد السيوطيّ يعتبر القراءة سنّة متّبعة، يجب الأخذ بها، في جميع الأحوال حيث يقول: "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربيّة، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذّة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة"⁽¹⁾.

ومنه في الأخير الاحتجاج بالقراءات الشاذّة مصدر من مصادر تقنين القواعد النحويّة كونها جائزة عند أكثر النحاة لأنّها صادرة من قرائح أعراب فصحاء، وتشكل سجلاً حافلاً باللّهجات العربيّة المختلفة⁽²⁾.

ب)- الحديث :

يعتبر الحديث النبويّ الشريف الأصل الثّاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عزّ وجل. فمصطلح الحديث هو كلام النبيّ محمد - صلى الله عليه وسلم - والذي يعتبر بعد القرآن الكريم في منزلة الاستشهاد به لولا أنّ المسلمين الأوائل أجازوا روايته بالمعنى ولم يعتمدوا فيه على اللفظ الذي نطق به الرّسول - صلى الله عليه وسلم - غالباً، فلم يدوّن إلا في منتصف القرن الثّاني للهجرة وقد كان قبل ذلك يروى من الذاكرة، وإمّا أجزيت روايته بالمعنى، فاعتمدهم عليه ما هو إلاّ لتقويّة ما لديهم من شواهد قرآنيّة أو شعريّة أو نثرية، وردت عن القبائل العربيّة التي يحتجّون بلغاتها⁽³⁾.

أمّا المتأخرون من المدارس النحويّة البغدادية، الأندلسيّة والمصريّة، فقد ذهبوا في مسألة الاستشهاد بالحديث النبويّ ثلاثة مذاهب :

أ)- منع أبو حيّان وشيخه ابن الضائع الاستشهاد به ولم يعتبراه مصدراً من مصادر الاستشهاد.

(1) الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدّين السيوطي، دار المعرفة الجامعية، 1426هـ/2006م، دط، ص36.

(2) ينظر : في القراءات القرآنيّة، احمد شكريّ، دار العلوم، عمّان، 2006م، ط1، ص65.

(3) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويه، مرجع سابق، ص 61، 62.

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

(ب) -توسّط كل من السيوطي والشّاطبي في الأخذ بالحديث النبويّ (الاحتراز الأخذ به).

(ج) -أجاز كلّ من ابن مالك وابن هشام الاستشهاد بالحديث النبويّ كما اعتبراه مصدرا من مصادر الاستشهاد⁽¹⁾.

وموقف النّحاة هذا مأخوذ من رأي إمامهم سيويوه ، إذ نجده لا يستشهد بالحديث النبوي في كتابه إلاّ في سبعة مواضع ، وهذا الاستشهاد ليس من قبيل الاحتجاج بل من باب الاستئناس فقط و حتّى أنّه لا يفصله عن كلام الأعراب الفصحاء الذين يحدّث بكلامهم .

(ج) -كلام العرب (شعرا ونثرا) :

1- الشعّر :

اتفق النّحاة البصريون والكوفيون كلّهم على الأخذ بالشّعّر الجاهليّ، كونه مصدر فصاحة لأنّه صادر من شعراء فصحاء، حتّى أنّ هناك من كان يقدّمه من حيث مصادر الاستشهاد، واقتصر نحاة البصرة على الاستشهاد بهذا الشّعّر إلى غاية شعر ابن هرمة(ق2هـ)، بحيث عدّوه آخر الشعراء الذين يستشهد بشعرهم.

فموقف البصريّين والكوفيّين من الشواهد على اختلاف العصور، فمثلا نجد سيويوه قد استشهد في كتابه بألف وخمسين بيتا والجرمي قال : "نظرت أسماء قائلها، وأمّا الخمسون فلم أعرف قائلها"⁽²⁾، فشواهد سيويوه من أعظم شواهد النحو العربي على مرّ العصور.

ونجد ابن جني لا يأخذ بالشاذّ ولا يقيس عليه متجها اتجاه البصريّين في هذا، حيث يقول في باب العربيّ الفصيح ينتقل لسانه : "اعلم أنّ المعمول عليه في نحو هذا انظر حال من انتقل إليه لسانه، فإن كان إنّما انتقل من لغة إلى لغة أخرى مثلها فصيحة يوجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها حتى كأنّه إنما حضر غائب من أهل اللّغة التي صار إليها

(1) ينظر : الشاهد و أصول النحو ، مرجع سابق ، ص 62-63.

(2) ابن جنيّ التحوّيّ، فاضل السامرائي، دار النذير، بغداد، 1389هـ/1963م، دط، ص 136.

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

أو نطق ساكت من أهلها فإن كانت اللّغة التي انتقل إليها فاسدة لم يؤخذ بها ويؤخذ بالأولى حتى كأنّه لم يزل من أهلها، وهذا واضح" (1).

فالكوفيّون فقد جعلوا الشّعريّ العربيّ جاهله ومخضرمه وإسلامه مصدرا من مصادر دراستهم وأساسا بنوا عليه الكثير من قواعدهم، وكانت لهم عناية شديدة بالتّوارد فكانوا يحفظونها ويرونها، كما كان يفعل عليّ بن المبارك الأحمر صاحب الكسائيّ الذي قيل إنّه كان يحفظ أربعين ألف بيت شاهدا في النّحو، وكأبي بكر الأنباري الذي قيل إنّه كان يحفظ ثلاث مئة ألف بيت شاهد في القرآن (2)،

وعلى الرّغم من ذلك فقد اتّهم الكوفيّون بالشّعريّون دون عنايتهم بصدق الرّاي وضبطه، لذلك كثرت شواهدهم به موضوعا ومصنوعا، فقد جاء في مراتب النّحويّين: "والشّعريّ بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع، ومنسوب إلى من لم يقله، وذلك بيّن في دواوينهم" (3).

2- النشر:

النشر أسبق أنواع الكلام في الوجود لضرورة استعماله وعدم تقيّده وقرب تناوله، ويقصد به كلام العرب الذي يستشهد به في اللّغة والنّحو وهو كلام القبائل العربيّة الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من منشور ومنظوم قبل بعثة محمد -صلى الله عليه وسلم- وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولّدين وفسو اللّحن (4).

وقد وقف علماء اللّغة عند القبائل العربيّة المجمع على فصاحتها وصفاء لغتها وأهمّها لغة قريش، وذلك لأنّ قبيلة قريش، بقول أبو نصر الفارابي في أوّل كتابه المسمى (بالألفاظ والحروف "كانت أجود العرب انتقاء للأفضل من الألفاظ وأسمها على اللّسان عند النّطق بها وأحسنها مسموعا وإبانة عمّا في النّفس...") (5).

(1) الخصائص، مصدر سابق، ص12

(2) ينظر: أبو حيان وآثاره، خديجة الحديشي، مكتبة النهضة -بغداد، 1385هـ/1966م، ط1، ص297.

(3) مراحل التطور الدرس النحوي، مرجع سابق، ص226.

(4) ينظر: الشاهد في أصول النحو في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص77.

(5) الاقتراح في أصول النّحو، المصدر سابق، ص47.

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

ومن قبائل العرب التي لم يؤخذ عنها، ذكرها السيوطي بقوله: "ولم يؤخذ عن حضري قطّ ولا عن سكان البراريّ ممن كان يسكن أطراف البلاد التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنّه لم يؤخذ من لحم ولا جذام فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاة، ولا من غسّان، ولا من إيّاد، فإنّهم كانوا مجاورين لأهل الشّام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العريّة، ولا من تغلب ولا من النمر فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنّهم كانوا مجاورين للتبّط والفرس، ولا من عبد القيس لأنّهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمّان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من حاضرة الحجاز من أهل اليمن أصلا، لمخالطتهم الهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حذيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز لأنّ الذين نقلوا اللّغة صادفهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم"⁽¹⁾.

ثانيا : الخلاف في المصطلح

"يعتبر المصطلح والحدّ والمفهوم عناصر مهمّة في دراسة استقرار علم النّحو، فإنّ إطلاق المطلق، مرّ بمحطات عسيرة أدّت إلى تعثر علم المصطلحيّة، لو قام سيوييه ومن سبقه من النّحاة، ومن لحق بهم، بوضع حدّ لكلّ مصطلح، يحدد مفهوم المصطلح وخصائصه، لا نجلت حقائق علميّة، لاحظ كثيرا من الدّارسين، وتوقّف الأمر عند بعضهم، على أنّ كثيرا من هذه المصطلحات مترادفة أو متضاربة، أو مختلفة دوّما النظر في المرجع المفهوميّ الدّقيق المختص لكل مصطلح"⁽²⁾، فعلى الرّغم من تتلمذ العلماء الكوفيّين على أيدي البصريّين، وعكوفهم على قراءة كتاب سيوييه، إلّا أنّهم كانوا يعمدون إلى وضع مصطلحات خاصّة بهم، قصد تكوين مدرسة نحويّة كوفيّة تضاهي المدرسة البصريّة.

ولعلّ أهم من تطرّق إلى هذه المسألة، إبراهيم السّامرائي في كتابه (المدارس النّحويّة أسطورة وواقع)، وما قدّمه مهديّ المخزوميّ في كتابه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو) بحيث عقد لهما فصلا كاملا (المصطلح بين الكوفيّين والبصريّين) وقسّم فيها المصطلحات النّحويّة إلى

(1) الاقتراح في أصول النّحو، مصدر سابق، ص 47-48.

(2) المصطلح النّحويّ وأصل الدلالة، رياض عثمان، دار العلمية، بيروت - لبنان، 2010م، ط1، ص 127.

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

ثلاث طوائف : طائفة كوفيّة خالصة لم يعرفها البصريّون، وطائفة بصريّة خالصة لم يعرفها الكوفيّون، وطائفة كوفيّة بصريّة إلاّ أنّ عند الكوفيّين اسما وعند البصريّين اسما آخر⁽¹⁾، فقد أورد في الطائفة الأولى : مصطلح الخلاف أو الصّرف، والطائفة الثّانية: لام الابتداء واسم الفعل والمفعول المطلق، أمّا الطائفة الثّالثة مصطلحات مثل : الجحد والخفض والعماد⁽²⁾.

بناء على ما سبق، نستنتج أنّ مفهوم الخلاف موجود عند البصريّين، وإن لم يستخدموا المصطلح صراحة، وهذا ما دفع مهدي المخزوميّ إلى القول بأنّ الكوفيّين قد تصيدوه من كلام الخليل، "وبأنّ كلام الخليل في الاستثناء كان مبعث القول في الخلاف عند الكوفيّين"⁽³⁾.

والخلاف في المصطلح لم يكن فقط بين المدارس إذ نجده حتى في المدرسة الواحدة ومن أمثلة ذلك نجد في كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، عدد كبير من المصطلحات لا نجدها عند سيويوه، وقد عقد الخوارزميّ فصلا "في وجوه الإعراب وما يتبعها على ما حكى عن الخليل بن أحمد"⁽⁴⁾ حيث يذكر كثيرا من المصطلحات المختلفة عن مصطلحات سيويوه، بل إنّ الاختلاف في المصطلح بين البصريّين المتقدمين ممثلين بشيخهم سيويوه والمتأخرين فروق بأضعاف الخلاف في المصطلح بين البصريّين والكوفيّين مجتمعين.

وقد أحصى كل من جيرارد ترودو وأنطوان غوغيه، الأوّل في مصطلحات الكتاب، والثّاني الفهرست الثّاني في مصطلحات ابن مالك وشرّاح ألفيته، ما يزيد عن مائة مصطلح لم يستخدمها سيويوه ولم يعرفها منها : الجملة، المجهول والمعلوم، الحاضر، الحال، الإغراء، المطلق، التميّيز، التنازع،

(1) ينظر: مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص 305.

(2) ينظر : المرجع نفسه ، ص 312-306، وينظر : المدارس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، دار الفكر، 1987م، ط1، ص 147-154.

(3) الدرس النحوي عند مهدي المخزومي بين التقليد والتجديد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة والأدب العربي، تخصص الفكر النحويّ واللسانيات، اشراف : أحمد بلخضر، اعداد الطالب : عمر لحرش، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، السنة الجامعية، 1433هـ-1434هـ / 2012-2013م، ص 69.

(4) الخلاف النحويّ وتحقيقه المدارس النحويّة، أمجد عيسى طلافحة، أحمد محمد أبو دلو، البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة اليرموك إربد، الأردن، مج 13، ع 2، 2013م، د ط، ص 72.

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

التّواسخ، البارز، المجرد، الجامد، الأجوف، اللّيف، المثال، الحدّ، الحكم، الوقاية، الصّيغة، وغيرها... (1).

خلاصة الفصل الأول :

ولما كان الخلاف النّحويّ موضوع دراستنا للكشف عنه بين المداس النّحويّة ومظاهره التي تجلّي من خلالها، تطرّفنا إلى أسبابه وتوجّهاته، ومذاهب النّحويّين في ذلك، مستخلصين عدّة نتائج منها :

- 1- لقد انحصرت مصادر الاستشهاد عند البصريّين على الذّكر الحكيم، وكلام العرب، شعرا ونثرا، في حين توسّع الكوفيّون إلى الاعتماد على الحديث الشّريف.
- 2- أسباب الخلاف النّحويّ هي أسباب سياسيّة، جغرافيّة، ثقافيّة وعلميّة، وذاتيّة.
- 3- تعدّد البصرة مهد الدّراسة النّحويّة ولها الرّيادة في ذلك، من خلال إمامها الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه.
- 4- نتيجة اعتماد البصريّين على الفلسفة والمنطق وعلم الكلام، تميّزت دراستهم النّحويّة بالدقّة والتّحليل والانتقاء من خلال وضع حدود زمنيّة ومكانيّة تمثلت في حصرها ما بين القرنين الثّاني والرّابع الهجريين، وكذا انتقاء القبائل الأعراب الخلّص.
- 5- تميّزت الدّراسات النّحويّة البصريّة بالتشدد في الاستشهاد كونها تعتمد على الذّكر الحكيم، حرصا على قدسيّته.
- 6- تميّزت الدّراسة الكوفيّة بالاتّساع في الرّواية والقياس كونها حرصت على جمع اللّغة العربيّة، حتّى الغريب منها.
- 7- أمّا فيما يخص باقي المدارس النّحويّة (البغداديّة، الأندلسيّة، المصريّة) فكلّها نهجت نهج أحد المدرستين من خلال مبدأ الانتخاب.

(1)، الخلاف النحوي وحقيقة المدارس النحوية ، مرجع سابق ، ص73.

الفصل الثاني :
مظاهر الاختلاف النحوي
واتجاهاته بين المدارس النحوية

الفصل الثاني : مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته بين المدارس من خلال

كتاب : المدارس النحوية شوقي ضيف

المبحث الأول : مظاهر الاختلاف النحوي

أولاً : الاختلاف في المصطلحات، وما يتصل بها من عوامل ومعمولات

ثانياً : الاختلاف في الأصول والقراءات

المبحث الثاني : الآراء الانتخائية و الاجتهادية في المدارس النحوية

أولاً : الآراء الانتخائية

ثانياً : الآراء الاجتهادية

توطئة: (مقتطفة من مدونة البحث ، بتصرف)

لقد أرجع الكاتب شوقي ضيف أسباب وضع النحو إلى سببين هما : سبب ديني، غرضه الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم، وآخر يتمثل في شيوع اللحن في البيئة العربية نتيجة اختلاط العرب بباقي الأجناس كما أضاف لها سببا قومياً يتمثل في اعتزاز العرب بلغتهم وحشيتهم عليها من الفساد، كما تعرّض إلى الروايات المختلفة للواضع الأول له، ليوضح أن أبا الأسود الدؤلي ليس هو صانع النحو، وإنما فضله يكمن في نقط الإعراب، حيث يورد "شوقي ضيف" أن أول نحوي حقيقي هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) وهو أحد القراء.

ولقد نهض أبو إسحاق وتلاميذه البصريون للبحث عن اطراد القواعد من خلال التشدد فيها معتمدين على الكلام المطرد والشائع وطرح الشاذ وعدم التعويل عليه ذلك كله حرصاً على الذكر الحكيم، وبذلك رفعت البصرة قواعد النحو وكانت لها الرياسة فيه، في الوقت الذي كانت الكوفة أكبر همّها هو حفظ اللغة العربية وموروثها، الأمر الذي جعلهم يتساهلون في جمعها وحفظها حتى الشاذ منها، ويمثّل كل من المدرستين الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) الذي يرجع "شوقي ضيف" له الريادة والفضل الكبير قبل سيبويه (ت180هـ) وكان من تلامذة الخليل، والأخفش (ت211هـ) عدّ أول من راجع آراء أستاذه وقام بتخلفتهما في عدّة قضايا، وبذلك يكون الأخفش أول من وضع بوادر نهوض المدرسة الكوفيّة على يدي إمامها الكسائي (ت189هـ).

والقراء (ت207هـ)، والذي كانت له مصطلحات تعمّد من خلالها وضع خصوصيّة وكيانا مستقلا للمدرسة الكوفيّة، المعتمدة على الاتساع في الرواية والقياس حتى على الشاذ، ولما كانت الأمصار العربية متّصلة بعضها ببعض، اتّصلت بغداد بالكوفة عن طريق روادها من خلال التدريس والقراءة، وبذلك أخذت بغداد مبادئ المدرسة الكوفيّة قبل البصريّة، لينبغ فيها أسماء من أمثال أبي علي الفارسي (ت377هـ) وابن كيسان (ت299هـ)، والزخشي (ت538هـ) وابن جني (ت322هـ)... إلخ، بحيث قاموا بالانتقاء من آراء المدرستين، ولم يقفوا عند هذا بل أدلوا بآراء انفردوا بها، وبذلك كانت لهم مدرستهم المستقلة.

المبحث الأول : مظاهر الاختلاف النحوي

إن الاختلاف النحوي تجسد عبر مظاهر في مدونتنا هذه، تتلخص في الاختلاف بين المصطلحات، وما يتصل بها من عوامل و معمولات، كما ظهر في الاختلاف حول بعض الأصول، وهذا ما سنقوم بشرحه فيما يلي :

أولاً : الاختلاف في المصطلحات وما يتصل بها من عوامل و معمولات

لقد سعت المدرسة الكوفيّة وخاصة على يد إمامها الفراء لأن توجد لنفسها مكانة من خلال ابتكار بعض المصطلحات خاصة بها، وتأويل العوامل والمعمولات.

أ- الخلاف حول المصطلح :

لقد تميّزت المدرسة الكوفيّة بمصطلحاتها الخاصّة، ما جعلها مدرسة مستقلّة، تقف مقابل المدرسة البصريّة وجها لوجه، حيث يقول شوقي ضيف : "لعلّ مما يدلّ أكبر الدلالة على أنّ الكوفيّين كانوا يقصدون إلى أن تكون لهم في النحو مدرسة يستقلّون بها أنّهم على الرّغم من تلمذة أئمتهم الأوّلين على أيدي البصريّين وعكوفهم جميعا على كتاب سيبويه ينهلون منه و حاولوا جاهدين أن يميّزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريّين والتّفوذ إلى آراء خاصّة بهم"⁽¹⁾.

ولقد كان للفراء الفضل الكبير في ابتكار هذه المصطلحات، ومن ثمّ إرساء قواعد المدرسة الكوفيّة، وسندكر هذه المصطلحات فيمايلي⁽²⁾:

(1) ينظر :مدونة البحث، ص 165.

(2) ينظر : المرجع نفسه، ص165.166.

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

المصطلحات البصرية	المصطلحات الكوفية
لم يرد في المدونة	1- مصطلح الخلاف : هو عامل معنوي يستعمل لتعليل علة النَّصب الظرف الواقع خبراً في مثل : محمد أمامك
لم يرد في المدونة	2- مصطلح الصَّرف : أوجده الفراء لتعليل نصب المفعول معه مثل: جاء محمَّد وطلوع الشَّمس.
اسم الإشارة (هذا)	التَّقريب هذا، في مثل : هذا زيد قائماً
اسم الفاعل	الفعل الدائم
الضمير	المكثي والكناية
ضمير الشأن	المجهول
ضمير الفصل	ضمير العماد
مفعول به	مفعول
المفعول المطلق، المفعول فيه، المفعول لأجله، المفعول معه	أشباه المفاعيل
الظرف	الصَّفة والمحل
البدل	التَّرجمة
التَّمييز	التَّفسير وهو مصطلح كوفيّ ابتدعه الفراء وتبعه فيه أبو جعفر النَّحاس المصري.
(لا) النافية للجنس	(لا) التبرئة
الصَّفة	التَّعت، كما استخدم هذا المصطلح الزَّجاجي من المدرسة البغدادية، حيث يقول : (وسمي الصَّفة نعتاً) وكذلك أبو جعفر النَّحاس المصري
عطف البيان	عطف النَّسق
حروف النفي	حروف الجحد (الإنكار)، كما استخدم أبو جعفر النَّحاس المصري هذا المصطلح
حروف الزيادة	حروف الصلّة والحشو
المصرف وغير المصرف	ما يجري وما لا يجري

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

لام الإبتداء	لام القسم
الفعل المتعدي	الفعل الواقع
المبني للمجهول	الذي لم يسم فاعله، وتبعهم في هذا الزجاجي وكذلك أبو جعفر التحاس المصري
حرف الجر	حرف الخفض
التوابع	الرد

ومن خلال ما تقدّم نوافق ما قاله (شوقي ضيف) في حقيقة الخلاف حول المصطلح النحوي الكوفي والبصري، إذ إن الكوفيين عمدوا إلى ابتكار مصطلحاتهم الخاصة من أجل تكوين مدرسة كوفية، وما جعلنا نوافق (شوقي ضيف) في رأيه، ما قدّمه الدكتور مهدي المخزومي في (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، إذ عقد لها فصلاً كاملاً تحت عنوان (المصطلح النحوي بين الكوفيين والبصريين)، كما نجد الدكتور (إبراهيم السامرائي) قد تطرّق كذلك لهذه المسألة في كتابه (المدارس النحوية أسطورة وواقع) في الفصل الخامس تحت عنوان (المصطلح النحوي عند الكوفيين)، بحيث يقول: "إن مصطلحاتهم ليست شيئاً يجهله البصريون، فقد نجد شيئاً منه في استعمال البصريين"⁽¹⁾.

وفي الأخير نورد قول شوقي ضيف: "والحق أنّها مصطلحات، أريد بها أو على الأقل بأكثرها إلى مجرد الخلاف على مدرسة البصرة"⁽²⁾.

ثانياً : العوامل والمعمولات

1- جعل الكوفيون علة الصّرف هي العامل المعنويّ لنصب الظرف الواقع خبراً في مثل (محمد أمامك) في حين عدّ البصريون الظرف متعلّق بخبر محذوف، وتبع الكوفيّين كلّ من ابن خروفالأندلسي وأستاذه ابن طاهر حيث عدّا أنّ الناصب الظرف هو المبتدأ لا عاملاً محذوفاً، وقد اعتبر ابن مضاء القرطبي أن هذه تمحّلات لا طائل منها ولا داعي لها، بحيث اعتبر الظرف والجار والمجرور إذا وقع إخباراً أو صلة أو أحوالاً يتعلّقان بعامل محذوف ولا حذف هناك ولا عامل في رأيه ولا عمل⁽³⁾.

(1) المدارس النحوية أسطورة وواقع، مرجع سابق، ص 107.

(2) مدونة البحث، ص 168.

(3) ينظر : مدونة بحث ، ص 165.

2- اختلف النحاة في العامل في المفعول معه بحيث جعل الكوفيون علّة الظرف وهو مصطلح أتى بالفراء هو السبب في نصب المفعول معه، في حين ذهب البصريون إلى أنّ المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسّط الواو، وتبعهم، في ذلك ابن جني من المدرسة البغدادية، وابن الباذش من المدرسة الأندلسية.

3- ذهب البصريون في أنّ الفعل المضارع بعد فاء السببية، وواو المعية، وأو، منصوب بأن المضمرة وجوبا وتبعهم في ذلك ابن جني ووافقهم في ذلك ابن هشام المصري في حين جعل الكوفيون علّة النصب هي الصّرف وهاجم ابن مضاء فكرة التّأويل والتّقدير، وعدّ المضارع منصوبا وأن أيّ عمليّة من النّحاة تعتبر تعسفا.

4- اختلف البصريون مع الكوفيين في إعراب (هذا زيد قائما) بحيث اعتبر البصريون (قائما) حالا وما قبلها مبتدأ وخبر، في حين اعتبر الكوفيون الاسم الذي بعد (هذا) اسمها وخبرها منصوب⁽¹⁾.

5- عامل الرفع في المبتدأ والخبر : يرى البصريون أنّ عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء و هو عامل معنوي في حين يرفع المبتدأ الخبر عند الكوفيين ، "كونه مخبرا عنه لأنّ كل مخبر عنه مقدم في الرتبة، فاستحق من الحركات أثقلها، لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له"⁽²⁾، في حين يرى الكوفيون المبتدأ مرفوعا بالخبر، والخبر مرفوعا بالمبتدأ فهما مترافعان، وتبعهم في ذلك أبو حيان الأندلسي، والسيوطي من المدرسة المصرية، حيث يقول في كتابه (همع الهوامع) : "فالجمهور أنّ رافع المبتدأ معنوي، وهو الابتداء لأنّه بني عليه، ورافع الخبر المبتدأ لأنّه مبني عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذهب الكوفيون إلى أنّهما ترافعا، فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ، لأن كلا منهما طالب الآخر، ومحتاجا له، وبه صار عمدة"⁽³⁾.

6- عامل الرفع في الفعل المضارع : علّل البصريون رفع الفعل المضارع كونه واقعا موقع الاسم أي لمضارعه الاسم وذهب الأخفش أنّ سبب رفعه هو تعرّيه من العوامل اللفظية وتبعه الفراء في هذا الرّأي، في حين نجد ابن جني قد تبع رأي البصريين في قوله: إنّما أعرب المضارع لشبهه باسم الفاعل،

(1) ينظر : المرجع نفسه، ص 166.

(2) نتائج الفكر، مصدر سابق، ص 312.

(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

وزهد الكسائي إلى أنّ المضارع يرفع بأحرف المضارعة في حين عدّ ثعلب سبب رفع المضارع هو المضارعة⁽¹⁾.

إن قول الأخفش والكسائي في كون علامة الرفع هي حروف المضارعة مردود، ذلك أن الحروف تبقى مع الفعل حتى في حالة النصب والجزم، ومنه فإنها (الحروف) ليست علامة للرفع، في حين نجد أن رأي الفراء هو الرأي الأصوب، لأن رأيه يؤيده السماع، وأن الإعراب يتغير بوجود عوامل النصب والجزم، لذلك فإن الرفع في الفعل المضارع سببه تجرده من العوامل اللفظية (النصب والجزم). فنقول: يرجع، لنيرجع، لم يرجع (حروف المضارعة بقيت في كل الحالات ولكن الحركة تغيرت بدخول أدوات النصب والجزم).

7- عامل جزم الفعلين في الجملة الشرطية : فسّر سيويه وجمهور البصريين عامل الجزم في فعل الشرط هو الأداة، وأنّ كليهما يعملان في الجزاء، ولكن الأخفش عدّ فعل جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط وحده، في حين عدّ الكوفيون أنّ الجزاء مجزوم بالحوار، محتجين بقولهم: "إنما قلنا إنه مجزوم على الحوار لأنّ جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفك عنه، فلمّا كان منه بهذه المنزلة في الحوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوما على الحوار، والحمل على الحوار كثير من قوله تعالى : ﴿لَم يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ (سورة البيّنة : 1)، وجه الدليل أنّه قال : (والمشركين) بالخفض على الحوار وإن كان معطوفا على (الذين) فهو مرفوع لأنّه اسم (يكن)"⁽²⁾.

8- عمل (إنّ وأخواتها) : يذهب البصريون إلى أنّ الخبر في (إنّ وأخواتها) مرفوع بها مثله مثل اسمها، ويوافقهم في ذلك الزمخشري في حين يرى الكوفيون أنّها تعمل النصب في الاسم فقط أمّا الخبر فلا تعمل فيه شيئا، وهو باق على لفظه فيضعف ابن يعيش البغداديّ هذا الرأى، ووافقهم السهيلي الأندلسي في ذلك⁽³⁾.

(1) ينظر : مدونة البحث، ص 169.

(2) ينظر : المرجع نفسه ، ص 169 والانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري ، تح : محمد محي الدّين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1380هـ/1961م ، ط 4 ، ج 2 ، ص 602.

(3) ينظر : أصول النحو العربي ، في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث ، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ،

1410هـ/1989م ، ط 1 ، ص 126 ، وينظر : المدارس النحوية أسطورة وواقع ، مرجع سابق ، ص 61.

9- عامل رفع الفاعل : يتفق البصريون مع جمهور الكوفيين على أنّ رافع الفاعل هو الفعل، في حين يرى هشام الضّير إلى أنّ العامل الرّفع فيه هو الإسناد لا الفعل ويذهب الكسائيّ إلى أنّ عامل رفع الفاعل كونه داخلا في وصف فاعله⁽¹⁾.

10- باب التّنازع : "التنازع عبارة: عن توجه عاملين على معمول واحد" ⁽²⁾

أ- عند ذكر فعّلين مع اسم واحد في مثل : (قام وقعد عليّ) و(كلّمني وكلّمت محمّدا)، يرى البصريون أنّ الفاعل في الفعل الأوّل مضمرا في حين ذهب الفراء إلى أنّ الاسم يعمل فيه الفعّلين كليهما، أمّا الكسائيّ فيرى أنّ الفاعل محذوف مع أحد الفعّلين، ويوافق ابن جنّي البصريين في أنّ العامل هو في الفعل الثّاني في قوله : "ومن ذلك من اختار اعمال الفعل الثّاني لأنه العامل الأقرب، نحو : ضربت وضربني زيد وضربني وضربت زيدا"⁽³⁾، في حين ينتصر أبو عليّ الفارسيّ للرأي الكوفيّين في إعمال الفعل الأوّل في باب التّنازع⁽⁴⁾.

ب- ذهب سيّويه أنه يقال في التثنية (ضرباني وضربت الزّيدين) وفي الجمع (ضربوني وضربت الزّيدين)، وتبعه في هذا ابن يعّيش مع الرّضيّ الأسترباديّ والزّمخشريّ، في حين قال الكسائيّ، أنّه يقال في التثنية (ضربني وضربت الزّيدين) وفي الجمع (ضربني وضربت الزّيدين) فتوحد الفعل الأوّل معهما لخلوه من الضّمير.

الاستثناء بالآ : أ- يرى البصريون أنّ ناصب المستثنى هو الفعل قبله بواسطة (إلاّ) وذهب بعضهم إلاّ أنّ المستثنى منصوب ب (إلاّ) نفسها، في حين يرى الكسائيّ أنّه منصوب بأنّ مقدّرة بعد (إلاّ) محذوفة الخبر تقدير القول : (قام القوم إلاّ محمّدا) عند الكسائيّ : (قام القوم إلاّ محمّدا لم يقيم) ، وذهب كل من أبي عليّ الفارسيّ والسّيرافيّ إلى أنّ عامل المستثنى ما قبل (إلاّ) معدّى إليه بواسطة⁽⁵⁾.

(1) ينظر: مدوّنة البحث، ص 169-170، وينظر: همع الهوامعفي شرح جمع الجوامع ، جلال الدّين السيوطي ، تح : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلميّة ، لبنان ، 1418هـ/1995م ، ط 1، ج 1، ص 510.

(2) شرح ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله بن عقيل، تح : محمّد محيّي الدّين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 1400هـ / 1980م ، ط 20 ، ج 2، ص 157.

(3) ينظر : مدوّنة البحث ، ص 269، والخصائص، مصدر سابق، ج 2 ، ص 170.

(4) ينظر : المرجع نفسه، ص 259، وينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدّين بن هشام الأنصاري، تح : مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، 1384هـ / 1964م، ط 1 ص 563.

(5) ينظر: مدوّنة البحث ، ص 336، 337، الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، ج 1، ص 260-261.

(ب) - منع البصريّون تقدّم المستثنى في أوّل الكلام موجبا كان أو منفيا فلا يقال : إلاّ زيدا قام القوم ما إلاّ زيدا قام القوم : في حين سمع الكسائيّ قول الشاعر من (بحر الطويل) :

(خلا الله لا أرجو سواك وإنّما) ***** أعدّ عيالي شعبة من عيالك

بحيث تصدّرت (خلا) الجملة، فسوّغ الكسائيّ تصدّر أداة الاستثناء ليس مع (خلا) فقط وإنّما مع (إلاّ) أيضا بحجّة ما يقع على الفرع يجب في الأصل، و(خلا) هي فرع و(إلاّ) هي الأصل⁽¹⁾.

(ج) - جوّز ثعلب والبصريّون صيغة : (ما طعامك أكل إلاّ زيد) ومنع الكسائيّ ذلك لتقدّم المفعول به، بينما الفاعل محذوف، بحيث لم يعرب الكسائيّ (زيد) فاعلا، كما يعربه البصريّون، في حين نجد الشلوبين الأندلسي ويونس البصريّ يذهبان إلى أن ما بعد (إلاّ) يجوز فيه التّصّب مطلقا⁽²⁾.

وسلك ابن حاجب مسلك الكوفيّين في أنّ (إلاّ) لا يوصف بها مثل (غير)، إلا إذا كانت تالية لجمع منكر غير محصور مثل قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (سورة الأنبياء: 22) ومثل قول سيبويه في الكتاب: (ما أتاني أحد إلاّ زيد وما مررت بأحد إلاّ زيد)، و(ما رأيت أحدا إلاّ زيد)⁽³⁾، وهذا بخلاف (له على عشرة إلاّ درهما) فإنّه يتعيّن حينئذ أن تكون (إلاّ) حرف استثناء.

11- المنادى : في مثل (يا محمّد) يرى البصريّون بأنّ المنادى مبني على الضّم في محل نصب، وناصبه فعل مقدّر تقديره (أدعو) وحذف الفعل لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه⁽⁴⁾. "واختلفوا في علّته فسيبويه وسائر البصريّين جعلوا المنادى بمنزلة المفعول به، وجعلوا الأصل في كل منادى النّصب، واستدلّوا بنصبهم المنادى المضاف والموصول والنكرة ونوعتها، وقد ذكروا أنّ ما يقدر ناصبا هو (أدعو) أو (أنادي) ولكن ذلك على جهة التمثيل والتقريب، لأنّهم أجمعوا أنّ النداء ليس بخبر⁽⁵⁾، ويتابعهم في ذلك الزمخشري من المدرسة البغدادية، وعدّ المبرّد المنادى منصوبا بالياء لسدّها مسدّ الفعل، وذكر

(1) ينظر : المرجع نفسه، 138، 180، وينظر : همع الهوامع، مصدر سابق، ج2، ص 194.

(2) ينظر : المرجع نفسه، ص 237، 303، وينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيّين، أبو البقاء العكبري، تح:

عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الاسلامي، بيروت - لبنان، 1406هـ/1986م، ط1، ص 330.

(3) الكتاب، سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر، تح : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1402 هـ/1982م، ط2

، ج2، ص 311.

(4) ينظر: مدونة البحث، ص 170، 345.

(5) الكتاب، مصدر سابق، ج2، ص 182.

السيوطي أنّ ابن مالك أورد أنّ النداء بالهمزة قليل، أمّا الكسائيّ فجعل المنادى مرفوعاً لتجرّده من العوامل اللفظيّة، ناسياً بأنّه مسبوق بياء وأنّه غير منوّن، واعتبر الفراء أنّ الأصل : يا زيد مثل : (يا زيدا) ثم أكتفي (بياء) وحذفت الألف الملحقّة بها فبني على الضّم⁽¹⁾، وأجاز ابن الأنباري في تابع المنادى العلم إذا كان مضافاً الرّفْع، فتقول : (يا زيد ذو المعرفة ويا محمد أبو عمرو ويا تميم كلّهم بالرّفْع)، والجمهور لا يميز سوى التّصّب ، ويعلل ذلك بقوله : "يقال : يا عبد عمرو بالضم، لأنّ أصله : يا عبد عمره، لأننا نقول : إنّما لم يقدر ذلك في المنادى المضاف لأجل طولهِ، بخلاف المفرد ، فبان الفرق بينهما"⁽²⁾.

12- الاسم بعد حتّى : ذهب البصريّون إلى أنّ حتّى حرف جار لاسمه في مثل (قرأت الكتاب حتّى الصحيفة الأخيرة منه)، حيث يورد سيويوه في كتابه من باب حتّى "اعلم أنّ (حتّى) تنصب على وجهين : فأحدهما : أن تجعل الدّخول غاية لمسيرك... فالفعل إذا كان غاية نصب، والاسم إذا كان غاية جرّ، وهذا قول الخليل"⁽³⁾، في حين اعتبر الكسائيّ أنّ الاسم الذي بعدها ليس مجروراً بها، وإنّما به (إلى) الجازة المضمرّة، ويوافق الدّكتور فاضل السامرائي في كتابه المدارس النحوية أسطورة وواقع⁽⁴⁾ شوقي ضيف في عرضه لهذه المسألة.

13- الاسم بعد لولا : عدّ البصريّون الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ ورافعه الابتداء وخبره محذوف⁽⁵⁾، كما ذهب ابن هشام المصريّ مذهبهم في هذا حيث يقول : "وليس المرفوع بعد لولا فاعلاً بفعل محذوف ولا ب لولا لنيابتها عنه، ولا بما أصالة ، خلافاً لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء" وذهب الفراء إلى أنّ لولا هي التي رفعت الاسم، وأنّها عملت الرّفْع فيه مكان فعل محذوف تقديره يمتنع، واعتبر الكسائيّ المرفوع بعدها فاعلاً لفعل مقدّر⁽⁶⁾.

14- كان وما يليها :

(1) ينظر : مدونة البحث، مرجع سابق، ص 284، 364، وينظر : شرح المفصل، علي بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، دت ، د ط ، ج 1، ص 127.

(2) الانصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، ج 1، ص 324.

(3) الكتاب، مصدر سابق، ج 3، ص 17.

(4) المدارس النحوية أسطورة وواقع، مرجع سابق، ص 67.

(5) ينظر : مدونة البحث، ص 171، 206، و شرح المفصل، مصدر سابق، ج 1، ص 95.

(6) المرجع نفسه ، ص 348، والمغني اللبيب، مصدر سابق، ص 302.

أ) - ذهب الفراء إلى أنّ (كان) يليها فاعل مرفوع وحال منصوب وقد يسمى اسمها شبه فاعل وخبرها شبه حال، وقد يقول إنّ الخبر نصب بخلوه من العامل، مثل: (كان زيد ضاحكا): مشبه عنده (جاء زيد ضاحكا)⁽¹⁾، في حين يذكر السيوطي في كتابه (معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع)، "أنّ مذهب البصريين في (كان) أنّها ترفع المبتدأ، ويسمى اسمها، وإمّا يسمى فاعلا مجازا لشبهه به، وقع ذلك في عبارة المبرّد.

وعبر سيويه باسم الفاعل، ومذهب الكوفيين: أنّها لم تعمل فيه شيئا، وأنّه باق على رفعه، واستدلّ الأوّل باتّصال الضمائر بها، وهي لا تتصل إلّا بالعامل وينصب الخبر باتفاق الفريقين، ويسمى خبرها. وربّما يسمى مفعولا مجازا لشبهه به، عبر بذلك المبرّد، وعبر سيويه باسم المفعول⁽²⁾، وتابعهم في ذلك ابن هشام الأنصاريّ المصريّ كما عدّ ابن خروف الأندلسي والسيرافي البصريّ (كان) إذا بنيت للمجهول حذف اسمها وخبرها، وأقيم مقام مرفوعها، ضمير مصدرها⁽³⁾. واتبع ابن مالك الأندلسي مذهب الأخفشفي باب (كان وأخواتها) في مسألتين هما: أولها دخول الواو على أخبارها، إذا كان جملة تشبيها لها بالجملة الحالّية⁽⁴⁾ مستدلّين بقول بعض الشعراء (نسب في مراجعة إلى الأعشى الأعشى ثعلب (ربيعة بن نجوان)، (بحر الطويل):

(وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا) ***** وأكثر ما يعطونه النّظر الشّزر

فالمسألة الثّانية دخول الواو على خبر (ليس) وكان المنفية إذا كان جملة وتاليا لإلا كقول أحد الشعراء من (بحر البسيط).

(وما كان من بشر إلّا وميته) ***** محتومة لكن الآجال تختلف

وأنكر الجمهور كون الخبر حذف ضرورة أو أنّ الواو زائدة⁽⁵⁾، وأمّا عن مسألة ورود مرفوعين بعد (كان)، فذهب الجمهور في أنّ (كان) ضمير شأن محذوف هو اسمها، والجملة خبرها لمجيء ذلك

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 206، وينظر: معجم الهوامع، مصدر سابق، ج 1، ص 353.

(2) معجم الهوامع، مصدر سابق، ج 1، ص 353.

(3) ينظر: مدونة البحث، ص 302، 347، ينظر: شرح التصريح على التوضيح، عبد الله الأزهرى، تح: محمد باسل عيون

السود، دار الكتب العلمي، بيروت، لبنان، 1421هـ / 2000م، ط 1، ج 1، ص 233.

(4) ينظر: مدونة البحث، ص 311، و معجم الهوامع، مصدر سابق، ج 1، ص 370.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 311.

على الكثير من لسان الشعراء، " ولم يعترف الفرّاء بهذا الرأى أي أنّه لا يأتي بعد كان اسمين مرفوعين على رغم من ورود في السّماع، فقال في (بحر الطويل : للعجير في الأزهية).

(إذا مُتَّ كان النَّاسُ صنْفانَ شامت) ***** وآخر مُثْن بالذّي كنت أصنع" (1).

(ج) - اختلف النَّحاة حول مجيء (كان) زائدة فاشتراط البصريّون أن تكون بلفظ وأن تتوسط بين المسند والمسند إليه مثل (ما كان أجمل هذا المنظر)، ومنعوا مجيئها زائدة في الآخر قياسا على ضمّ، لكن الفرّاء جوّز زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل ابن أبي طالب (بحر الرجز) (2):

(أنت تكون ماجد نبيل) ***** إذا تهب شمأل بليل

"وجوّز الفرّاء زيادتها كذلك في آخر الكلام قياسا على إلغاء ظنّ آخره، فتقول (زيد مسافر كان) كما تقول (زيد مسافر ظننت)".

(د) - "احتجّ ابن الحاج الأندلسيّ الأزدي لرأى المبرّد في أنّ (كان) حرف وليست فعل محتجين في ذلك أنّها لا تدل على حدث بل تدخل على اسمها وخبرها لإفادة الماضي في الخبر" (3).

16- حاشا الاستثنائية : اختلف النَّحاة في عمل حاشا في مثل : (جاء القوم حاشا زيد)، ذهب سيبويه إلى أنّها دوما حرف جرّ في حين عدّها الفرّاء استثنائية لفعل لا فاعل له، و(زيد) مجرورة بلام مقدّرة، والأصل (حاشا لزيد) وحذفت اللام لكثرة الاستعمال (4).

"وأما حاشا فهو حرف جرّ عند سيبويه يجرّ ما بعده، وهو وما بعده في موضع نصب بما قبله وفيه معنى الاستثناء كما أنّ حتّى حرف يجرّ ما بعده وفيه معنى الانتهاء فقول : أتاني القوم حاشا زيد، وما أتاني القوم حاشا زيد والمعنى سوى زيد، قال الشاعر الجميح لمنقذ بن طّماح بن قيس بن طريف " : (بحر السريع)

(حاشا أبي ثوبان إن به) ***** ظنا عن الملحاة والشتّم (5).

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 217، وهمع الهوامع، مصدر سابق، ج 1، ص 354

(2) تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدّين بن هشام الأنصاري، تح: عباس مصطفى الصالح، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان 1406هـ/1986م، ط 1، ص 252.

(3) مدونة البحث، ص 217، 318، وهمع الهوامع، مصدر سابق، ج 1، ص 362.

(4) مدونة البحث، ص 206 .

(5) شرح مفصّل، مصدر سابق، ج 2، ص 84-85،

في حين جمع المبرد بين الرأيين، إذ يقول: «أُثَّما تكون حرف جرّ، وتكون فعلا بنصب ما بعده بدليل تصرفه إن يقال: حاشى وأحاشي وانتصر ابن جني لرأي الكوفيّين في ذلك في مثل: ﴿حاشى لله ما هَذَا بَشَرًا﴾ (سورة يوسف: 31) فعل⁽¹⁾».

17- صلة الموصول: قال الفرزدق (بحر الطويل):

وإنيّ لراج نظرة قبل التي ***** (لعلي وإن شطت نواها، أزورها).

يشترط البصريّون في الصلّة إنشائيّة لا طلبيّة بحيث أولوا هذا البيت:

(أ) - أن الصلّة محذوفة على إضمار القول أي: قبل التي أقول لعلي.

(ب) - على أن الصلّة جملة أزورها في آخر بيت، وخبر (لعلّ) محذوف تقديره (لعليّ أفعل ذلك).

نجد في بيت الفرزدق صلة الموصول (لعلي وإن شطت نواها، أزورها) تفيد التمني الذي هو نوع من أنواع الإنشاء، ولأن الإنشاء مبهم واسم الموصول (التي) مبهم، فإنه يحتاج إلى صلة تكون معرفة على اعتبارها خبرية، مما يستوجب فيها التأويل من خلال إضمار (أقول) بتقدير الكلام (قبل التي أقول) لعلي أفعل ذلك أزورها).

واحتجّوا في ذلك بأن لا تكون الصلّة إنشائيّة لأنّها معرفة لموصول فلا بدّ من تقدّمها عليه، وأن تكون معهودة مما يستلزم خبريتها.

أول البصريّون في البيت هذا تأويلين، التأويل الأول إضمار صلة الموصول في (إني لراج نظرة قبل التي أزورها) وتأويل الثاني في إضمار خبر لعل كل هذا من أجل أن تكون الصلة خبرية لا إنشائية لأن (لعلي...) تفيد التمني والتمني من أنواع الإنشاء ولأن الإنشاء مبهم واسم الموصول (التي) مبهم أيضا فهي محتاجة إلى صلة المعرفة مما يستوجب خبريتها من خلال التأويل المحذوف.

(ج) - في حين جوّز الكسائيّ بأن تكون الصلّة طلبية بحيث قاس صلة الإنشائيّة المتصدّرة ب(لعلّ) قياسا على (ليس وعسى)، فيقال: (الذي ليته يأتي أو عساه أن يأتي زيد)، ويرى ابن عقيل، رأيّ ابن مالك في أنّ عائد الصلّة في مثل (جاء الذي كلمته أمس) بدل من (كلمته)⁽²⁾ ويوافق ابن مالك هذا من خلال ذكر شروط جملة الصلّة وهي:

1- أن تتأخر عن الموصول، وهذا المفهوم من اسمها.

(1) ينظر: مدونة البحث، ص 206، الانصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، ج 1، ص 280.

(2) ينظر: مدونة البحث، ص 183.

2- أن تشمل على ضمير يربطها بالموصول.

3- أن تكون معهودة بين المتكلم والمخاطب، لتقوم بمهمتها في توضيح الموصول المبهم، كما هو واضح كل الوضوح في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ (سورة الأحزاب: 37).

4- أن تكون خبرية لا إنشائية، ليصح أن تكون معهودة بين المتكلم والمخاطب⁽¹⁾.

(د) - يذهب ابن الصائغ المصري في جواز خلو الجملة من ضمير يعود على موصل عند عطفها بالفاء جملة مشتملة عليه، لارتباطهما بالفاء وصيرورتها جملة واحدة، مثل (الذي يطير الذبابة فيغضب زيد).

(و) - يمنع البصريون تقدّم الظرف والجار والمجرور متعلقين بالصلة على الموصول، في حين يجيز الكوفيون ذلك مطلقاً وتبعهما السيوطي في ذلك⁽²⁾.

18- إعراب الأسماء الخمسة :

(أ) - يرى سيويه ومعه جمهور البصريين الأسماء الخمسة معربة بحركات مقدّرة بالحروف، أي في الواو رفعاً، وفي الألف نصباً وفي الياء جرّاً، وتبعهم ابن عقيل، حيث قال : إنّه هو الصحيح. أمّا الأخفش فذهب إلى أنّها معربة بحركات مقدّرة على ما قبل تلك الحروف مثلاً : إذا جاء أبوك، فأبوك فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على الواو منع من ظهورها الثقّل⁽³⁾.

(ب) - اعتبر الكسائيّ والفراء أنّها معربة من مكانين بالحروف والحركات السابقة لها معاً، أنّ علامات الإعراب إمّا أن تكون بالحركات كما في المفردات، أو بالحروف كما في المثني، وأخذ ابن مالك بهذا الرأي قائلاً بأنّ الأسماء الخمسة معربة بالحروف⁽⁴⁾.

(ج) - ويقول ابن يعيش في هذه الأسماء : "الأسماء الستة المعتلة وهي : أخوك وأبوك، وحموك، وفوك، وهنوك، وذو مال" فهذه الأسماء إذا أضيفت إلى غير ضمير المتكلم، كان رفعها بالواو، ونصبها بالألف وجرّها بالياء، نحو قولك هذا أخوك، وأبوك، ورأيت أخاك وأباك، ومررت بأخيك وأبيك

(1) ينظر : المرجع نفسه، ص 356، وينظر : همع الهوامع، مصدر سابق، ج 1، ص 282.

(2) ينظر : المرجع نفسه، ص 364، و ينظر : مصدر نفسه، ج 1، ص 281، 284.

(3) ينظر : مدونة البحث، ص 101، وينظر : شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج 1، ص 44.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 101-189.

وكذلك سائرهما، وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف لأنها أسماء حذفت لاماتها في حال إفرادها⁽¹⁾، ومن هذا الرأي نجد ابن يعيش يوافق البصريين في رأيهم هذا.

وبذلك تتفق الآراء في أن الأسماء الخمسة معربة بالحروف والاتفاق (الإجماع) حجة عند ابن جني (إجماع أهل البلدين : سيبويه - الكسائي - الفراء) ويؤكد قوله كلام الله عز وجل في الذكر الحكيم إذ نجدها مرفوعة بالواو ومنصوبة بالألف مثل قوله تعالى : ﴿وَجَاءُوا آبَاءَهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ (سورة يوسف الآية 16). فأباهم مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه اسم من الأسماء الخمسة.

(د) - يذهب الجمهور إلى أن (ذو) و (ذوو) تضافان إلى الضمير استنادا لقول العرب : إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه بينما الكسائي وأبو جعفر النحاس لا يضاف إلى الضمير⁽²⁾.

19- إعراب ضمير الفصل :

عدّ سيبويه وجمهور البصريين ضمير الفصل لا محل له من الإعراب في مثل : محمد هو شاعر، في حين أعربها الكسائي إعراب ما بعدها رفعا أو نصبا ويعاكس الفراء أستاذه الكسائي في رأيه بحيث أعربها، إعراب ما قبلها وليس ما بعدها.

ففي المثال يعد سيبويه (هو) ضمير فصل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أما عند الكسائي فهو ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع الخبر، أما الفراء فيعربها ضمير فصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ⁽³⁾.

20- صيغة الاشتغال : (الكتاب قرأته)

(أ) - ذهب سيبويه ومعه البصريون إلى أن (الكتاب) مفعول به لفعل يفسره الفعل المذكور⁽⁴⁾، وذهب ابن مضاء مذهب الأخفش من حيث أحكام الرفع والنصب، واضعا قاعدة مفادها، "أن الاسم

(1) شرح المفصل، مصدر سابق، ج1، ص 51.

(2) ينظر : مدونة البحث ، ص 333.

(3) ينظر : مدونة البحث ، ص 185.

(4) ينظر : المرجع نفسه، ص185.

المتقدم إذا كان عليه ضمير المنصوب أو ضمير متصل بمنصوب نصب، لأنّه في مكان نصب وإلا رفع لأنّه في مكان رفع⁽¹⁾.

تقدير الكلام : في المثال السابق : (قرأت الكتاب قرأته)، أما ابن المضاء والأخفش ينصبان (الكتاب) لتقدم (إن) على اعتبار : (إن الكتاب قرأته) وإلا تبقى مرفوعة، كما في المثال الأول (الكتاب قرأته) في البداية فمحلها الرفع على أنها مبتدأ.

ب- وذهب الكسائي إلى أنّه مفعول الفعل الثاني وضمير المتصل به ملغى ونقد البصريّون هذا الرّأي بقولهم أنّ الفعل قد يكون لازماً، فلا يصح تعدية الفعل السابق مثل (الكتاب نظرت فيه)، وخرج الفراء من هذا في قول أن الفعل عامل في مفعول والضمير متقدّم معاً، والمتعدّي إلى واحد يصبح متعدّياً لمفعولين

ج- وافق ابن السّيد البطليوسي الأندلسي الكسائي في أنّ (زيداً) في مثل (أنا زيد ضربته) يجوز فيه النّصب والرّفْع على الاشتغال⁽²⁾.

د- يرى ابن هشام في مثل : (هل زيداً رأيت) أنّ (زيداً) منصوب بفعل محذوف على الاشتغال وهذا هو رأي سيويه بفعل محذوف ولا يصحّ أن يكون مبتدأ كما رآها الكسائي⁽³⁾.

21- دخول اللام ابتداء على فعل ماضٍ المجرد من (قد) : ذهب الكسائي وتلميذه هشام إلى جواز دخول لام الابتداء على الفعل الماضي المجرد من (قد) الواقع جملة خبر ل (إن) على إضمار (قد)، في حين يمنع جمهور البصريون ذلك⁽⁴⁾.

يجوز الكسائي دخول اللام بإضمار (قد) على تقدير الكلام (لقد قرأ زيد) في حين البصريون يمنعون ذلك.

إن الكسائي يجوز دخول اللام على الفعل (قرأ) بإضمار (قد)، بتقدير الكلام : (لقد) قرأ زيد).

22- صيغة التّعجب من العاهات :

(1) الرّد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تح : شوقي ضيف، دار النشر العربي، القاهرة، 1366هـ/1947م، ط1، ص 30.

(2) ينظر: مدونة البحث، ص 295

(3) ينظر : المرجع نفسه، 349.

(4) ينظر: مدونة البحث، مرجع سابق، ص 189.

منع البصريون القياس على العاهات والألوان، في حين ذهب الأخفش مع الكسائي وهشام إلى جوازها، فيقال : ما أعوره !، وقاس الكسائي وهشام، صياغتهم ما أحمره ! وما أبيضه !⁽¹⁾، حيث يورد سيبويه في كتابه، الجزء الرابع بابا تحت عنوان : (ما لا يجوز فيه ما أفعله) وذلك ما كان أفعل، وكان لونا أو خلقة ألا ترى أنك لا تقول "ما أحمره ولا ما أبيضه، ولا تقول في الأعرج : ما أعرجه ولا في الأعشى : ما أعشاه لما تقول ما أشد حمرة وما أشد عشاه"⁽²⁾.

إن صيغة التعجب (ما أفعل) من شروطها عدم التعجب من العاهات والألوان، وإن كان كذلك، فيجب الإتيان بالمصدر مسبوقات بـ (أشد)، (ما أشد...) وما سمع في التعجب على الصيغة الأولى كان من الأبيض والأسود عند الأعراب الفصحاء، فيقال : ما أسوده ! وما أبيضه ! وما يؤيد قولهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في وصف نار جهنم "أترونها حمراء، كناركم هذه لهي أسود من القار"⁽³⁾.

23- الاسم المعتل حين يجمع جمع المؤنث السالم :

ذهب هشام الكوفي إلى أن اسم المعتل حين يجمع جمع مؤنث سالم ينصب بالفتحة مستدلا عن العرب (سمعت لغاتهم) و(كلمته فاه إلى في) واختلف النحاة في إعراب هذه الأخيرة، فقد عدّها الكوفيون مفعولا به، على تقدير : (جاعلا فاه إلى في) وجوّز هشام القياس عليها مثل (ماشيته قدمه إلى قدمه...).

في حين أعرب سيبويه كلمة (فاه إلى في) حالا على تقدير : مشافهة، وأعرّبها الأخفش منصوبة بتقدير (من) أي على نزع الخافض، وإذا كان هشام قد جوّز القياس فإنّ الجمهور لا يجوّزوا ذلك⁽⁴⁾. المعروف أن جمع المؤنث ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة عند البصريين نحو (سمعت لغاتهم) لغات بالكسر على أنّها مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة وقاسوا عليه (كلمته فاه إلى في) وتقدير الكلام (فاه إلى في) جملة اسمية في محل نصب حال أي مشافهة.

(1) ينظر : المرجع نفسه، ص 189.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها، والكتاب، مصدر سابق، ج 4، ص 97.

(3) موطأ مالك، مالك بن أنس، تح : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، 1406 هـ/1985م، دط، باب ما جاء في صفة جهنم، ج 2، ص 994.

(4) ينظر : مدونة البحث، ص 190.

تقدير الكلام (كلمته فاه إلى في) على اعتبار (فاه إلى في) جملة اسمية في محل نصب حال أي تقدير الكلام : كلمته مشافهة.

24- عامل النصب في المفعول به :

يرى البصريون أنّ عامل النصب في المفعول به هو الفعل السابق له ووافقهم ابن جني و الرضي الإسترابادي من المدرسة البغدادية وابن هشام المصري⁽¹⁾، حيث قال : السيوطي في كتابه (مع الهوامع) : "فالبصريون على أنّه عامل الفاعل : الفعل أو شبهه، وقال هشام ،من الكوفيين : هو الفاعل، وقال الفراء : هو الفعل والفاعل معا"⁽²⁾ حيث زعم الفراء في مثل (ظننت زيدا قائما) أنّ التاء نصبت زيدا أمّا قائما فنصبها الظن⁽³⁾.

ظننت زيدا قائما : قدر الفراء (زيدا) : مفعولا به منصوب نصبه (التاء) في ظننت على اعتبارها ضمير متصل في محل رفع فاعل، أما قائما مفعولا به لفعل ظن، في حين عند البصريين أن (ظن) تدخل على الجملة الاسمية (مبتدأ وخبر) فيتحولان إلى مفعولين أي أنها هي التي عملت فيهما، فيصبح الأول : مفعولا به أول، أما الثاني : مفعولا به ثان.

في المثال : (ظننت زيدا قائما) يعتبر البصريون كل من (زيدا) و(قائما) مفعولين ل(ظن)، أما الفراء فيعد (زيدا) مفعول نصبته (تاء ظن، وليس ظن) أما (قائما) فهي التي منصوبة ب(ظن).

25- إعراب لا أبا لك :

ذهب الجمهور إلى (أبا) اسم مضاف إلى ضمير مجرور ب(لام) هو اللام زائدة لا اعتداد بها والخبر المحذوف، أمّا هشام البصري فقال في إعرابها أنّ الجار والمجرور صفة (لأب) و الخبر معرب وحده على أنه منصوب، انتصاب الظرف مثل عنده⁽⁴⁾.

ومنه تقدير الكلام (لا أبا لك موجود على إضمار الخبر)، فإعراب (أبا) اسم لا منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة وهو مضاف والكاف ضمير مجرور بلام الزائدة و(لك) في محل جر مضاف إليه.

(1) ينظر : المرجع نفسه ، ص 269-282-348.

(2) مع الهوامع، مصدر سابق، ج 2، ص 5.

(3) ينظر : مدونة البحث ، ص 190.

(4) ينظر : مدونة البحث ، ص 290.

26- طبيعة النون :

اختلف النحاة في (نون الموافيني) في قول الشاعر : (وليس الموافيني ليرفد خائباً) بحيث عدّها البصريّون مع ابن هشام (نون التنوين) لدخولها على اسم الفاعل المعرّف بالألف واللام، كما اختلفوا أيضاً في تحديد النونين محذوفة في قول العرب (وجدني) تدلّ عند العرب على (وجدتني) مع نون الإناث، أهي نون الوقاية أم نون الإناث محذوفة؟ بحيث اعتبرها سيبويه نون الإناث" ، وذهب مذهبه ابن مالك الأندلسي في حين عدّها كلّ من ابن جني وأبي حيّان الأندلسي نون الوقاية، واختار السيوطي رأيهم⁽¹⁾.

فاختلف النحويين في مثل (وجدني) أي النونين هي المحذوفة، (الأولى : نون الإناث) أم (الثانية : نون الوقاية) فالرأي الأول هو مذهب سيبويه أما الثاني فهو رأي ابن الجني وأبو حيّان والسيوطي.

27- إضافة (حيث) إلى الجملة والمفرد :

ألزم سيبويه وجمهور البصريّين، إضافتها إلى الجملة الاسميّة والفعلية وعدم إضافتها إلى المفرد، في حين جوّز ذلك الكسائي في الجملة والمفرد قياساً، ومن حيث إعرابها فقد اختار ابن هشام المصري رأي أبي عليّ الفارسي أنّها تقع مفعولاً به في مثل قوله تعالى : ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ (سورة الأنعام : 124)⁽²⁾.

في الآية (حيث) أضيفت إلى جملة (يجعل رسالته). أضيفت (حيث) في الآية إلى الجملة يقول الشاعر (بجر الرجز):⁽³⁾

أما ترى (حيث سهيل طالعا)***** نجما يضيء كالشهاب لامعا

ففي البيت أضيفت (حيث) إلى المفرد وهذه من الأبيات الشاذة التي توسع الكوفيون في القياس عليها و(الإعراب لا علاقة بحذف).

28- الفصل بين الفعل المضارع ونواصبه :

(1) ينظر : المرجع نفسه، ص 191-364.

(2) ينظر :مدونة البحث ، ص 181،349.

(3) ينظر :المرجع نفسه ، ص181،البيت لم يعز قائله .

1- لم يجز سيويه والبصريّون الفصل بين الفعل المضارع ولن، في حين جوّز الكسائيّ ذلك من خلال فصله القسم ومعموله، بحيث تقول : (لن والله أقرأ الكتاب)، ووافقه الفراء في القسم فقط وكلمته أظنّ والشّرط.

2- أمّا فيما يخص حرف التّصّب كي : فإنّ البصريّين وابن هشام ومن تابعهم من الكوفيّين، فإنّهم كذلك لم يجيزوا الفصل بينها وبين معمولها إلاّ بما ولا الزّائدين مثل : (جئت الرّياضة كي أتعلّم) و(كيلا يكون دولة)، وذهب الكسائي إلى جواز الفصل فيها مطلقا، كما أجاز تقديم المعمول على الفعل مثل : (جئت الرّياضة كي أتعلّم).

في المثال (جئت الرّياضة كي أتعلّم) تقدمت (الرّياضة) على العامل (كي) وتقدير الكلام : جئت كي أتعلّم الرّياضة.

3- الفصل بين إذن ومعمولها :

أ- جوّزه البصريّون بلا النافية وبالقسم كما اشترط كل من سيويه والبصريّون في نصبها أن تكون في صدارة العبارة في حين جوّز الكسائيّ وابن هشام ذلك مطلقا مع الإبقاء على عملها بالنسبة للكسائيّ، في حين ألغاه ابن هشام رافعا المضارع⁽¹⁾.

أما في المثال : (إذن غدا أكرمك) فقد فصل بين (إذن) ومعمولها (أكرمك) بالظرف (غدا)، وتقدير الكلام : إذن أكرمك غدا.

ب- ذهب ثعلب مذهب البصريّين في أنّ (إذن) يجوز إلغاؤها ورفع المضارع بعدها مع اجتماع الشروط الموجبة للتّصّب، في حين جوّز ابن عصفور الفصل بينها وبين معمولها بالظرف.

ج- أجاز الكسائيّ والفراء والكوفيّون الفصل بين (إذن) وأيّ معمول لها، في حين منع البصريّون وتوسّط ابن بابشاد بينهما قائلا بأنّه يجوز الفصل بالنداء والدّعاء، مثل : إذن يا زيد أحسن إليك⁽²⁾.

في المثال فصل بين (إذن) ومعمولها (أحسن) بالنداء (يازيد) ولكنها عملت فيه، فجاء منصوبا

4- عمل لام : ذهب النحاة البصريّون إلى أنّ (لا) النّاصبة المضارع، إنّما تنصبه لقيامها مقام (أنّ) النّاصبة له، أو بعبارة أخرى لنيابتها عن (أن) وذهب مذهبهم ابن كيسان في هذا، في حين يرى الفراء وثعلب أنّ اللام تنصب المضارع بنفسها لا بـ(أن) المضمرة استنادا لقوله تعالى : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ

(1) ينظر : المرجع نفسه ، ص 182.

(2) ينظر : مدونة البحث ، ص 182-336 .

لَكُمْ ﴿(1) (سورة النساء : 26). تقدير الآية عند البصريين (لأن يبين لكم) وحذفت أن وبقي عملها ألا وهو نصب.

29- التمييز :

(أ) - التمييز وتوسطه بين الفعل و مرفوعه : (طاب نفسا محمدا)

في المثال تقدم (نفسا) الذي هو تمييز (تطيب) وأصل الكلام : (تطيب نفسا).

اتفق جمهور التحوّين توسط التمييز بين الفعل و مرفوعه، أمّا تقدّمه على معموله فقد منعه كل من سيبويه وجمهور البصريين، وجوّزه الكسائيّ وتبعه في ذلك كل من المازني والمبرد، لو روده على لسان الشعراء⁽²⁾ بحيث أورد ابن الأنباري البيت الشعري الذي احتجّ به الكوفيّون، بحيث يقول : "أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا : الدليل على جواز التّقديم النقل والقياس. أمّا النقل فقد جاء في كلامهم قال الشاعر⁽³⁾ (بحر الطويل) :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ***** وما (كان نفسا بالفراق تطيب)⁽⁴⁾.

تقدم نفسا الذي هو تمييز على معموله تطيب تقدير الكلام تطيب نفسا.

(ب) - التمييز بين التّكبير والتّعريف : اشترط البصريّون في التمييز التّكبير، في حين ذهب الكوفيّون مع ابن طراوة الأندلسي في جواز كونه معرفة، لمحيء ذلك في الشّعر والنثر.

30- لام الأمر في الفعل المضارع : ذهب المبرد إلى أنّه لا يصح حذف هذه اللام حتّى في الشّعر مخالفاً أمام النحويين سيبويه، في حين أجاز الكسائيّ وثعلب والفراء ذلك مع المضارع وبقاء جزم مع تقدم (قُل)⁽⁵⁾ مستندين في ذلك الآية الكريمة، ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (سورة إبراهيم 31) أي ليقوموها.

(1) ينظر : المرجع نفسه، ص 304.

(2) ينظر : المرجع نفسه ، ص 181.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق ، ج1، ص 682.

(4) قد اختلف الرّواة في نسبة هذا البيت، فنسبه قوم إلى المخبل السعدي، واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك، ونسبه آخرون إلى أعشى همدان، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله (أنظر المنيع المنبر ص 312 فينا) ونسبه ابن سيد لقيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلي، ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ، ج 2 ، ص 682.

(5) ينظر : مدونة البحث ، ص 231، ومغني اللبيب، مصدر سابق، ص 248.

تقدير الكلام : (ليقيموها)، فالفعل (يقيموا) جاء منصوبا وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، فالمضارع هنا مجزوم على الرغم من حذف (اللام)، وذلك لتقدم (قل) في الآية.

31- إعمال كما : اشترط الكسائيّ و الفراء لإعمال كما عمل النَّصْب ألا يفصل بينها وبينه بفاصل في حين استشهد في إعمالها ثعلب بين عمر بن أبي ربيعة (بحر الطويل) :

وطرفك إمّا جئتنا فاحفظنه ***** (كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تصرف).

في هذا البيت نصبت (كما يحسب) فجاء منصوبا بحذف النون (يحسبوا) عوض (يحسبون).

كما استشهد بقول عدّي بن زيد في إلغائها عند الفصل بينها وبين الفعل من بحر البسيط:

اسمع حديثا (كما يوما تحدّثه) ***** عن ظهر غيب إذا ما سائل سألّا

هناك فصل بين (كما) و(تحدّثه) بظرف (يوما) لذلك (كما) تعمل في الفعل النصب فجاء مرفوعا.

في حين ذهب البصريّون إلى أنّ (كما) في بيت عمر بن أبي ربيعة أصلها (كيما) فحذفت الياء ضرورة، وقالوا أنّه فيه رواية ثانية هي (لكي يحسبوا)⁽¹⁾.

في البيت (يسحبوا) فعل مضارع مجزوم بـ(كما) وعلامة نصبه حذف النون، أما في البت الثاني فقد فصل بين (كما) و(تحدّثه) ظرف (يوما) لذلك لم تعمل فيه النصب فجاء مرفوعا.

32- عمل لو : يذهب البصريّون إلى أنّ (لو) دائما تكون شرطية استنادا لقوله تعالى في (سورة البقرة الآية : 96) ﴿يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ ولقد ذهب الفراء وأبو عليّ الفارسيّ إلى أنّها تأتي شرطية وقد تأتي حرفا مصدرية مثل (أن) المصدرية تماما فتؤول مع ما بعدها بمصدر يعرب حيث العوامل، ويقع ذلك غالبا بعد (ودّ) و(يوّد)، وتابعهم أبو البقاء العكبري⁽²⁾، وكذلك ابن مالك الأندلسي، بالإضافة إلى ابن الحاجب المصريّ فذهب إلى أنّه لو تلت (لو) أن المؤكدة كانت هي وما بعدها فاعلا بفعل مقدّر تقديره (ثبت)، وقد وافق ابن يعيش الفراء الزمخشري أنّ (لو) تأتي للتّمني وتبعهم ابن هشام الخضراوي في ذلك⁽³⁾.

(1) ينظر : المرجع نفسه، ص 231 ، و الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، ص 586 .

(2) ينظر : مدونة البحث، ص 260، 279، ومعني اللبيب، مصدر سابق ، ص 249

(3) ينظر : المرجع نفسه ، ص 313 ، 319، و المصدر نفسه، ص 74 ، 294.

فتقدير الآية (لو يود أحدهم تعمير ألف سنة)، فالتعمير مصدر مؤول للجملة الفعلية (أن يعمر).

33- عمل (أو) : "يرى سيبويه والبصريون أنّ (أو) لا تأتي للإضراب بمعنى (بل)"⁽¹⁾ إلا إذا تقدّمتها نفيّ أو نهي، في حين ذهب الفراء إلى أن تأتي (أو) للإضراب مطلقاً دون شرط محتجاً بقوله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (سورة الصافات : 147)، كما تابعهم كل من أبي عليّ الفارسيّ، وابن جنّي، فذهب ابن مالك الأندلسيّ إلى مجي (أو) العاطفة بمعنى الواو أي لمطلق الجمع، مثل : (لنفسى تقاها أو عليها فجورها) أي : وعليها، وقد تأتي بمعنى للتّنويع وحكمها حكم الواو في وجوب المطلقة كما يذهب ابن الصّائغ في ذلك⁽²⁾. فتقدير الآية : (وأرسلناه إلى مائة ألف بل يزيدون).

تقدير الآية : (وأرسلناه إلى مئة ألف أو يزيدون) أما عن دلالتها بمعنى العطف ففي الآية ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ تقدير الآية : (غنيا وفقير الله أولى بهما).

34- عمل عسى : يرى سيبويه أنّ عسى وعسك تجري مجرى (لعلّ) حيث يقول أنّ فيها ثلاثة مذاهب : الأوّل أنّها أجريت مجرى لعلّ في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت لعلّ مجراها في اقتران خبرها بأنّ، وهذا هو رأي سيبويه، في حين يرى الرّأي الثاني : أنّها باقية على عملها، عمل كان، ولكن استعير ضمير التّصّب، مكان ضمير الرّفع، وهذا هو رأي الأخصف أمّا الرّأي الثالث الذي يمثله المبرّد وأبو عليّ الفارسيّ يرى أنّها باقية على إعمالها عمل كان فجعل الخبر عنه خبراً وبالعكس، ومن العرب من يأتي بالضمير بصورة الضمير المتصل فيقال : عساني وعسك وعساه⁽³⁾.

في مثل القول (عسى الغوير أبؤسا) عملت (عسى) عمل (ليس) فتركت الأول مرفوعاً على أنه اسمها (الغوير) ونصبت الثاني على أنه خبرها (أبؤسا) فتقدير الكلام (عسى الغوير أن يكون أبؤسا).

35- ظنّ وأخواتها :

(1) المرجع نفسه، ص 260، المصدر نفسه، ص 67.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 318، 270.

(3) ينظر: مدونة البحث، ص 348، 349، و همع الموامع، مصدر سابق، ج 1، ص 422.

أ) - ذهب البصريون إلى أنّ (ظنّ وأخواتها) إذا تصدّرت الجملة لا يجوز إلغاء عملها بدون موجب إلغاء، أما الكوفيون مع الأخفش وابن طراوة فذهبوا إلى أنّ الأعمال أخال مستدلّين بذلك بقول: (وما أخال لدينا منك تنويل).

ب) - ذهب ابن السّراج وسايه ابن عصفور في أنّه يجوز حذف مفعولي ظنّ، دون قرينه وكذلك أخواتها في مثل قوله تعالى ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهَوْيَرَى﴾ (سورة النّجم : 35) أي يعلم، وقوله ﴿وَوَظَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾ (الفتح : 12) وزاد الكوفيون وابن عصفور (هتّ) من أخوات ظنّ⁽¹⁾.

ففي الآية (النجم 35) يرى من أخوات ظن ولكنها لم تنصب مفعولين.

36- عمل أسماء المبالغة (فعال-فعول) : يرى البصريون أن هذه الأسماء تعمل عمل النصب في حين ذهب كل الكسائي والفراء أن (فعال وفعول) لا تعمل النصب لضعفها، حيث يقول ثعلب : (أنت زيد ضروب) يأباه أصحابنا أنه لا يتصرف ومثله مضراب وضراب، أيضا وأهل البصرة يميزونه. ففي المثال (هو زيد ضروب)، ضروب على وزن فعول، لم تعمل في (زيد)، حيث جاءت مرفوعة على أنّها بدل، ولم تأت منصوبة على أنّها مفعول به ل(ضروب).

ثانيا : الاختلاف في القراءات والأصول

لقد أجمع النحاة على أنّ القراءات القرآنية سواء كانت متواترة أو شاذة تعدّ مصدرا أصلا للكلام العربيّ من بينهم سيبويه، وكل من تلامذته الذين تبعوه فيما بعد، ولكن معيار الاختلاف بين هؤلاء النحويين هو مقدار الإفادة من تلك القراءات، بحيث نجد الكوفيين، استشهدوا بجميع القراءات عدّوها مصدرا للقواعد النحوية، في حين وقف البصريون منها موقف المتحرّز، وخاصّة القراءات الشاذة، وكان لهذا الاختلاف مظاهر تجسّدت في كتاب شوقي ضيف، مثلها مثل الاختلافات التي دارت بين البصريين والكوفيين حول قول الشعراء وكلام العرب وأصول الكلمات كلّ هذا سنوضحه فيما يلي مكتفين بذكر بعض الأمثلة الواردة في الكتاب.

أوّلا : الاختلاف في توجيه القراءات القرآنية وكلام العرب

أ) - توجيه القراءات القرآنية :

(1) ينظر : المرجع نفسه ، ص296،297.

1- اختلف البصريون والكوفيون في إعراب الآية الكريمة، قال الله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَانُوا
وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (سورة المائدة 71). خرج
البصريون هذه الآية تخريجين :

التخريج الأول : على أنّ خبر إنّ محذوف، تقديره : مأجورون أو آمنون أو فرحون، والصابئون: مبتدأ
وما بعده خبره.

التخريج الثاني : أنّ الخبر المذكور في الآية خبر (إن) أما (الصابئون) فخبرها محذوف، تقديره كذلك.
أما الكوفيون، فقد عدّوا، الصّابئون : عطفت بالرفع على اسم إنّ المنصوب، قبل تمام الخبر،
وهو (من آمن بالله واليوم الآخر).

في الآية جاء (الصابئون) مرفوعاً على الابتداء، وليس معطوفاً على موضع (اسم إن)، وإلا
لكانت منصوبة (والصابئين)، ففي الآية تقديم والنية فيه التأخير، والتقدير، (فلا هم يحزنون والصابئون
كذلك).

ومن هذه الآية وضع الكسائي قاعدة عامة مفادها : أنّه يجوز العطف على موضع (إنّ)
واسمها، وموضعها الابتداء وهو مرفوع، قبل مجيء الخبر، فيقال : إن محمداً وعلي مسافراً⁽¹⁾.

2- كما اختلف البصريون في إعراب الآية : (194 من سورة الأعراف)، قال الله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ
تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ﴾، قراءة سعيد بن جبير.

يرى سيبويه ومعه الفراء أنّ، (إن) لا تعمل عمل (ليس) ، بل تحمل دائماً واعتبرا قراءة سعيد
بن جبير، قراءة شاذة.

في حين أعملها الكسائي ومعه المبرد عمل (ليس)، فهي إذا دخلت على الجملة الاسميّة، رفعت
الاسم ونصبت الخبر⁽²⁾.

خرج البصريون الآية تخريج الأول (الصابئون) مرفوعاً على الابتداء وليس معطوفاً على موضع
اسم (إن) ولكنه قدم والنية به التأخير بعد خبر (إن) وتقدير الكلام : (فلا هم يحزنون والصابئون
كذلك) وهذا من الأدلة التي جاء فيها الاسم مرفوعاً مسبقاً بالواو بعد اسم إن وخبرها عوض أن
يكون منصوباً فالأصل أن يكون (إن الذين... والصابئين).

(1) ينظر :مدونة البحث، ص 177.

(2) ينظر : مدونة البحث ،ص 178،179.

وفي هذه الآية (إن) لم تعمل عملها ألا وهو نصب الاسم (الذين) ورفع الخبر (عباد) وإنما عملت العمل العكسي، فقد جاءت عبادا منصوبة ومحل الذين (الرفع) وبذلك نستنتج أن (إن) عملت عمل (ليس).

3- الاختلاف في الآية الكريمة، قوله تعالى : ﴿وَتَحْسَبُهُمْ آيِقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (سورة الكهف : 18).

أول البصريّون (باسط) على حكاية الحال الماضية، ووافقهم في ذلك الفرّاء، حيث أنّهم منعوا عمل الماضي أن يكون النّصب فيما بعده على المفعوليّة، بدليل حكايتها بالمضارع السّابق للفعل (ونقلّبهم)، وكأنّ التقدير : وكلبهم يبسط ذراعيه وتبعهم في هذا التّأويل ابن هشام المصريّ في كونها حالا. بينما عدّ الكوفيّون (باسط)، اسم فاعل، نصبت كلمة (ذراعيه)، وبذلك وضعوا قاعدة عامة مفادها، أن اسم الفاعل يعمل عمل النصب بمعنى الفعل الماضي والحال والاستقبال⁽¹⁾.

4- الاختلاف في قوله تعالى : ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (سورة إبراهيم : 31)، يرى البصريّون أنّ الفعل المضارع مجزوم في جواب الأمر مثل : (إئتني أكرمك)، في حين عدّ الكوفيّون الفعل المضارع في هذه الآية محذوف النون. على اعتبار أنّها حذفت على تقدير لام الأمر، بحيث جعلها الكسائيّ مصدرًا لقاعدة مفادها حذف لام الأمر من المضارع بشرط تقدّم (قل) عليه، مثلما هو في الآية.

5- الاختلاف في إعراب الآية الكريمة، قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا﴾ (سورة مريم : 69).

ذهب الخليل إلى إعراب (أيّ) بالرفع على أنّها استفهاميّة، ومفعول الفعل المحذوف، والتقدير : لننزعنّ الفريق الذين يقال أيّهم أشدّ، في حين ذهب يونس بن حبيب إلى أنّ المفعول جملة (أيّهم) والفعل معلق عنها، كما يعلّق في باب ظنّ عند دخولها هو وأخواتها على الجملة الاستفهامية. أما سيبويه فقد اعتبر (أيّ) موصولة مبنية على الضمّ، حذف صدر صلتها والتقدير : (لننزعنّ الذي هو أشدّ)، في حين ذهب الأخفش إلى أنّ (من) حرف زائد و(كل شيعة) هي المفعول به، وجملة (أيّ) مستأنفة، وتبعه في ذلك الكسائيّ مستأنفة وذهب الفرّاء في إعرابها على ثلاثة أوجه.

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 187، 189.

- الوجه الأوّل : على اعتبار رأيّه في الحروف أنّها تعرب حسب العوامل التي تطلبها اعتبر الفعل واقعا على موضع (من)، وكأن (من) هي المفعول به لتنزع ثم تستأنف بعد ذلك جملة (أيهم أشدّ على الرّحمان عتيا) بتقدير فعل محذوف عامل فيها هو ننظر أي ننظر أيهم أشدّ على الرّحمان عتيا.

- الوجه الثاني : أن تعدّ أي في صلة التشايع، أي على تقدير لتنزع من الدّين تشايعوا على هذا، ينظرون بالتشايع أيهم أشدّ على الرّحمان عتيا.

- الوجه الثالث : التقدير أي لتنادين أيهم أشدّ على الرّحمان عتيا أي النداء⁽¹⁾.

6- في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ (سورة البقرة : 82) أجاز الفراء دخول أنّ على الآية، ولكن عند حذفها، رفع الفعل، كما يوجد قراءة جزم فيها الفعل (لا تعبدوا إلا الله)، بحيث اعتبرها مجزومة بالنهي وليست جوابا للميثاق الدال على الاستحلاف، وعدّها بعض النحاة جواب ليمين، على الرّغم بأنّ الأمر لا يكون جوابا ليمين، وهناك من جوّز النّهي وأخرج الفعل (لا تعبدون) مخرج الخبر مؤيّدا ذلك بما بعده، أمّا الكسائيّ فذهب في قراءة (لا تعبدوا) أن أصلها : بأن لا تعبدوا، وحذف الجار⁽²⁾.

فالكوفيون يقدرّون الكلام (أن لا تعبدوا) بحذف (أن) الخفيفة وعملها محذوفة من غير بدل، ويذللّ جاء الفعل (تعبدوا) منصوبا بحذف النون، ففي الآية حذفت (أن) وعملت من غير بدل ولكن البصريين لا يجيزون عمل (أن) وهي محذوفة، لأنّها من عوامل الأفعال، وهذه العوامل ضعيفة لا تعمل من غير بدل وبذلك اعتبروها لا مراد بها النهي لا النصب وبما أن علامة النصب والجزم واحدة جاء الفعل محذوف النون.

7- الاختلاف في قوله تعالى : ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾ (سورة الأنعام : 47) أعرب سيبويه التاء (أريتكم) فاعلا والكاف حرف خطاب في حين عدّ الكسائيّ الكاف مفعولا به، وفسّر الفراء هذا على قول العرب بأنّها تطابق في هذا التعبير بين الكاف والمخاطب، ومن هنا عدّ التاء حرف خطاب والكاف فاعلا لأنّها تطابق المسند إليه إلا أنّ هذا الرّأي قد يضعف كون الكاف تسقط في التعبير فيقال : أريت والكاف أبدا لا تقع في محل رفع⁽³⁾.

(1) ينظر : مدونة البحث ، ص 212 .

(2) ينظر : المرجع نفسه ، ص 213

(3) ينظر : مدونة البحث ، ص 214

تقدير الإعراب: (رأيت) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة والتاء المتحركة في محل رفع فاعل والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة.

8- الاختلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (سورة آل عمران: 152) عدّ الفراء الواو، في هذه الآية زائدة في جواب إذا وتبعه في ذلك الأخفض ممثلاً لذلك بالآية الكريمة ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ﴾ (سورة الصافات: 103).

ومنه فإن تأويل الكلام: (إذا فشلتُم) جملة الشرط، (تنازعت في الأمر) جملة جواب الشرط.

9- اختلاف النحويين في الآية 229 من سورة البقرة، قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾، بحيث قرأها الفراء، بالضم (يخافا) مبنية للمجهول، ونتج عن قراءته هذا، استشكال بأن يكون للخوف قد وقع على ضمير الاثنين، أي أن يكون لفعل نائبان، لا نائب فاعل واحد، ولكن النحويين وجهوا هذه القراءة (أن لا يقيما) على أنها بدل اشتمال من ألف الاثنين⁽¹⁾.

10- الاختلاف في قراءة الآية (16 من سورة فصلت) قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَىٰ الْهُدَىٰ فَأَخَذْتُهُمْ صَاعِقَةً الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، قد قرأها الفراء، برفع ثمود ونصبها، بحيث اعتبرها سيبويه (ثمود) بالنصب على أنها مشابهة للفعل في حين تقرأ بالرفع (ثمود) على أنها مبتدأ، في حين ردّ الفراء قراءتها بالنصب، مستحسناً الرفع على أن تكون اسماً لا فعلاً، واعتبر قراءة الرفع أفصح⁽²⁾.

في الآية (أما ثمود فهديناه) قرأت ثمود بالرفع على أنها مبتدأ، عند الفراء، في حين عدّها سيبويه منصوبة على أنها مفعول به لفعل الواجب التأخير مع فاعله وتقدير الآية: (أما ثمود فهديناهم هدينا) وهذا كله من أجل التأكيد على قواعدهم النحوية، التي مفادها أن (أما) لا يليها إلا مفرد.

11- الاختلاف في قراءة إبراهيم النخعي وحمزة، الآية ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (سورة النساء: 01)، بحيث رأى الفراء بأنّ نصب الأرحام، يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها، وكانت قراءة القارئ عطفًا على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، بحيث يورد شوقي ضيف أن صاحب

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 214، 219.

(2) ينظر: معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء،، تح محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، دار الكتب، 1403هـ / 1983م، ط3، ص610.

الإنصاف كان متحاملا على البصريين عندما لقق لهم مسؤولية تضييف هذه القراءة ويقول بأنّ الفراء هو أول من ضعفها، ثم تبعه المبرد وحمل ذلك على البصريين عامة⁽¹⁾.

وفي هذه المسألة نوافق الكوفيين كونهم اعتمدوا على السماع في حين البصريين منعهم هذا سببه اعتمادهم على القياس والتعليل، فأدلة البصريين قياسية و عقلية، والقياس يطله السماع.

12- في قوله تعالى من سورة الأنعام الآية 137، ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾، بحيث اختلف النحاة بسبب الفصل بين المضاف والمضاف إليه (القتل شركائهم) بالمفعول به (أولادهم).

ففي الآية فصل بين المضاف، ففي قراءة ابن عامر: بني الفعل (زين) إلى المجهول في حين رفع (قتل) على أنه نائب فاعل وهو مضاف، ونصب أولادهم: مفعول به وشركائهم: مضاف إليه ومنه قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به.

بحيث جوّز النحاة الكوفيون هذا وانتصر لهم ابن جني من البغداديين. وقد دعم الأخفش هذا الرأي بقول بعض الشعراء في وصف ناقته⁽²⁾ (بجر مجزوء الكامل):
فزجحتها بمزجة ***** زجّ القلوص أبي مزادة⁽³⁾.

ولكن الفراء ضعف قراءة ابن عامر، بحيث حاول البحث عن وجه لجر شركائهم، بتخريجها على النحو الآتي زين، وتكون الشركاء هم الأولاد لأنهم منهم في النسب والميراث، وبذلك تكون كلمة شركائهم بدلا، أو صفة لأولاد⁽⁴⁾.

13- في قوله تعالى: ﴿مِنَ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ (سورة التور: 35)، وفي قوله: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ (سورة المائدة: 95)، أول البصريون هذين المثالين على أنّهما بدل، لأنّ عطف البيان عندهم يجب أن يكون معرفة، في حين عنهما الكوفيون ومعهم أبو عليّ الفارسيّ والرّمحشريّ عطف بيان ومتبوعه، لتجوّزهم في كونهما نكرتين⁽⁵⁾.

(1) ينظر: مدونة البحث، ص 220.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 149، وهذا البيت لم يعز قائله وهو من شواهد معاني القرآن للفراء، ج 2، ص 81.

(3) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، ولا يعرف له سوابق أو لواحق، حتى قال لجار الله في الفصل 291/1، وشرحه البغداديين في الخزانة 2315/2، والرّمحشريّ في الفصل وابن يعيش في شرحه (ص 341).

(4) ينظر: الاقتراح في أصول النحو، مصدر سابق، ص 81.

(5) ينظر: مدونة البحث، ص 260-285.

14- قوله من سورة البقرة الآية 55، قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾، وقف ابن جني في كتابه (المحتسب) إزاء كلمة جهرة، بتحريك الهاء قائلاً إن الكوفيين والبغداديين يجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعه وبالتالي يجعلونه قياساً مطرداً، أما البصريون فيقتصرون على ما سمع منه سالكين له في باب اللغات، ويجاري شوقي البغداديين في ذلك⁽¹⁾.

15- الاختلاف في الآية 38 من سورة المائدة ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ذهب ابن مالك الأندلسي مذهب الكوفيين في دخول الفاء على الخبر، إذا كان أمراً، في حين أول البصريون هذا بحذف الخبر، وتقدير الكلام مما يتلى عليكم، أي حكم ذلك.

(السارق والسارقة)، يقرأها سيويه أناس بالنصب، لأنها حسبه هي الأقوى ولكن العامة تقرأها بالرفع، على اعتبار الكلام : (اقطعوا السارق والسارقة).

16- الاختلاف في قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾ (سورة لقمان : 32) يرى ابن مالك الأندلسي، أنّ الفاء تدخل في جواب لما، في حين اعتبر الجمهور الجواب محذوفاً، أي: (انقسموا قسمين فمنهم مقتصد)⁽²⁾.

يعدّ ابن مالك الآية (منهم مقتصد) خبر (لما أنجاهم إلى البر) وربط بينهما بالفاء أما الجمهور فيقدر الكلام : فلما أنجاهم إلى البر (انقسموا قسمين) فمنهم مقتصد، فالخبر عندهم محذوف.

17- قال الله تعالى : ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ (سورة مريم : 82)، اعتبر الزّخشي كلا بالتنوين (كلاً) على أنّها بمعنى الإعياء والثقل أي (حملوا كلاً). في حين عدّها الزّخشي بمعنى الرّدع، ونوّنت كما نوّنت سلاسل، في قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ (سورة الإنسان : 4) في حين أرجع أبو حيّان الأندلسي أن أصل (سلاسل) التنوين وأرجع إلى أصله للتناسب أو على لغة ما ينصرف وما لا ينصرف.

قرئت الآية : على اعتبار (كلاً) أي على الرجوع ونوّنت فأصبحت (كلاً) مشابهاً بـ(سلاسل) الممنوعة من الصّرف، التي استعملت في القرآن منوّنة وفي الآية قوله تعالى : ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا، قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾ (سورة الإنسان 15-16)، وهذه الأمثلة كلها جاءت لتبرز، قصد التناسب، والمشكلة، على لغة ما ينصرف، جميع ما لا ينصرف.

(1) ينظر : المرجع نفسه ، ص271

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص313، 315 ، وينظر: مغني اللبيب، مصدر سابق، ص 180.

18- قوله تعالى : ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ (سورة آل عمران : 169)، قرأها الزمخشري بالغيبة (يحسبن)، فقد قدر القراءة الأولى : ولا يحسبنهم، والذين فاعل، في حين ذهب أبو حيان الأندلسي أن يستلزم عود الضمير على المتأخر، ولكن المؤخر مقدم أصلا في الرتبة. تقدير الكلام : (ولا يحسبنهم الذين قتلوا) في حين عد أبو حيان هذا التأويل غير مقبول ففيه تقدم الضمير على متأخر (يحسبهم الذين) ونسي أن (الذين) فاعل، الأصل فيه التقدم وإن كان متأخرا لفظا.

19- في قوله تعالى : ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ (سورة النحل : 57)، ذهب إمام الكوفيين (الفراء) ومعه الإدفويالحوفي المصري إلى أن جملة (ولهم ما يشتهون) معطوفة على ما قبلها، بتقدير أن الأصل (ولأنفسهم، ثم حذف المضاف)، ولكن ابن هشام المصري لم يعتد بهذا التخريج ونعته بالتكلف، واعتبر الواو في الآية للاستئناف⁽¹⁾.

تقدير الكلام : (لأنفسهم ولهم ما يشتهون) فجملة (لهم ما يشتهون) معطوفة على (أنفسهم) ثم حذف المضاف.

ب) - الاختلاف في كلام العرب شعره ونثره :

1- قال الشاعر من بحر مجزوء الكامل :

حتى إذا قملت بطونكم ***** ورأيتم أبناءكم شبوا

و(قلبتم ظهر المجن) لنا ***** إن اللئيم العاجز الخب

عدّ الفراء (قلبتم) جواب زيدت في أولها الواو، في حين أول البصريون ذلك بأنّ الجواب محذوف، والواو عاطفة الجملة المذكورة عليه⁽²⁾.

2- كلام العرب (لئن قمت أقوم معك)، يعرب البصريون أقوم جوابا للقسم لوجود اللام الموطئة المؤذنة به ومنه تكون مرفوعة، في حين جوّز الفراء كونها جوابا للشرط، وبذلك يقال "لئن قمت أقوم معك" بجزم المضارع في الجواب، محتجّ بقول الأعشى (بحر البسيط):

(لئن منيت بنا) عن غبّ معركة ***** لم تلفنا من دماء القوم نتفل⁽¹⁾

(1) ينظر : مدونة البحث ، ص 323،335.

(2) ينظر: مدونة البحث ، ص 216، و مغني اللبيب، مصدر سابق، ص 400، و(البيت لم يعز قائله).

كما أوّل البصريّون بأنّ اللام زائدة.

3- قول الحكمي (بحر المديد) :

غير مأسوف على زمن ***** ينقضي بالهمّ والحزن

يقول ابن جني البغداديّ وابن الحاجب المصريّ، أنّ غير خير مقدّم محذوف مبتدؤه، إذ الأصل (زمن نقضي بالهمّ والحزن غير مأسوف عليه) ثمّ تقدّمت غير وما بعدها، وحذف المبتدأ (الزمن) دون صّفته فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور، فأتى بالاسم الظاهر مكانه في حين عدّ بعض النحويّين غير مبتدأ لا خبر له (2).

4- قول العرب : (قطع الله يد و رجل من قالحا)، ذهب سيبويه وتبعه البصريّون بأنّ المضاف المحذوف مع (رجل) لا بدّ وذهب مذهبهم بهاء الدّين ابن التّحّاس من المدرسة المصريّة، في حين ذهب الكوفيّون إلى أنّ المضاف إليه المحذوف مع (يد) (3).

ثانيا : الاختلاف في الأصول

1- أصل كلمة اسم : ذهب البصريّون مع ابن يعيش في أنّ الاسم مشتق من السّم، في حين ذهب ثعلب وجمهور الكوفيّين إلى أنّها مشتقة من الوسم لذلك يقول ثعلب : الاسم سمة توضح على الشيء يعرف بها (4). أما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا : "إنما قلنا إنه مشتق من السّم لأنّ السّم في اللّغة هو العلوّ، يقال سما يسمو سموا إذا علا، ومن سميت السّماء سماءً لعلوها والاسم يعلو على المسمى، ويدل على تحت من المعنى، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد "الاسم ما دل على مسمى تحته" (5) وقد رجّحت كتب الخلاف النحوي مذهب البصريّين، من أمثال أبو البقاء العكبري في التبيين، و ابن الأنباري، في الإنصاف في مسائل الخلاف.

2- الاختلاف في الأصل والفرع (الفعل أو الاسم) : يرى البصريّون أنّ المصدر هو الأصل وأنّ الفعل مشتق منه ويوافقهم في هذا بن جنيّ : "وذلك نحو قولك قمت قياما، وقامت قواما، فإذا حملوا

(1) ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، تح محمد حسين، مطبعة النموذجية، مكتبة الآداب بالجماميزت، د ت، د ط، ص 63.

(2) ينظر : مدونة البحث ، ص 344.

(3) ينظر : المرجع نفسه، ص 342

(4) ينظر : مدونة البحث ، ص 280، 237.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، ج 1، ص 6 .

الفصل الثاني — مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته

الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل، فهل يقي في وضوح الدلالة على إثارة تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة"⁽¹⁾، في حين يرى الكوفيون أنّ الفعل هو الأصل، والمصدر هو الفرع أي العكس.

ونوافق في هذا كون المصدر هو الأصل لأنه يصدر منه الفعل كون الفعل متغير و المصدر واحد و المتغير لا يصلح أن يكون أصلا .

3- الإعراب و البناء : يرى سيويه وجمهور البصريين أنّ الإعراب (فرع) في الأفعال (أصل) في الأسماء، لأنه حسبهم الاسم تتعاوره معان مختلفة، هي الفاعلية والمفعولية والإضافة ولولا الإعراب ما استبان هذه المعاني في الاسم ولوقع اللبس، بخلاف الفعل فإنّ اختلاف صيغته في التركيب يؤمن من اللبس فيه وذهب الفراء ومعه الكوفيين إلى أنّ الإعراب أصل في الأفعال، فرع في الأسماء، وذهب ابن جني إلى أن الأسماء لا تبنى إلاّ عند مشابقتها بالحرف وتبعه في ذلك ابن مالك الأندلسي. فمثلا بنيت (كيف) رغم أنّها اسم استفهام لتضمنها معنى الهمزة الاستفهامية التي هي حرف ، والحرف مبني و لوجود علة المشابهة بينهما بنيت كذلك (كيف).

4- أقسام الفعل : اختلف النحاة في أقسام الفعل ، فالبصريون مع ابن هشام المصري يعدونها ثلاثة أزمنة (ماض و مضارع وأمر) في حين عدّها الكوفيون اثنين فقط (ماض و مضارع دائم) فالأمر ليس قسما ثلاثا كونه في الأصل مضارع مقتطع بلام الأمر أما عن الأصل في هذه الأزمنة هو الماضي لأن المضارع يكون بزيادة أحرف المضارعة عليه والأمر بحذفها من بعد .

5- أشياء: يذهب البصريون إلى أن أصل (أشياء) هو (شيء) كونها جمع ل (شيء- فعل) فتجمع شيئا على وزن (لفعاء) ونتيجة التقاء الهمزتين وكراهية ذلك عند العرب حدث فيها قلب مكاني ، فقدمت الهمزة الاولى في بداية الكلمة فأصبحت (أشياء) ، بحيث وردها ابن الأنباري في المسألة 118، "ذهب الكوفيون إلى أنّ "أشياء" وزنه أفعاء، والأصل أفعلاء، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ وزنه أفعال. وذهب البصريون إلى أنّ وزنه لفعاء والأصل فعلاء"⁽²⁾.

(1) الخصائص، مصدر سابق، ج1، ص 113.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، ج1، ص 670.

6- **التعريف والتذكير** : يذهب البصريون (سيبويه والجمهور) إلى أنّ النكرة أصل في حين المعرفة فرع منها، أما الكوفيون مع سليمان ابن الطراوة فيذهبون إلى العكس، أي أنّ المعرفة هي الأصل والنكرة فرع⁽¹⁾.

واحتجّ الكوفيون لرأيهم بالقول : "لأنّ من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التذكير، كمررت بزيد وزيد آخر"⁽²⁾.

ويحتج الجمهور في أن النكرة أصل اعتمادا على حجتين هما : ادراج كل معرفة تحت النكرة، وعدم احتياج دلالتها على مسماها إلى قرينة فمثلا لو نقول : زيد فهو يدخل تحت النكرة (رجل) كما أن اسم (زيد) يحتاج إلى قرينة وهي إطلاق الاسم عليه، وبذلك صار اسم علم له. وبهذين الحجتين نجد أن رأي البصريين هو الأرجح.

7- **الاختلاف في أصل ربّ** : "زعم الكوفيون وابن الطراوة إلى أنّها اسم مبني لأنّها في التقليل مثل: (كم) في التكثر وهي اسم بالإجماع" في حين ذهب البصريون إلى أنّها حرف تقليل"⁽³⁾.

نستنتج مما سبق بأن (ربّ) حرف يفيد التقليل، كما أنّها تفيد التكثر، وهذا استنادا للسمع عن العرب في أقوالها المأثورة (رب أخ لم تلده أمك) و(رب ضارة نافعة).

8- **أصل الذي والتي** : ذهب الفراء إلى أنّها الدّين أصلها (ذا) المشار بها وكذلك (التي) أصلها (تي) المشار بها في حين اعتبر السهيلي أنّ أصل (الذي) هو ذو بمعنى صاحب⁽⁴⁾.

ويوردها الأنباري في المسألة 95 : "ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم في (ذا) والدّي خلف الذال وحدها وما زيد عليها تكثر لهما، وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها"⁽⁵⁾.

9- **اختلاف في أصل اللهم** : يرى الخليل أصل اللهم ألزمتها الميم المشدّدة عوضا عن (يا) التي كان ينبغي أن تقدّمها ولذلك لا تجتمعان، في حين يرى الفراء أنّها اختزال من كلمة : (يا الله أمنا بخير)⁽⁶⁾.

(1) ينظر : مدونة البحث، ص 296..

(2) همع الهوامع، مصدر سابق، ج 1، ص 158.

(3) همع الهوامع، مصدر سابق، ج 2، ص 346.

(4) ينظر : مدونة البحث، ص 204.300.

(5) الانصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، ج 1، ص 699.

(6) ينظر : مدونة البحث، ص 198.

يقدر الخليل (اللهم) أصلها : يا الله ثم عوضت (يا) بميم المشددة في الآخر، فأصبحت (اللهم).

10- اختلاف في أصل هلم : ذهب الخليل إلى أنّها مركبة من (ها) التنبهية وفعل لم، ولكثرة الاستعمال حذفت الألف من الهاء، فأصبحت (هالم) كلمة واحدة، في حين يرى الفراء (هل أم) من فعل أم أي قصد، فخففت الهمزة، فألقت حركتها على اللام وحذفت، فصارت (هلم)، ويرى شوقي ضيف أنّ رأي الخليل هو الأقرب، خلوها من معاني الاستفهام.

تقدير الكلام الخليل : (هالم) وسقطت الألف لكثرة الاستعمال فأصبحت (هل أم)، فأخذت اللام ضمة الهمزة وحذفت هاته الأخيرة، فأصبحت (هلم).

11- أصل كلاً : عدّ الخليل والبصريّون (كلاً) اسماً وضعوها في باب الأسماء في حين يرى الفراء أنّها ليست اسماً ولا فعلاً، بل هي في مرتبة متوسطة بينهما⁽¹⁾، ذهب كلا وكلتا لفظهما مفرد، وهذا هو مذهب البصريين، وعلى هذا فألف (كلاً) منقلبة عن الواو وقيل عن ياء، "ويرى البصريّون أنّ في (كلا وكلتا) أفراد لفظي وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في عصا ورحى، ويرى الكوفيّون أنّ فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل (كلا) هو (كل) فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية والتاء في (كلتا) للتأنيث، والألف فيهما كالألف في (الزبدان) ولزم حذف نون التثنية للزومها بالإضافة، واحتجّوا بها سمع عن العرب وبالقياس"⁽²⁾.

ومنه فإننا نرى أنّ رأي البصريين هو الأولى بأن (كلا) و(كلتا) مفردان لفظاً، ومثنيان معنى، والألف فيهما ليست للتثنية كونها إضافتهما إلى الاسم الظاهر لا تنقلب إلى ياء في حالتي النصب والجر، كما يجوز إضافتهما إلى المثنى والإخبار عنهما بمفرد ويعود الضمير إليهما مفرداً، أما عما قاله الكوفيّون في أنّ أصل (كلا) هو (كل) فهذا مردود عليه، لأن (كل) تدل على الإحاطة والجمع (كلا) صنعت للدلالة على التثنية. كما أنّ قول الفراء بعيد عن المنطق، كون أقسام الكلام، إما فعل أو اسم أو حرف، ولم يسمع قط أنّ هناك مرتبة متوسطة إلا من عنده.

12- أصل لن : ذهب الخليل إلى أنّ أصلها (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف لالتقاء الساكنين، وكأنّه وصلها بأنّ حتى يعلّل لنصبها المضارع في حين رأى الفراء أنّ أصلها (لا) وأبدلت الألف نونا

(1) ينظر : همع الهوامع، مصدر سابق، ج1، ص138.

(2) المدارس نحوية، أسطورة وواقع، مرجع سابق، ص80.

فيها على نحو ما أبدلت ميما في (لم)⁽¹⁾ وذكر السيوطي، أنّ الفراء قال: "هي (لا) التّافية أبدل من ألفها نون، وحمله على ذلك اتّفاقهما في التّفي، ونفي المستقبل، وجعل (لا) أصلا لأنها أقعد في التّفي من (لن)، لأن (لن) لا تنفي إلا المضارع"⁽²⁾.

13- أصل لكن: ذهب البصريّون إلى أنّها بسيطة، في حين ذهب الفراء إلى أنّ أصلها (أن) وزيدت اللّام والكاف، وطرحت الهمزة للتخفيف كما زيدت عليها اللّام والهاء في بعض اللّغات فأصبحت، فأصل (لكنّ) عند الفراء (لكن أن) حذفت الهمزة للتخفيف وأدغمت النونين فأصبحت (لكنّ)، أما عند الكوفيين فأصلها (لا إنّ) فحذفت الهمزة وعوضت بالكاف فأصبحت (لكنّ)⁽³⁾.
ومنه فإنّ الفراء يعد أصلها (لكأن) ثم حذفت الهمزة فأصبحت (لكن).

14- أصل كم: يرى الفراء أنّ (كم) مركّبة من الكاف، وما، وكثرت في كلامهم، فحذفت تخفيفا، وسكنت، في حين ذهب البصريّون إلى أنّها بسيطة موضوعة للعدد⁽⁴⁾، (ف"كم) من الأسماء المبهمة الدّالة على العدد، ومحرّكة تميّزها بتحدّد نوعها، فإن كان منصوبا كانت استفهاميّة، وإن كان مضافا إليه مجرورا كانت خبريّة"⁽⁵⁾.

طبيعة كم يحددها حركة تمييزها، في مثل: (كم كتابا قرأت) كم هنا جاءت استفهاميّة، في حين (كم كتاب قرأت).

15- أصل إيّاك: يرى الخليل أنّ (إيّا) اسم مضمّر مبهم، أضيف إلى الضمير لتخصيصه، وذهب غير من البصريّين أنّ (إيّا) ضمير والكاف وأخواتها حروف تبين حال الضمير من المتكلم والخطاب والغيبة⁽⁶⁾.

"في حين ذهب الكوفيّون إلى أنّ الكاف والهاء والياء من (إيّاك)، (إيّاه وإيّاي) هي الضمائر المنصوبة، وأنّ (إيّا) عماد، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان وذهب بعضهم إلى أنّ (إيّاك) بكماله هو الضمير"⁽¹⁾.

(1) ينظر: مدونة البحث، ص 202.

(2) همع الهوامع، مصدر سابق، ج 2، ص 286.

(3) ينظر: مدونة البحث، ص 203.

(4) ينظر: مدونة البحث، ص 203، والمدارس النحوية أسطورة وواقع، مرجع سابق، ص 82.

(5) تسهيل المراد إلى استعمال الأعداد، غزير بلقاسم، دار صبحي، غارداية-متليلي، ط 1، 2015م، ص 146.

(6) ينظر: مدونة البحث، ص 203.

مثالا : (إياك) (بالفتح) تدل على المخاطب المذكور (وإياهم : تدل على الغائب...) أما الإعراب فمثلا : (إياك) في ﴿إياك نعبد﴾ (سورة الفاتحة: 5)، (إياك) ضمير منفصل في محل نصب مفعول به مقدم، ونعبد : فعل، والفاعل ضمير مستتر.

16-الضمير أنت : عدّ الخليل (أنت) مركبة من (أن) الضمير والتاء وتوابعها حروف تدلّ على الخطاب في حين عدّها الفراء بسيطة وليست مركبة.

17-الضمير (هو-هي) : ذهب الفراء إلى أنّ الهاء هي الضمير والواو صلة، وكذلك (هي) لأنهما يسقطان جميعا في التثنية فتقول (هما)، وقد ألحقوا بالهاء حينئذ ميماء ليلقوا بالميم فتحة الألف⁽²⁾، "وذهب البصريّون إلى أنّ الهاء والواو من (هو) والهاء والياء من (هي) هما الاسم بمجموعهما"⁽³⁾ وبهذا قال كلٌّ من ابن كيسان والزجاج.

18- مذ ومنذ : ذهب البصريّون إلى أنّهما بسيطتان، و(منذ) هي الأصل⁽⁴⁾ وقيل : مركبة وعليه الكوفيّون، ثم اختلفوا فقال الفراء : أصلها (من ذو) من الجارة، و(ذو) الطائفة بمعنى، الذي".
"وقال غيره : أصلها : (من إذ) حذفت الهمزة، فالتقى ساكنان : التّون والدّال، فحرّكت الدّال، وجعلت حركتها الضمة التي هي أثقل الحركات لأنّها ضمنت معنى شيئين و (من) و(إلى) إذ قولك : ما رأيته مذ يومان، معناه : من أول هذا الوقت فقامت مقامها فقويت، ثمّ ضمّت الميم إتباعا لحركة الدّال"⁽⁵⁾.

19-ماذا : ذهب البصريّون إلى أنّ (ماذا) بسيطة، في حين ذهب الكوفيّون إلى أنّها مركبة من (ما الاستفهامية وذا الطائفة)، كما اعتبر كل من ابن خروف الأندلسيّ والسّيرافي البصريّ تفسير (ماذا) بمعنى (الذي) : اسم موصول، في مثل : (أنظر ماذا صنعت)⁽⁶⁾، (انظر الذي صنعت).

20-ويحك وويلك : يرى البصريّون إلى أنّهما مؤلفان من (ويح) و(ويل) بدليل مجيئها في الكلام⁽¹⁾. حيث يقول ابن يعيش في (المفصل): "واعلم أنّ مذهب سيبويه والبصريّين أجمعين أنّ

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، ج1، ص 695.

(2) ينظر : مدونة البحث ، ص 250،203.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ، ج1، ص 677.

(4) ينظر : مدونة البحث ، ص 203.

(5) همع الهوامع، مصدر سابق ، ج 2، ص 163-164.

(6) ينظر : مدونة البحث ، ص 203.

أصلها (ويح وويل وويس وويب)، دخلت عليها كاف الخطاب، وقال الفراء أصلها كلها (وي) فأما (ويلك) فهي (وي) عنده زيدت عليها لام الجرّ، فإذا كان بعدها مضمّر كانت اللام مفتوحة كقولك : (ويلك وويله، وإن كان بعدها ظاهر جاز فتح اللام وكسرها، ففتح اللام مع الظاهر لغة وهو الأصل فيها"⁽²⁾.

21- أصل كيف : يذهب إمام البصريين سيبويه إلى أنّ (كيف) دوما ظرف في حين يذهب الكوفيون إلى أنّها قد تكون ظرفا أحيانا واسما غير ظرف أحيانا أخرى وأتبعهم في ذلك ابن هشام المصري. وقال ابن مالك : "لم يقل أحد أن (كيف) ظرف، إذ ليست زمانا ولا مكانا، ولكنها لما كانت تفسّر بقولك : على أي حال، لكونها سؤال عن الأحوال العامة، سمّيت ظرفا، لأنّها في تأويل الجارّ والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا"⁽³⁾.

22- نعم وبئس : يرى الكوفيون أنّهما اسمان في حين يذهب البصريون أنّهما فعلا لا يتصرفان ويوافقهم في ذلك ابن جني ، أما عن استدلال الكوفيين على اسميتهما بدخول حرف الجرّ عليهما . فإنّه قد جاء عن العرب أنّها تقول : (ما زيد بنعم الرّجل) ، قال حسان بن ثابت (البحر الطويل) :

ألست (بنعم الجار يؤلف بيته) ***** أخالقه أو معدم المال مصرما⁽⁴⁾

"وأما حجّة الأولين من أوجه إحداهما : اتّصل ضمير المرفوع بها كما حكى الكسائي : "نعموا رجالا الزّيدون" وإذا لم يظهر كان مستترا وأضمر شريطة التّفسير، كما كان ذلك في قولهم : (رّبّه رجلا)، وهذا لا يكون في الأسماء"⁽⁵⁾.

23- صيغة التعجب : اتّفق كل من الكسائي والبصريين إلى أنّ صيغة التّعجب فعل ماض، في حين ذهب الفراء إلى أنّها اسم مبني لخبر (لما) الاستفهامية، فما ليست تعجبية بمعنى شيء وإنما هي استفهامية، وأمّا الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا : "الدليل على أنّه اسم أنه جامد لا يتصرّف ولو كان

(1) ينظر : المرجع نفسه ،الصفحة نفسها .

(2) شرح المفصل، مصدر سابق، ج 1، ص 121.

(3) همع الهوامع، مصدر سابق، ج 2، ص 160.

(4) ينظر : مدونة البحث ، ص 206، والإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، ج 1، ص 79.

(5) التبيّن عن مذاهب النحويين ،مصدر سابق ، ص 274.

فعلا لوجب أن يتصرف، لأنّ التصرف من خصائص الأفعال، فلمّا لم يتصرف وكان جامدا ووجب أن يلحق بالأسماء⁽¹⁾.

24- اسم الموصول : يذهب البصريون أنّ (الذي) دائما تكون اسما موصولا، أمّا الفراء مع يونس بن حبيب يذهبان إلى أنّها قد تكون موصولا حرفا مصدريا في قوله تعالى : ﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي حَاصُوا أَوْلِيَّكَ حَبِطَتْ أَعْمَاهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (سورة التوبة : 69) أي تقدير قوله تعالى : في (كالذي خاضوا) جملة مصدرية لا جملة موصولة تؤول بـ(خوضكم) (2).

المبحث الثاني : الآراء الانتخابية و الاجتهادية للمدارس النحوية

الانتخاب النحوي يدل على الأخذ برأي من رأيين أو أكثر وقد عرفت بدايته مع المدرسة البغدادية التي سمّي (شوقي ضيف) أصحابها بخليط المذهبين كونهم يميلون تارة إلى الآراء البصرية ، وتارة أخرى إلى الآراء الكوفية ، و ذلك عن طريق الانتقاء ، وقد عرف كذلك في المدارس النحوية المتأخرة (البغدادية ، الأندلسية ، المصرية) التي أخذت بعض آراء المدرستين ، على مبدأ الترجيح .

أولا : الآراء الانتخابية البصرية

أ- الانتخاب من الآراء البصرية :

لقد تأخرت المدرسة البغدادية من حيث النشأة مقارنة بالمدرسة البصرية والكوفية، حيث جاء النحاة البغداديون في القرن الرابع الهجريّ منتهجين في دراستهم ومصنفاًهم النحوية منهاجا جديدا معتمدا على الانتخاب من المدرستين الكوفية والبصرية معا، بحيث نشأ جيلا، قال شوقي ضيف عنه : كان من هذا الجيل من يغلب عليه الميل إلى الآراء الكوفية ومنه من يغلب عليه الميل إلى الآراء البصريين.

1- الآراء البغدادية

(1) ينظر : مدونة البحث ، ص 206، و التبيين عن مذاهب النحويين ، مصدر نفسه ، ص 162.

(2) ينظر : المرجع نفسه، ص 310.

1- ذهب ابن كيسان مذهب البصريين، في أنّ النَّاصِبَ بعد (لام) التعليل أن المضمرة وأضاف ابن كيسان النصب بعد (كي) في مثل قولك : (جئت لكي أكرمك) حيث يورد ابن هشام أن انتصاب الفعل بعد اللام (بأن مضمرة) بعينها وفقا للجمهور، لا بأن مضمرة أو بكي المصدرية مضمرة خلافا للسيرافي وابن كيسان⁽¹⁾.

2- كما رأى ابن كيسان رأي المبرد وابن السراج في أن العامل في التابع من النعت والتأكيد وعطف البيان هو العامل في المتبوع ينصبّ عليهما انصبابة واحدة⁽²⁾.

3- كما استضاء ابن كيسان برأي يونس في أن إما في مثل قولك : جاء إما زيد وإما عمرو ليست عاطفة، وإنما العطف بالواو التي قبلها.

4- تابع أبو علي الفارسي، في قوله سبحانه وتعالى ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (سورة الأنعام: 109) فيمن فتح الهمزة، فقال قوم منهم الخليل والفارسي : "لا زائدة، وإلا لكان عذر الكفار"⁽³⁾.

5- ذهب الفارسي مذهب الخليل سيبويه في أن (ويكأنه) تحلل إلى (وي) مفصولة بمعنى أعجب في حين ذهب الأخفش إلى أن أصلها (ويك)، في قوله تعالى : ﴿وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ (سورة القصص 82)⁽⁴⁾.

6- أيد الفارسي رأي كل من الخليل وسيبويه في أن (كأن) قد تأتي كالتزائدة، حيث قال "أبو علي : ناصر القول سيبويه قد جاءت (كأن) كالتزائدة، وأنشد بيت عمر بن أبي ربيعة (بحر البسيط) :
(كأنني حين أمسي لا تكلمني)***** ذو بغية يشتهي ما ليس موجودا
أي أنا كذلك"⁽⁵⁾.

7- عدّ المبرد وابن السراج أن (إذ ما) ظرف مثل إذ، وتابعهما في ذلك أبو علي الفارسي، حيث ذكر ابن هشام في مغنيه (أن) إذ ما أداة شرط تجزم فعلين وهي حرف عند سيبويه بمنزلة (إن) الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي⁽¹⁾.

(1) مغني اللبيب، مصدر سابق، ص 231.

(2) مدونة البحث، ص 249.

(3) مغني اللبيب، مصدر سابق، ص 278.

(4) ينظر : مدونة البحث، ص 259.

(5) الخصائص، مصدر سابق، ج3، ص 170.

8- وافق ابن جني البصريين في أن المصدر هو الأصل والفعل مشتق منه، حيث يورد ذلك بقوله :
"فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل".

فعند الكوفيين الفعل هو يؤثر في المصدر، لأنه يعتل بعلته ويصح بصحته فيقال : (باع- بيع/كتب- كتابة) ، فالفعل الأول أجوفا فاعتل المصدر أما في الثاني فهو صحيح وبذلك كان المصدر كذلك كما أيدهم في أنّ رافع المبتدأ هو الابتداء،⁽²⁾ وفي أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل السابق له.⁽³⁾ كذلك يوافق ابن جني البصريين في كون الفعل المضارع بعد (حتى) منصوب ب(أن) المضمرة وجوبا، وكذلك بعد أو وفاء السببية وواو المعية، كما يعلل سبب بناء الاسم شابهتها الحرفاً وتضمنهم معناه، ووافقهم كذلك في أن المرفوع بعد (إذا) الشرطية و(همزة) الاستفهام مفاعلا ولفعلا محذوف⁽⁴⁾.

فتقدير إعراب المنصوب بعد (حتى) هو، في المثال الآتي : (أنتظره حتى (يرجع)، ف(يرجع) الفعل المضارع منصوبا ب(أن) المضمرة وجوبا عند البصريين، أمّا في رأي الكوفيّين هو منصوب ب(حتى)، وبذلك نجد أن رأيهم هنا أقرب كون العامل لفظي (حتى) الظاهر أولى بالعمل، من المضمرة (أن)، وتقدير البصريّين إنما جاء للحفاظ على القواعد التي أسسوها في عوامل النصب المقتصرة على (أن، لن، إذن، كي).

9- العامل في باب التنازع الفعل الثاني، هذا الرأي البصريين ووافقهم فيه ابن جني في هذا⁽⁵⁾. ونجد ابن جني محقا في اتباعه هذا البصريين، كون الفعل الثاني أولى بالعمل لأنه الأقرب والأول لا يعمل فيه، لأنه مفصول عن معموله، فالموصول أولى بالعمل من مفصوله، ويؤكد هذا وجود علة الجوار في مثل : (هذا جحر ضبٍ خربٍ)، ف(ضب) عملت الجر في (خرب) وبذلك جاء مجرورا بالجوار. يتابع ابن جني البصريين في رأيهم أن (نعم، وبئس) فعلا ن وكذلك فعل التعجب⁽⁶⁾.

10- يرى ابن جني رأي البصريين في أن المفعول معه منصوب بالفعل مع توسط واو المعية.

(1) ينظر: مغني اللبيب، مصدر نفسه، ص 92.

(2) الخصائص، مصدر سابق، ج1، ص113، 166.

(3) المصدر نفسه، ص 102.

(4) ينظر: مدونة البحث ص 269.

(5) الخصائص، مصدر سابق، ج2، ص 209.

(6) ينظر: مدونة البحث، ص 269.

ونوافق ابن جني والبصريين في كون العامل في المفعول معه، هو الفعل الذي قبله بالتوسط (الواو) لأن الفعل عندما يكون لازماً يتعدى بالواو كما يتعدى بالهمزة وحروف الجر. كما أن الواو، التي تدل على المصاحبة نظيرها (إلا) التي تدل على الاستثناء، فيما أن (إلا) تنصب المستثنى بعدها قالوا وكذلك، استناداً لوجود علة النظير.

11- وافق أبو البقاء العكبري ويعيش ابن يعيش البصريين في رفع المبتدأ بالابتداء.

12- تبع ابن يعيش البصريين في رأيهم بأن الاسم "مشتق من السمو وهو العلو لا من السمة التي هي العلامة"⁽¹⁾.

13- أعجب ابن يعيش برأي سيبويه والأخفش والجرمي والمازني، في إعراب الأسماء الخمسة، في حين يوهن آراء الكوفيين فيها لأنك إذا قلت أخ فأصله آخر وأب فأصله أبو وحم فأصله حمو وهن فأصله هنو، والذي يدل على ذلك قولهم في التثنية أخوان وأبوان وحموان وهنوان وقالوا في الجمع هنوات، قال الشاعر (بحر الطويل) :

أرى ابن نزار قد جفاني وملني ***** على هنوات شأنها متتابع

وكان مقتضى القياس فيها أن تقلب الواو فيها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، إلا أنهم حذفوها تخفيفاً⁽²⁾.

14- يوافق (يعيش) سيبويه في باب التنازع في ما ذهب إليه في مثل : ضربني وضربت زيدا، أن فاعل ضربني ضمير مضمرا دل عليه مفعول ضربت، بحيث يقول عنه في الصحيح ويحتج له⁽³⁾.

15- ضعف ابن يعيش رأي الكوفيين في أن الاسم الواقع بعد لو لا يرتفع بها لنيابتها عن الفعل كذلك في عدم عمل (إن) وأخواتها في الخبر وبقائه على حاله قبل دخولها عليه⁽⁴⁾.

. ينتصر الرضي الأسترابادي والزحشري للبصريين في إعمال الفعل الثاني في باب التنازع، وهو الرأي الصواب الأقرب بالمنطق كون الفعل الثاني موصول بفاعله فهو الأول وبالعمل فيهما الفعل الأول. كما اختار رأي الأخفش وابن السراج في أن الفاعل والمبتدأ أصلان في الرفع، حيث يقول ابن حاجب (في شرح الكافية) : "وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة : الفاعل والمبتدأ" والخبر⁽⁵⁾. وذهب

(1) شرح المفصل، مصدر سابق، ج1، ص 23.

(2) ينظر : مدونة البحث ، ص 280، و شرح المفصل، مصدر سابق، ج1، ص 53، البيت لم يعز قائله .

(3) شرح المفصل ، ج1، ص 77.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص 102.

والخبر⁽¹⁾. وذهب مذهب البصريين في أن الخبر محذوف في مثل : (كلّ رجل وضعته) بحيث يقول : "يجب على مجيز النصب إضمار الخبر قبل الواو، أي كل رجل مفروض وضعته، فإن أظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه"⁽²⁾.

16- كما اختار رأيهم في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ﴾ فأحد هنا مرتفع بفعل مضمّر تفسيره الظاهر الذي هو استجارك والتقدير : إن استجارك أحد المشركين فأجره"⁽³⁾.

17- استند الزمخشري كذلك على رأي سيبويه والبصريين في أن خبر (إن) وأخواتها مرفوع بها، حيث هو المرفوع في نحو قولك : (إن زيدا أخوك ولعل بشرا صاحبك)، وارتفاعه عنه أصحابنا بالحرف لأنه أشبه بالفعل في لزومه الأسماء والماضي منه في بنائه على الفتح فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل، ونزل قولك : "إن زيدا أخوك، وكأن عمرا الأسد، منزلة فرس عمرا الأسد، وعند الكوفيين هو مرتفع لما كان مرتفعا به قولك : زيد أخوك ولا عمل للحرف فيه"⁽⁴⁾.

18- كما عد الزمخشري أن الناصب في المنادى ما ينوب عنه حرف النداء، "فالناصب له فعل مضمّر تقديره أنادي زيدا أو أريد أو أدعو أو نحو ذلك".

19- أيد الزمخشري رأي سيبويه في أن الفاعل أصل المرفوعات، والمبتدأ محمول عليه، حيث قال صاحب الكتاب "فالرفع علم الفاعليه والفاعل واحد ليس إلا وأما المبتدأ وخبره، وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهين بـ(ليس) فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب"⁽⁵⁾.

20- أخذ الزمخشري برأي الأخفش في الكاف، حيث عدها مرادفة لمثل، وبذلك تخرج عن حرفيتها، فتعرف إعرابها في مثل : (زيد كالأسد) خبر لزيد مضاف للأسد⁽⁶⁾.

(1) شرح الشافية ابن حاجب، رضيا لدين محمد بن الحسن الإسترابادي، تح: محمد نور الحسن، دارالكتبة العلمية، بيروت، لبنان،

1402هـ/1982م، د ط، ج1، ص 50.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص 630.

(3) ينظر: شرح المفصل، مصدر سابق، ج 1، ص 82.

(4) المصدر نفسه، ص 101-102.

(5) ينظر : مدونة البحث ، ص 280، المصدر نفسه، ص 71-122

(6) ينظر : المرجع نفسه ، ص 284.

في الكاف : زيد ك(الأسد) خبر لزيد مضاف لأسد، وبذلك تقدير الإعراب : (زيد : مبتدأ مرفوع، الكاف : خبر مرفوع وهو مضاف والأسد : مضاف إليه مجرور) وبذلك أعربت هنا إعراب الأسماء وتعامل معاملة الحروف التي لا محل لها من الإعراب.

21- أخذ الزمخشري كذلك برأي المبرد في أن لفظ (الآن) مبني لأنه استعمل من الأول بالألف واللام ولم يستعمل نكرة. كما عدّ (أكرم بزيد) فعل أمر على حقيقته، أخذاً في هذا برأي الزجاج. فالفعل (أكرم) عومل معاملة لفظه، أي أنه فعل لفظاً ومعنى، ولم يؤول على أنه أمر من ناحية اللفظ، وماضياً من حيث الدلالة، والباء : حرف جر زائدة وزيد مفعول به مجرور لفظاً منصوب محلاً⁽¹⁾.

2- الآراء الأندلسية

انصبت عناية نحاة الأندلس في بداياته بالنحو الكوفي اقتداءً بنحويها الأول : جودي ابن عثمان المروري، حتى القرن الرابع للهجري، حيث أخذوا كتاب سيبويه يتدارسونه ومن ثم مبادئ النحو البصري، ولم تكن دراستهم النحوية مقتصرة على دراسة النحويين (بصري والكوفي) فقط، وإنما تعمقوا فيها تحليلاً وتطبيقاً، إيذاناً بميلاد شخصية نحوية تعتمد على الانتخاب ثم الاجتهاد . ومن الآراء الانتخابية البصرية نرد مايلي :

1- اختار الأعمى الشنتمري وابن الطاهر رأي السيرافي البصري في أن (من) تأتي مرادفة لربما، إذا اتصلت بها، حيث يقول ابن هشام في مغنية هذا في المعنى العاشر ل (من)، بأنه قول السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعمى، وخرجوا عليه قول سيبويه : واعلم أنهم بهما يحذفون كذا، والظاهر أن (من) فيها ابتدائية، وما مصدرية، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب والحذف في مثل قوله تعالى : ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ (سورة الأنبياء : 37)⁽²⁾.

2- تابع "عبد الله بن محمد بن البطليوسي سيبويه، في أن ما إذا اتصلت ب(قل) كفتها عن العمل ولا تدخل (إلا) على جملة فعلية، أما ظهور الفاعل بعدها في بعض الأشعار ضرورة، معلقاً على قول المرار : (بحر الطويل).

صددت فأطولت الصدود، و(قلما ***** وصال على طول الصدود يدوم)

ففي هذا البيت جاءت (قلما وراءها اسم (وصال فاعل)

(1) ينظر : مدونة البحث ، ص 284.

(2) المغني، مصدر سابق، ص 357.

- ووجه الضرورة عند سيبويه : أن حقها أن يليها الفعل صريحا، والشاعر أولاها فعلا مقدرًا، وأن (وصال) مرتفع يدوم محذوفًا مفسرًا بالمذكور، وقيل : وجهها أنه قدم الفاعل⁽¹⁾.
- 3- ذهب ابن الباذش مذهب البصريين في أنه لا يجوز حذف المفاعيل الثلاثة في باب أعلم لغير دليل هما أخذًا بهذا الرأي الظاهر محمد بن الطاهر وابن خروف⁽²⁾، كما عدّ (غير) في مثل (قام القوم غير علي) منصوبة على التشبيه بظرف المكان، ويقول السيوطي أن في نصبها أقوال، القول الثاني : وعليه السيرافي وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق⁽³⁾.
- 4- أخذ الطاهر محمد بن أحمد بن طاهر برأي السيرافي في تجويز عمل الفعل في مصدرين : مؤكد ومبين⁽⁴⁾.
- 5- رأى السهيلي أن التعدية بالأمر، تختلف عن التعدية بالباء الجارة، مثلما كان يرى المبرد، فالتعددية بالأمر تدل على التعدية بالفعل (أذهبت زيدا) بخلاف التعدية بالباء (ذهبت بزيد) التي تدل على المصاحبة.
- 6- أخذ السهيلي برأي درستويه البصري أن نائب الفاعل في مثل (مر بزيد) ليس الجار والمجرور وإنما هو ضمير مستتر عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير (مر هو) أي المرور⁽⁵⁾. (أن) المفتوحة وما بعدها تؤول بمصدر.
- 7- نقل ابن خروف عن سيبويه أن (ما) تأتي معرفة تامة، ومن جوز أن تكون فاعلا لنعم، "وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو : (غسلته غسلًا نعمًا) و(دققته دقا نعمًا) أي نعم الغسل ونعم الدق، وأكثرهم لا يثبت مجيء "ما" معرفة تامة وأثبتته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه⁽⁶⁾.
- 8- أخذ ابن خروف برأي المبرد في أن لام المستغاث زائدة، بدليل اسقاطها بحيث يصدق القولين : (يا زيد لعمرو) و(يا زيد لعمرو).

(1) المصدر نفسه، ص 339-340.

(2) ينظر :مدونة البحث، ص 292، و المغني ، مصدر سابق، ص 298-301.

(3) همع الهوامع، مصدر سابق، ج2، ص 206.

(4) ينظر:مدونة البحث ،ص 298.

(5) ينظر : المرجع نفسه، ص 298.

(6) ينظر : المغني، مصدر سابق، ص 328.

- 9- ذهب السيرافي إلى أن (كان) إذا بنيت إلى المجهول حذف اسمها وخبرها وتبعه في هذا ابن خروف، حيث جوزا بأن يقيم مقام مرفوعها ضمير مصدرها⁽¹⁾.
- 10- اختار ابن خروف رأي السيرافي في أن (ماذا) في قول الشاعر المثقب العبدى وعائد بن محسن (بحر الوافر) :

دعى ماذا علمت سأتيه ***** ولكن بالمغيب نبئني

(ماذا) اسم موصول بمعنى (الذي)

- 11- يؤيد الشلوبين سيبويه والبصريين في أن النكرة أصل والمعرفة فرع، وبذلك تكون النكرات أولاً ثم تكون المعارف.

- 12- أخذ هشام الخضراوي برأي سيبويه في أن (حتى) قد تأتي بمعنى (إلا)، حيث يفسر سيبويه قولهم (والله لا أفعل إلا أن تفعل) بمعنى حتى أن تفعل.

- 13- تبع ابن عصفور رأي سيبويه والأكثرين في أن (لام المستغاث) متعلقة بفعل النداء المحذوف⁽²⁾. و أن ما بعد لولا مبتدأ، وليس فاعلاً كما يعتبره الكوفيون، كما اختار رأي الأحفش وفي أن (إن) يجوز فتحها وكسرها إذا تلت مذ ومنذ. ووافقهم كذلك أن المثني والجمع يرفعان بالألف والواو وتنقلبان ياء في حالة النصب والجر. كما أجاز ابن عصفور حذف مفعولي ظن وأخواتها "بدون قرينة مستضيئاً برأي ابن السراج، في مثل قوله تعالى: ﴿أعنده علم الغيب فهو يرى﴾.⁽³⁾

ففي الآية ورد (يرى) وهو إحدى أخوات ظن متأخراً ولم يفعل في مفعولين لأنهما محذوفين بدون وجود قرينة على الحذف.

- 18- اختار ابن مالك رأي سيبويه في أن النون المحذوفة هي الأولى في نون الوقاية في نحو (أتحاجوني) و(تأمروني)⁽⁴⁾.

- 19- نقل ابن مالك عن سيبويه والمبرد أن معنى (عسيت أن تفعل) (قاربت أن تفعل) وذلك بنصب إسقاط الجار أو يتضمن الفعل معنى قارب، وبذلك يكون محل أن تفعل النصب على المفعولية⁽¹⁾.

(1) ينظر: مدونة البحث، ص 301-302.

(2) ينظر: المغني، مصدر سابق، ص 241، 134.

(3) ينظر: مدونة البحث، ص 308.

(4) ينظر: المغني، ص 685.

ومن المتفق عليه عند النحاة أنّ (عسى) من أفعال الرجاء التي تدخل على الجملة الاسمية التي خبرها جملة فعلية، وفي المثال السابق خرجت (عسى) من معنى المعهود لها لتدل على الفعلية التامة وبذلك يكون (أن تفعل) منصوبة على المفعولية .

20- إذا كان (إمّا) الثانية عاطفة عند أكثرهم في مثل قولك : (جاءني إمّا زيد وإمّا عمر)، فإن ابن مالك لا يراها عاطفة مثل الأولى لملازمتها واو العطف آخذا برأي يونس في هذا.

21- أخذ ابن مالك كذلك برأي يونس في أن الذي قد تأتي حرفا مصدرية في مثل قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾ (سورة الشورى 23) وقوله عزّ وجل كذلك : ﴿وَحُضُّنْتُمْ كَالَّذِي نَحْنُوهَا﴾ (سورة التوبة: 69) (2).

22- كما ذهب ابن مالك مذهب المبرد في جواز نحو لام الابتداء على معمول الخبر المقدم وكذا جواز دخولها على الخبر ومعموله جميعا في مثل : إنّ محمدا لبك واثق و إنّ محمدا إليك لوثاق (3).

ففي المثال الأول دخلت اللام على الخبر و معموله في حين دخلت فقط على معمول الخبر في المثال الثاني .

3- الآراء المصرية :

لقد كانت وجهة النحاة المصريين البصرة وبغداد طوال القرنين الثاني والثالث و أوائل القرن الرابع للهجرة ، فقد مزجت المدرسة المصرية بين آراء البصريين والكوفيّين والبغداديين ، سنذكر بعضها فيما يلي :

1- اتبع ابن نحاس مذهب ابن السراج إلى أن (لا) النافية هي من أدوات التعليق مع ظن وأخواتها
2- نحو : (أظن لا يقوم زيد)، وفي مثل : (ظننت لا يقوم زيد) (4)، (يقوم زيد) جملة فعلية سدّت ما سدّ مفعولي ظن.

3- اختار ابن النحاس مذهب سيوييه في أن (عسى) نحو: عساي، وعساك وعساه، أن هنا لشيء قد تجوز فيه باستعماله على غير أصله، واختلف فيما وقع المجاز، أن (عسى) خرجت عن عمل كان، وعملت عمل (لعلّ) فشبههما بـ(لعلّ) في الطمع، فالضمير منصوب على أنه اسمها (1).

(1) ينظر : المصدر نفسه، ص 25، 26.

(2) ينظر : المغني، مصدر سابق، ص 602، 603.

(3) ينظر : مدونة البحث، ص 310، 311.

(4) ينظر : المرجع نفسه، ص 333.

- 4- اتبع أبو جعفر النحاس ما جاء به الأخصش إلا أنّ المضاف إليه مجرور بالإضافة لا بالمضاففقال:
"واعلم أن المضاف إليه، يكون مجرورا دائما، فتقول : (غلام زيد)، و(فرس عمر)، و(دار أخيك)،
و(ثوب أبيك) فكل اسم أضفته إلى آخر فالثاني مجرور بالإضافة ويسمى : مضافا إليه⁽²⁾ .
- 5- ذهب أبو جعفر النحاس مع الأخصش إلى أن (لا سيما) هي من أدوات الاستثناء، والذي يأتي بعدها نحو : (لا سيما زيد) مرفوع أو مجرور⁽³⁾ .
- 6- رأى ابن بشار طاهر نفس رأي ابن درستويه البصري إلى أنّ المبتدأ لا خبر له، لكونه بمعنى الفعل في مثل : (ضربي العبد مسينا) ، ف(ضربي) على الرغم أنّها جاءت متصدرة الجملة على أنّها مبتدأ إلا أنّ خبرها لم يذكر لأنّ (ضربي) في هذا المثال تضمنت معنى (ضرب).⁽⁴⁾
- 7- اتفق أبو جعفر النحاس مع قطرب وهشام من الكوفيّين والزجاجي من البغداديين أنّ الأسماء الخمسة : أبك وأخواتها معربة بحروف العلة⁽⁵⁾ ، وجوز ابن ولاد مع أستاذه الزجاج أن لام الابتداء إنّما تدخل على معمول الخبر المقدم إذا كان مفعولا به مثل : (إن زيدا لطعامك آكل)⁽⁶⁾ ، ففي المثال طعامك مفعولا به في الأصل فلما تقدّم الخبر وجب دخول لام الابتداء عليه .
- 8- اختار ابن هشام رأي سيوييه في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، وإليه ذهب الناظم فقال:

ورفعوا مبتدأ بالابتداء ***** كذاك رفع خبر بالمبتدأ⁽⁷⁾

اختار ابن هشام رأي البصريين في أن المفعول به منصوب بالفعل ، وهذا بخلاف رأي الكوفيّين في كون المفعول به منصوبا بالفعل والفاعل معا ، كما تابعهم أن كان وأخواتها تعمل الرفع في اسمها

- (1) ينظر : الأشباه والنظائر، مصدر سابق، ج2، ص 210.
- (2) ينظر : التفاحة في النحو، أبو جعفر النحاس النحوي، تح : كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، 1385هـ/1965م، ص 49.
- (3) همع الهوامع، مصدر سابق، ج2، ص 215، 216.
- (4) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباديا لاسمنائي النجفي الرضي، تح : حسن بن محمد بن ابراهيم الحفظي، يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1417هـ/1996م، ط 1، ص 321.
- (5) ينظر : مدونة البحث ، ص 330
- (6) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، مصدر سابق ، ج2، ص 270.
- (7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق ، ج 1، ص 195-196.

والنصب في خبرها ، وفي أن المضاف إليه مجرور، ذهب كذلك مذهب يونس بن حبيب في أن (التاء) في أخت و بنت ليست للتأنيث⁽¹⁾.

لأن (تاء) التأنيث يجوز حذفها أما (التاء) في الأمثلة السابقة لا يجوز ذلك كونها أصلية في الاسم و تدل على الجنس.

9- رأى ابن هشام نفس رأي سيبويه وجمهور البصريين نحو(تأمروني) في أن المحذوف هو نون الرفع لا نون الوقاية⁽²⁾.

ونتفق في هذا مع ابن هشام كون النون الأولى هي المحذوفة لأنّ نون الوقاية وضعت لتقي الفعل من الكسر و كون الأولى من علامات رفع المضارع التي تحذف في حالة النصب والجزم .

10- اختار ابن هشام رأي سيبويه في أن المرفوع بعد لولا مبتدأ مرفوع بالابتداء نحو : "لولا محمد لهلك العرب"، فقال : "وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا، لنيابتها عنه ولا أصالة، خلافا لزاعمي ذلك" بل رفعه بالابتداء⁽³⁾.

11- وقف ابن هشام مع سيبويه ضد الكسائي في باب الاشتغال أن أدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو (هل زيدا رأيت)، منصوب على الاشتغال بفعل محذوف يفسره المذكور، وهو (رأيت) ويجوز أن يكون مبتدأ.

12- ذهب ابن هشام إلى أن حيث لا تضاف إلى المفرد قياسا قول الفرزدق من بحر(الطويل):
ونطعنهم تحت الحبا بعد ضرهم ***** بيض المواضي (حيث ليّ العمائم) ⁽⁴⁾.

13- ذهب ابن هشام مذهب جمهور البصريين إلى أن (إذن) للمضارع المنصوب لا بد أن تتصدر في الجملة.

14- خالف ابن هشام متابعا في ذلك سيبويه وجمهور البصريين الكسائي في أن المضارع ينصب بأن

(1) ينظر: مدونة البحث، ص 348.

(2) مغني اللبيب، مصدر سابق، ص 380.

(3) ينظر: مدونة البحث ، ص 348 ، ومغني اللبيب، مصدر سابق ، ص 302.

(4) ينظر : المرجع نفسه ،ص348 ، 349، وينظر التصريح، مصدر سابق ، ج1، ص282 ، 442 .

المضمرة وجوبا في خمسة مواضع بعد اللام⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ﴾ (سورة العنكبوت:4) ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾ (سورة النساء 137) و(يظلم) و(يغفر) منصوبان بـ (أن) مضمرة بعد اللام، فأما الموضع الثاني بعد: (أو) نحو قول أحد الشعراء: (بحر طويل)

لأستسهلن الصعب (أو أدرك المنى) ***** فما انقادت الآمال إلا لصابر

أي: حتى أدرك

فأما الموضع الثالث بعد: (حتى) نحو قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَدِيمٍ حَتَّى تَفِيءَ﴾ (سورة الحجرات 9)، والموضع الرابع بعد: الواو وبعد الفاء⁽²⁾.

15- اختار ابن هشام رأي سيبويه في أن يقال: (هذا لك وأباك) ينصب أباك مفعولا معه لعدم تقدم فعل في الجملة أو شبهه⁽³⁾، حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل "لقد نصبت (ابا) على انه مفعولا معه بالألف لأنه من الأسماء الخمسة. ذهب ابن هشام مذهب البصريين نحو (إن زيد قام) ف(زيد) فاعل لفعل محذوف، ولقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (سورة التوبة: 6) ف(أحد) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك.

16- تابع ابن هشام مذهب سيبويه أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على فعله وذلك خلافا لأهل الكوفة⁽⁴⁾، لأنه عند البصريين إذا تقدم على فعله تغير إعرابه.

17- أخذ ابن عقيل برأي سيبويه إلى أن الأسماء الخمسة في مثل: (أخوك) معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، حيث قال: "على هذا المذهب الصحيح لم ينب شيء مما سبق ذكره" ناعتا له هو الصحيح خلافا لما جاء به ابن مالك على أنها معربة بالحروف⁽⁵⁾.

18- اختار ابن عقيل رأي سيبويه إلى أن الضمير في مثل (كنته و خلته) على أنهما للانفصال "فتقول

(1) بنظر: مدونة البحث، ص 349.

(2) شرح التصريح، مصدر سابق، ج2، ص 373،371.

(3) بنظر: مدونة البحث، ص 349، وشرح التصريح، ج1، ص529، الكتاب، سيبويه، ج1، ص 310.

(4) بنظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها، وشرح التصريح، ج1، ص 396،397.

(5) بنظر: المرجع نفسه، ص356، وشرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج1، ص 44.

كنت إياه (الصديق كنته وكنت إياه) ونحو : خلطني إياه⁽¹⁾. خلافا لابن مالك اعتبرهما ضمير منفصل.

ثانيا : الآراء الانتخائية الكوفية

1- البغدادية:

تابع ابن كيسان الكوفيين في تقديم خبر (مازال)⁽²⁾، وفي أن (إياك، وإياه،...) أن (إيا) هي العماد، والضمير يتلوها، كما جوّز معهم جمع طلحة جمع مذكر سالما، فيقال : طلحون بتسكين العين، وبفتحها قياسا على طلحات (جمع مؤنث سالم)، ووافقهم في التوكيد بأكتع وأبضع وأبتع دون إضافة كلمة جميع : فيقال : جاءوا أكتعون، وفي منع الفصل بين اسم إن وخبره، محتجا له بقوله : "إنما امتنع ذلك لأنه كلام معترض به من إخبارك عن نفسك كيف وصفت الخبر عن زيد شكا كان عندك أو يقينا، والتوكيد، إنما هو لخبر يزيد لا لخبرك عن نفسك، لأن (إن) لا تتعلق بخبرك، وهو متجاوزة إلى الخبر.

1- تابع الزجاجي الكوفيين في أن (كأن) إذا كان خبرها جامدا كانت للتشبيه مثل : كأن زيدا أسد، وإذا كان مشتقا كانت للشك بمنزلة ظنت وتوهمت، كما قد تأتي للتحقيق، وقد قال بهذا ابن هشام في مغنيه عند حديثه عن المعاني الأربعة لكأن، حيث كان ثالثها : التحقيق، ذكره الكوفيون والزجاجي، وأنشدوا عليه (بحر الوافر) :

فأصبح بطن مكة مقشعرا ***** كأن الأرض ليس بها هشام

أي لأن الأرض، إن لا يكون تشبيها، لأنه ليس في الأرض حقيقة⁽³⁾.

2- أجاز أبو علي الفارسي مع الكوفيين ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، حيث يقول الشارح : "السبب الواحد لا يمنع الصرف في حال الاختيار والسعة وقد أجاز الكوفيون والأخفش وجماعة من المتأخرين البصريين كأبي علي وابن برهان"⁽⁴⁾.

3- وقف أبو علي مع الكوفيين في إعمال الفعل الأول في باب التنازع مستدلا بقول امرئ القيس (بحر الطويل) :

(1) ينظر: مدونة البحث ، ص 356، وينظر : شرح ابن عقيل، مصدر سابق ، ج1، ص 104.

(2) ينظر:مدونة البحث ،الصفحة نفسها .

(3) المغني، مصدر سابق، ص 209، 210.

(4) شرح المفصل، مصدر سابق، ج1، ص 68.

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة ***** كفايي - ولم أطلب - قليل من المال

ويخطئ ابن هشام رأيهم هذا بقوله : " وفيه نظر، لأن المعنى حينئذ لو ثبت أني أسعى لأدنى معيشة لكفايي القليل في حالة أني غير طالب له، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه له، فيتوقف عدم الشيء على وجوده" (1).

4- تابع أبو علي الكوفيين في إعمال (إن) النافية عمل ليس رواية على بعض أهل العالية ونجد في قولهم : (إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية)، وتبعهم كذلك ابن جني (2).

ففي المثال هذا (إن) لم تعمل عملها ألا وهو نصب الأول على أنه اسمها وترك الثاني مرفوعا على أنه خبرها، وإنما عملت عمل ليس (أخوات كان) لذلك جاء (أحد) مرفوعا على أنه اسمها، و(خيرا) منصوبا على أنه خبرها.

5- وافق أبو علي الفارسي الكوفيين في أن عطف البيان ومتبوعه قد يكونان نكرتين، مستدلين بقوله تعالى : ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ (المائدة: 95) وقوله : ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ (النور: 35) (3).
"من شجرة مباركة زيتونة"، (زيتونة) عدّها الكوفيون عطف بيان رغم ورودها نكرة، في حين لا يجوز ذلك البصريون إلا مع المعرفة.

6- ذهب أبو علي مذهب الفراء في أن (لو) قد تكون حرفا مصدريا بمنزلة (أن) إلا أنها لا تنصب على الرغم من أن "أكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية، والذي أثبتته الفراء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك" (4).

7- كان أبو علي يجيز مع الكوفيين إعمال الضمير العائد على المصدر في الظرف حيث يورد ابن

جني مثال على ذلك : "فقد تقول : قيامك حسن، وهو اليوم قبيح، فتعمل في اليوم (هو)" (5) وهذا ما يراه ابن جني شيخه الفارسي والكوفيون جائزا .

(1) المغني، مصدر سابق، ص 563.

(2) ينظر: مدونة البحث، ص 259، 269.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 260.

(4) المغني، مصدر سابق، ص 294.

(5) الخصائص، مصدر سابق، ج2، ص 19.

8- يرى أبو علي الفارسي رأي الكوفيين في أن (أو) تأتي للإضراب مطلقا بدون اشتراط تقدم نفي أو نهي، حيث استندوا في رأيهم هذا على قول جرير (بحر الطويل) :

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم ***** لم أحص عدّتهم إلا بعدّاد
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ***** لولا رجائك قد قتلت أولادي⁽¹⁾

9- تابع الفارسي الكوفيين في كون (الباء) الجازة قد تأتي للتبعيض مثل قوله تعالى : ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (سورة الإنسان 6) و﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (سورة المائدة 6)

10- تابع ابن جني الكوفيين في أن (حاشا) في مثل (حاشا الله) فعل مستدلين ذلك بقولهم :
"لتصرفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إياها على الحرف"⁽²⁾. وفي جواز عود الضمير المتصل بالفاعل على المتأخر لفظا ورتبه في مثل قول النابغة (البحر الطويل) :

جزى ربه عني عدي بن حاتم ***** جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

بجيت هنا (الهاء) عائدة على مذكور متقدم، بحيث يقول : "وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله : "جزى ربه عني عدي بن حاتم" عائدة على (عدي) خلافا على الجماعة.

11- وقف ابن جني مع الكوفيين في استحسان حذف خبر (إنّ) إذا كان اسمه نكرة تعليقا على قول الأعشى (بحر المنسرح):

إنّ محلا وإن مرتحلا ***** وإنّ في السّفر إذ مضى مهلا

حيث يقول في المحتسب أنه : "أراد إن لنا محلا وإن لنا مرتحلا، فحذف الخبر و الكوفيون لا يجيزون خبر (إنّ) إلا إذا كان اسمها نكرة، ولهذا أوجه حسن عندنا، وإن كان أصحابنا (البصريون) يجيزونه مع المعرفة"⁽³⁾.

12- جوّز ابن جني الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، في مثل قول الشاعر (بحر الكامل)
فزججتها بمزجة ***** زجّ القلوص أبي مزاده

بحيث احتج ابن جني بقدرة الشاعر على أن يقول : (زجّ القلوص أبو مزاده)، كقولك : سرتني أكل الخبز زيد. وفي البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم

(1) ديوان جرير، جرير بن عطية الخطفي، دار بيروت، بيروت، 1406هـ/1986م، دط، ص152، وينظر: مدونة البحث، ص 260.

(2) مغني اللبيب، مصدر سابق، ص 130.

(3) ينظر: مدونة البحث، ص 270.

أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب ههنا ضرورة، مع تمكنه من ترك ارتكابها، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول⁽¹⁾.

13- كما وقف ابن جني مع الكوفيين إزاء تحريك ما فيه حرف حلقي مثل جهرة ووجهرة بتحريك الحاء، بحيث يقول في تحريك (جهرة) في (الآية 55) من سورة البقرة، في قوله تعالى: ﴿وَأُذِ قُتُّمَ يَا مُوسَىٰ إِن تَأْمِنُ لَكَ حَتَّىٰ تَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾، حيث يقول: "مذهب أصحابنا في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه... ومذهب الكوفيين أنه يحرك الثاني لكونه حرفا حلقيًا، فيجيزون فيه الفتح، وإن لم يسمعه كالبحر والصحْر والصحْر، وما أرى القول من بعد إلا معهم والحق فيه إلا في أيديهم، وذلك أني سمعت أمة عقيل تقول ذلك، ولا تقف فيه، سائغا غير مستكره"⁽²⁾.

14- استحسن ابن يعيش تخريج الكوفيين للآية الكريمة ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ (سورة طه 63) على أنّ (إنّ) نافية واللام بمعنى إلا، والتقدير: ما هذان إلا ساحران⁽³⁾، فهنا جاء كل من الاسم والخبر مرفوعا والأصل أن يكون الاسم منصوبا في (إن) لذلك لجأ الكوفيون إلى تخريجها بمعنى (ما... إلا)، وجوز مع الكسائي إضافة (حيث) إلى المفرد، قائلا إنها لغة، كقول بعضهم (حيث ليّ العمائم)، وذهب مذهب الفراء في أن (لو) تأتي للتمني، بحيث تكون آنذاك تكون مصدرية مثل (إن)⁽⁴⁾، وبذلك يمكن تأويلها مع ما بعدها بمصدر. كما صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، (فالأصل في الاسم أن يكون معربا منصرفا).

15- صوب (الرضي) رأي الفراء في أن عامل النصب في المفعول كونه فضلة، هما الفعل والفاعل معا، ذلك أن علامة الفضلة هي النصب، بحيث يقول: "فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل، وهو قريب على الأصل المذكور، إذ بإسناد أحدهما على الآخر صارت فضلة، فهما معا سبب كونها فضلة، فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة"⁽⁵⁾.

(1) الخصائص، مصدر سابق، ج2، ص 406.

(2) ينظر: مدونة البحث، ص 271.

(3) شرحالمفصل، مصدر سابق، ج3، ص 29.

(4) ينظر: مدونة البحث، ص 281.

(5) الأشباه والنظائر في النحو، مصدر سابق، ج2، ص 202.

والفضلة ما ليست ركنا أساسيا في الجملة يمكن الاستغناء عنه في بعض الحالات، ولكونه ليس عمدة، جاء منصوبا بالفتحة التي هي أخف الحركات معمولا للفعل والفاعل معا.

16- زاد "الزمخشري" مع الكوفيين الفعل حدث إلى الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل مستشهدا بقول الشاعر الحارث بن حلزة اليشكري⁽¹⁾ (بحر الخفيف):

إن منعمت ما تسألون فمن (ح ***** دثتموه له علينا العلاء).

المتعدية إلى ثلاثة في مثل : أرى وأعلم، أنبع، نبأ، أخبر، خبر.

17- ذهب الزمخشري مذهب الكوفيين في جواز أن يكون المبدل والمبدل منه نكرة في مثل قوله تعالى : ﴿وَكَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ (سورة المائدة 95) وقوله : ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ (سورة النور 35)⁽²⁾.

ف(زيتونة)، بدل جاءت نكرة وهذا غير جائز عند البصريين.

2- الأندلسية :

1- اختار الأعلام الشنتمري رأي الفراء في أن الفاء قد تزداد في الأمر إذا كان أمرا أو نھيا فقط، فالأمر كقوله : (بحر الطويل)

وقائلة : حولان فانكح فتاتهم ***** وأكرومة الحيين خلو كما هيا.

2- تابع عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي الكوفيين في أن (كأن) لا تفيد التشبيه إذا كان خبرها جامد، فلما تفيد عندها التحقيق⁽³⁾.

3- كما تابع البطليوسي الكسائي في أن (زيدا) في مثل : (أنا زيد ضربته) يجوز معه الرفع والنصب على الاشتغال⁽⁴⁾ الرفع على اعتبار (بدل) ومنصوبة على أنها مفعول به لفعل، وتقدير الكلام (أنا زيدا ضربته زيدا).

تابع ابن الطراوة الكوفيين والأخفش في تجويز أعمال عمل ظن وأخواتها عندما تتصدر الجملة وذلك بنصبهما مفعولين

(1) شرح الشافية ابن الحاجب، مصدر سابق ، ج1، ص 52.

(2) ينظر:مدونة البحث ، ص 285.

(3) شرح المفصل ، مصدر سابق ، ص 209.

(4) همع الهوامع، مصدر سابق ، ج3، ص 106.

- 4- مجوزا تعريف التمييز فيه، مستشهدا بقول الشاعر: (بحر طويل) :
- (علام ملئت الرعب والحرب ولم تقد) ***** نظاما ولم تستعمل البيض والسمر⁽¹⁾.
- 5- ذهب ابن هشام مذهب الكسائي في نحو: (ضربني وضربت زيدا) إن الفاعل محذوف لا مضمور ويتبعه في هذا السهيلي، منكرًا مع الكسائي أن تأتي الحال مؤكدة، حيث قالوا لا تكون الحال إلا مبينة. وذاها مذهب الكوفيين في أن (إنَّ وأخواتها) لا تعمل في الخبر، وإنما هو باق على رفعه قبل دخولها عليه. كما تابع الكوفيين والبغداديين في أن النكرة لا يجوز أن تبدل من المعرفة إلا إذا وصفت لأنها إذا لم توصف لم تغد، إذ لا فائدة في قولك : مررت بزید برجل⁽²⁾.
- 6- اختار ابن مالك رأي الكوفيين في أن (مد ومنذ) إذا ولتها مرفوع في مثل (مالقيته مذ يومان)، أنهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والأصل : مذ كان يومان⁽³⁾.
- 7- أخذ ابن مالك برأي الكوفيين في أن يوضع المفرد والمثنى والجمع موضع لآخر ويقول بهذا السيوطي في هذه المسألة : "قد يوضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر، وقاسه الكوفيون موضع الآخر، وقاسه الكوفيون، وابن مالك : بلا لبس"⁽⁴⁾.
- 8- اختار ابن مالك رأي الكوفيين في أنه إذا وقع بعد الجار والمجرور مرفوع وتقدمهما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو (ما في الدار رجل) و"أبالدار زيد؟" و(مررت برجل معه صقر) و(جاء الذي في الدار أبوه) و(زيد عندك أخوه) و(مررت بزید عليه جية) في أن الأرجح كونه فاعلا⁽⁵⁾.
- 9- في الوقت الذي أعرب جمهور النحويين (رأيت زيدا إياه)، إياه بدل، خالفهم ابن مالك، قائلا: إن الصواب هو قول الكوفيين أنه توكيد، كما في (قمت أنت)⁽⁶⁾.
- 10- أثبت الكوفيون في أن (هب) من أخوات (ظن) وبهذا الرأي أخذ ابن مالك وابن عصفور مستنديين على قول عبد الله بن همام السلولي (المتقارب) :

(1) المصدر نفسه، ج2، ص 269، و قائله مجهول و تتمته غير معروفة .

(2) المصدر نفسه، ج3، ص 151.

(3) مغني، مصدر سابق ، ص 373.

(4) همع الهوامع، مصدر سابق ، ج1، ص 166.

(5) المغني، مصدر سابق، ص 494.

(6) المصدر نفسه، ص 508.

فقلت أجزني أبا خالد ***** وإلا فهبني أمراً هالكا⁽¹⁾.

11- أعرب ابن مالك (عسى) ف لانعل ناقص والفاعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وأن هذا البدل سد مسد الجزئين كما قوله تعالى: ﴿أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ (سورة العنكبوت 02) ⁽²⁾.

12- رأى ابن مالك رأي الكوفيين في أن الظروف المهمة مثل: حين وزمن ومدة ووقت يجوز بناؤها، إذا أضيفت إلى الجمل الاسمية لسندا على الشعر، في مثل قول الشاعر (الطويل):

ألم تعلمي يا عمرك اله أهني ***** كريم على حين (الكرام قليل).

13- جوز ابن مالك نصب المضارع مع فاء السببية في جواب الرجاء مستضيئاً بوجهة نظر الكوفيين هذه لورود ذلك في القرآن الكريم: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي أَوْ يَتَذَكَّرُ فَنَنْفَعَهُ الذُّكْرَى﴾، (سورة عبس

4) وفي قوله كذلك عز وجل: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعُ﴾ (سورة غافر 37) ⁽³⁾.

14- جزم ابن مالك برأي الفراء في أن (دام) من أخوات (كان) لا تتصرف⁽⁴⁾.

15- كما أخذ برأيه في لو المصدرية، الذي لم يثبتته الكثيرون بقول امرئ القيس: (بحر الطويل)

تجاوزت أحراسا عليها ومعشرا ***** (علي حراسا لو يسترّون مقتلي)⁽⁵⁾.

16- أخذ أبو حيان الأندلسي برأي الكوفيين في أن عامل الرفع المبتدأ هو الخبر وعامل الرفع في الخبر هو المبتدأ فهما مترافعان⁽⁶⁾.

17- كما أخذ أبو حيان كذلك برأيه في أن الفعل الماضي يقع حالا دون قيد وبدون تقدير لها⁽⁷⁾.

3- الآراء المصرية

1- جوز الكوفيون أن يجري المقصور نحو: مصطفى في جمعه، جمعا سالما مجرى المنقوص، فضموا ما

قبل الواو في مثل: مصطفىون، وكسروا، ما قبل الياء، في مثل مصطفىين وقاضين، بينما كان أبو العباس ابن ولاد أنه لغة لبعض العرب.

(1) همع الهوامع، مصدر سابق، ج1، ص 479.

(2) المغني، مصدر سابق، ص 163.

(3) ينظر: همع الهوامع، مصدر سابق، ج2، ص 207، 209.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص 364.

(5) المغني، مصدر سابق، ص 294.

(6) ينظر: همع الهوامع، مصدر سابق، ج 1، ص 311.

(7) مدونة البحث، مرجع سابق، ص 323.

2- ذهب أبو جعفر النحاس مذهب الكوفيين إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم لا مبني، فقال المصنف : "وأما الأمر والنهي، فنحو قولك : (قم اذهب، ولا تدخل ولا تخرج)، وهما مجزومان، فلا أن يستبدلها ألف ولام أو ألف وصل، فيكسران حينئذ، كقولك : الضرب القوم واطلب الخبر ولا تطلب الشر) (1).

3- اختار أبو جعفر النحاس رأي الكوفيين في أن (حتى) و(لام الجحود) و(لام كي وواو المعية)، ويسميتها واو الظرف، وأو وفاء السببية فقال في باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية أن جميعها تنصب المضارع بدون تقدير أن (2).

4- ذهب أبو جعفر النحاس مذهب الكسائي إلى أن (ذو، وذوو) لا تضافان إلى الضمير خلافا للجمهور لما جاء عن العرب في النثر من مثل قولهم : (إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه) (3).

إضافة (ذوو وذو) إلى الضمير ففي البيت أضيفت الضمير إلى ذوو فجاء ذووه، ولكن إضافة الضمير إلى (ذوو) وهو من الأبيات الشاذة التي جاءت فيها إضافة الضمير إلى (ذوو)، والأبيات الشاذة لا يصلح القياس عليها، وإنما هو مذهب الكوفيين في الاتساع حتى على الشاذ، الذي يعد عيباً من عيوب المنهج الكوفي التي لا تجعل قواعد النحو ثابتة ومحصورة، إنما ممتدة.

5- اختار أبو جعفر النحاس رأي الكوفيين وقطرب والزجاج أستاذه والزجاجي البغدادي، في أن المثني والجمع السالم يرفعان بالألف والواو وينصبان ويجران بالياء، لا نيابة عن حركات مقدرة، فجاء في باب رفع الاثنين والجمع : "ورفع الاثنين بالألف، ونصبهما وحفضهما بالياء، تقول في الرفع : (الزيدان والعمران والبكران) وعلامة الرفع فيهما : الألف التي قبل النون، وتقول في النصب والحفض : (الزيدين والعمرين والبكرين)، وعلامة النصب والحفض فيهما : الياء التي قبل النون (4).

6- أجاز ابن بشار المصري مع الكوفيين والأخفش ترخيم الاسم الثلاثي بشرط أن يكون المحرك الوسط مثل حكم فيقال ياحك، وهذا لم يرد به سماع، ولا يقبله قياس (5).

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 330، 333، التفاحة في النحو، مصدر سابق، ص 34.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 333 وإيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس، حازمجنفر، وهو شرح على متن، التفاحة في النحو،

1433هـ/2012م، د ط، ص 55

(3) ينظر: مدونة البحث، ص 333.

(4) إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس، مرجع سابق، ص 20.

(5) ينظر: مدونة البحث، ص 336، وهمع الموامع، مصدر سابق، ج 2، ص 61.

7- ذهب ابن هشام مذهب الكوفيين إلى أن لا أبؤسا نحو (عسى الغوير أبؤسا) فهي خبر يكون محذوفة، والتقدير أن يكون أبؤسا، والجملة خبر عسى. كما وافقهم في كون (كيف) ظرفا أحيانا وأحيانا اسما غير الظرف بدليل أنه يبدل منها بالرفع على أساس تقديرها، كيف أنت أصحيح أم سقيم؟ ولا يبدل المرفوع من المنصوب⁽¹⁾.

8- زعم الكوفيين وتابعهم ابن هشام إلى إنكار أن التفسيرية ألته، ومحتجا بأنه إذا قيل "كتبت إليه أن قم" لم يكن قم نفس كتبت، كما كان الذهب نفس المسجد في قولك: هذا مسجد أي ذهب، ولهذا لو جئت بأي مكان أن في المثال لم تجده مقبولا في الطبع.

9- جوز ابن هشام مع الكوفيين منع صرف المنصرف في ضرورة الشعر⁽²⁾.

10- أجاز الكوفيون وتابعهم ابن هشام إلى أن جوزوا مد المقصور للضرورة، متمسكين بنحو قوله: (بحر الوافر).

سيغيني الذي أغناك عني ***** فلا فقر يدوم ولا غناء

فمد: غنى للضرورة مع أنه مقصور مدّ فأصبح غنا. جوز معه الكوفيين عدا الفراء العطف على الضمير المتصل المخفوض بدون إعادة الخافض كقراءة حمزة وغيره، نحو قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (سورة النساء 1) بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بالياء.

11- تجوز ابن هشام الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول متابعا في ذلك الكوفيين⁽³⁾. كما أخذ ابن هشام برأي الفراء في أن (لو) ترد حرفا مصدريا⁽⁴⁾ بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب. و أكثر وقوع هذه بعد (ود) أو (بود)، نحو: ﴿وَوُدُّوا لَو تَدُهْنِ﴾ (سورة القلم 09) ﴿يَوُدُّ أَحَدُهُمْ لَو يُعَمَّرَ﴾ (سورة البقرة 96) وقد تقع بدونهما كقول قتيلة: (بحر الكامل).

ما كان ضرك لو ظنت، وربما ***** منع الفتى وهو المغيط المخنق⁽⁵⁾.

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص350 ومغني اللبيب، مصدر سابق، ص226.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها، ينظر: شرح التصريح، مصدر سابق، ج2، ص352-353.

(3) ينظر: شرح التصريح، مصدر سابق، ج2، ص505.

(4) ينظر: مدونة البحث، ص350.

(5) مغني اللبيب، مصدر سابق، ص294.

12- اتبع السيوطي رأي الكوفيين إلى أنهم يجيزون منع المطلق تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلقين بالصلة على الموصول⁽¹⁾.

13- اختار السيوطي رأي الكوفيين في أن المبتدأ والخبر مترافعان كل منهما : يرفع صاحبه، أي كلا منها طالب الآخر، ومحتاج له، وبه صار عمدة⁽²⁾.

ثانيا : الآراء الانفرادية

1- الآراء البغدادية :

لقد قامت المدرسة البغدادية على الانتخاب من المدرسة البصرية والكوفية، مع فسح المجال لأبواب الاجتهاد ومن ثم الوصول إلى آراء مبتكرة سنذكر بعض ما ورد منها فيما يلي :

- آراء أبي علي الفارسي :

1- دلالة ما على الزمانية : أثبت أبو علي الفارسي أن (ما) قد تدل على الزمانية وذلك في الآية الكريمة : ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ (سورة التوبة 7)، وأخذ بمذهبه كل من تلميذه ابن جني وأبو البقاء العكبري وابن مالك الأندلسي وابن هشام المصري وابن البري في حين لم يثبت النحاة الآخرون أغلبهم دلالتها الزمانية، وأخرج الزمخشري دلالتها في الآية الكريمة: ﴿نَ آتَاهُ اللَّهُ لُمْلُكًا﴾ (البقرة الآية 25) حيث خرج (هذا) في هذه الآية بمعنى وقت آتاه، كما زاد إليها (أن)⁽³⁾ بفتح الهمزة وقال الشاعر (بحر الوافر) : فمالك يا بن عبد الله فينا ***** فلا ظلما نخاف ولا افتقارا
واستدل به ابن مالك على مجيئها للزمان، وليس بقطع لاحتماله للمصدر أي المفعول المطلق فالعنى : أي كون تكن فينا طويلا أو قصيرا⁽⁴⁾.

2- غير الاستثنائية : يجمع الجمهور أن (غير) محمولة في الاستثناء على ما بعد (إلا) فحكمها حكمه في حين يذهب الفارسي ومعه ابن مالك الأندلسي إلى أنها منصوبة على الحال في مثل : (جاء القوم غير علي) حيث يقول ابن هشام في المغني : "انتصاب غير" في الاستثناء عن تمام الكلام

(1) مدونة البحث ، ص 364 ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج1، ص 287.

(2) مدونة البحث، الصفحة نفسها ، و المصدر نفسه، ج1، ص 311 .

(3) ينظر:مدونة البحث، ص 279 ، 351.

(4) المغني ، مصدر سابق، ج1 ص 335.

عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد (إلا) عندهم، واختاره ابن عصفور، وعلى الحالية عند الفارسي، واختار ابن مالك، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش⁽¹⁾.

3- الإعراب لا سيما : ذهب أبو علي الفارسي في "الهيئات" إذ قيل : لا سيما زيد، فلا مهملة، و(سي) حال، أي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام" ويرد صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة، وعدم تكرار لا، وذلك واجب مع الحال المفردة، وعدم تكرار لا، وذلك واجب مع الحال المفردة، وأما من نصبه فهو تمييز، ثم قيل : ما نكرة تامة مخفوضة بالإضافة، فكأنه قيل : ولا مثل شيء، ثم جيء بالتمييز، وقال الفارسي : ما حرف كاف لسيء عن الإضافة، فأشبهت الإضافة في (على التمرة مثلها زيدا) وذهب أبو جعفر النحاس المصري في اعتبار أن (لا سيما) من أدوات الاستثناء وأن ما بعدها مجرور أو مرفوع⁽²⁾.

4- رأي أبي علي الفارسي في "من" في باب نعم : ذهب أبو علي الفارسي إلى أن (من) في باب نعم نكرة تامة تمييز لفاعل نعم المستتر في مثل : "نعم من هو في سر وإعلان" بحيث يجمع النحاة إلى أنها موصولة لفاعل نعم وانفرد وحده بهذا الرأي، بحيث لم يوافقه أحد⁽³⁾.

5- إعراب أما : أجمع الجمهور مع سيويوه في أما في قول الشاعر (بحر البسيط) :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ***** فإن قومي لم تأكلهم الضبع

في إعراب (أما) : (أما أنت ذا نفر)، أنت ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع اسم (ما) عند أبي علي الفارسي، أما عند الجمهور، فهي (أنت) في محل رفع اسم (كان المحذوفة)، في حين يعرب (ذا) خبر (ما) منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة (عند أبي علي) كما يعرب (ذا) خبر (كان) المحذوفة منصوبة بالألف، وبذلك نوافق الجمهور من جهتين : الأولى أن موافقة الجمهور حجة (إجماع) حسب ابن جني، وثانيها أن قواعد النحو ثابتة، فنواسخ الجملة الإسمية لم ترد فيهم (ما).

فأما عندهم مركبة من أن المصدرية وما المزيدة، والأصل (لأن كنت) فحذف الجار، وكان لاختصار، فانفصل الضمير لحذف ما يتصل به، وزيدت ما عوض عن كان وأدغمت الميم في النون

(1) المصدر نفسه، ص 171.

(2) المصدر نفسه، ص 347.

(3) ينظر: مدونة البحث، ص 262-333. نسب هذا البيت إلى عتابي بن مرداس، وهناك من ينسبه إلى خفاف بن ندبة

للتقارب، وبذلك يكون المرفوع بعدها اسما لكان المحذوفة والمنصوب خبرها، في حين ذهب أبو علي الفارسي إلى أن ما الزائدة هي الرافعة الناصبة لكونها عوضا من الفعل فنابت منابه، وذهب ابن جني مذهبه في أنها عملت (ما) لنيابتها مناب كان الرفع والنصب فيما تلاها⁽¹⁾.

6- أدوات النداء: يذهب أبو علي الفارسي في بعض كلامه إلى أن (يا) ليس بحرف وإنما هو اسم من أسماء الفعل⁽²⁾، والمنادى مشبه بالمفعول به⁽³⁾.

7- لا أبالك ولا أخالك : انقسم جمهور النحاة إلى قسمين، فالرأي الأول ذهب إلى أن (أبا) اسم لا النافية للجنس واللام في (لك) زائدة و(أبا) مضاف إلى الكاف ومثلها أبا والخبر محذوف، بينما الثاني يرون فيهما غير مضافين ولكنهما عوملا معاملة المضاف في الإعراب، ولك في موضع الصفة لهما والخبر محذوف. وعدها أبو علي الفارسي وابن الطراوة : على لغة القصر (ولك) الخبر، وجر زيد لك حسب ابن جني⁽⁴⁾.

8- لام الاستغاثة : يذهب الجمهور وسيبويه إلى أن لام الاستغاثة في مثل (يالزيد) متعلقة بفعل أنادي المحذوف النداء، في حين يرى، وهو قول أبي علي وتلميذه ابن جني زعما في نحو : (ويالزيد) أن اللام متعلقة بيا، بل قالوا في (يا عبد الله) إن النصب (بيا)⁽⁵⁾.

9- اللام الزائدة الداخلة على الخبر مع إن المهملة : ذهب الجمهور وسيبويه إلى أن اللام الداخلة في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ (سورة البقرة 143)، على أن الخبر مع إن المهملة هي لام الابتداء، بينما انفرد أبو علي الفارسي وجماعة أنها لام غير لام الابتداء، اجتلبت للفرق، قال أبو الفتح : "قال أبو علي : ظنت أن فلانا نحوي محسن حتى سمعته يقول : إن اللام التي تصحب إن الخفيفة هي لام الابتداء فقلت له : "أكثر نحو بيغداد على هذا". وحجة أبي علي دخولها على الماضي المتصرف نحو (إن زيد لقام) وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ (سورة الأعراف 102) وكلاهما لا يجوز مع المشددة"⁽⁶⁾.

(1) ينظر: مدونة البحث ، ص 277،273 .

(2) شرح المفصل ، مصدر سابق ، ج1، ص 127.

(3) مدونة البحث ، ص 261-273.

(4) المرجع نفسه، ص 263، و همع الهوامع، مصدر سابق، ج1، ص 462.

(5) مغني اللبيب، مصدر سابق، ص 489.

(6) ينظر: مدونة البحث، ص 263، المصدر نفسه ، ص 256.

10- إعراب ذلك : يعرب الجمهور (ذلك) بدل أو بيان استنادا لقوله تعالى : ﴿وَلِيَّاسُ التَّوْحِيدِ﴾ (سورة الأعراف 26) حين جوز أبو علي الفارسي وتلميذه أبو البقاء العكبري، وتبعه جماعة كونه منعم للباس ورده الحوفي بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف (1).

11- الأسماء الخمسة : يرى سيوييه في إعراب الأسماء الخمسة أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وقال الكوفيون إنها معربة بالحركات على ما قبل حرف العلة، واتبعهم المازني حيث قال أن تلك الحروف ناشئة عن إشباع الحركات وقال قطرب من البصريين وهشام من الكوفيين إن حروف العلة نابت عن الحركات، وقال الجرمي انقلاب تلك الحروف هو الإعراب (2).

في حين ذهب أبو علي الفارسي أن هذه الحروف هي حروف الإعراب ودوالا على الإعراب، وليس فيها إعراب مقدر (3).

12- الأفعال الخمسة : اتفق جمهور النحاة وسيوييه في أن الأفعال الخمسة ترفع بالنون وتذهب وتجزم بحذفها، وقال الأخفش أنها معربة بحركات مقدرة على ما قبل الألف والواو والياء مثل يكتبان ويكتبون وتكتبين، وقيل إعراب هذه الأفعال بالألف والواو والنون، في حين اعتبرها أبو علي الفارسي معربة، ولا يوجد بها حرف إعراب، ولا النون لأنها تسقط في النصب من الجزم، ولا الألف والواو والياء لأنها لبيت في آخرها، ولأنها ضمائر متصلة بها، وذلك أنه وجد هذه الحروف لامات الكلمة فمن هنا هي حروف إعراب ووجدتها آلة على الإعراب فقضي بها حكما للدليل، وغير ممتنع (4).

13- فعل المضارع بعد (حتى) : إن المضارع بعد (حتى) حسب سيوييه ينصب إذا وليت فعلا غير موجب مثل : (ما سرت حتى أدخل المدينة)، في حين أجاز الفارسي الرفع بعدها في جميع الأحوال دون استثناء (5).

ومنه فإن (أدخل) جاءت منصوبة ليس بـ(حتى) وإنما بسبب تقدم (ما) على (حتى) ولو جاءت (حتى) منفردة في الجملة لكان الفعل مرفوعا وليس منصوبا.

(2) - آراء ابن جني :

(1) المرجع نفسه، ص 243، و المصدر نفسه ص 553 .

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص 261.

(3) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، مصدر سابق، ص 194.

(4) ينظر: مدونة البحث، ص 261، التبيين، مصدر سابق، ص 199.

(5) ينظر: مدونة البحث، ص 262.

1- أجاز ابن جني تقدم المفعول معه على المعمول قبله، حيث استند على القول : جاء وثياب الصوف البرد⁽¹⁾، حيث يورد ابن جني في كتابه الخصائص "لكنه يجوز : جاء الطيالة والبرد، كما تقول ضربت وزيدا عمرا"⁽²⁾.

(جاء الطيالة والبرد)، ففي المثال تقدم المفعول معه على المعمول الفعل (البرد) على أن تقدير الكلام : جاء البرد والطيالة، فقد جاء في المثال (البرد) متأخرا لفظا، متقدما محلا على اعتبار أن رتبته هي تالية للفعل سابقة للمفعول معه.

2- ذهب ابن جني إلى أن عامل الرفع في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معا، وبذلك سوغ تقدم المبتدأ في مثل : شاعر محمد، لأنه إنما تقدم على أحد عاملي الرفع وهو المبتدأ "وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم الخبر عليهما معا، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ، فهذا (لا ينتقض)⁽³⁾.

3- أن (إلا) تأتي زائدة مستدلا بقول لأصمعي، حملا على قول ذي الرمة (بحر الطويل) :
جراجيج ما تنفك إلا (مناخة) ***** على الحسف أو نرمي بها بلدا قفرا⁽⁴⁾.

الأصل أن تأتي (إلا) لنقض النفي عند جمهور البصريين في حين عدها ابن جني هنا زائدة أي اعتبر النفي تاما وليس منتقضا ب(إلا) وتقدير الكلام عنده : (ما تنفك مناخة). والرأي الأصوب عندنا هو رأي الجمهور كون الشاعر من الفصحاء الذين يجعلون الكلام في موضعه، وأن كل زيادة في الجملة هي زيادة في المعنى، فالعربية معروفة بالاعتقاد اللغوي.

4- يذهب الجمهور إلى أن (لا) العاملة عمل ليس لا تعمل إلا في النكرات، وذهب ابن جني إلى أنها تعمل أيضا في المعارف لقول النابغة الجعدي (بحر الطويل) :

وحلت سواد القلب لا (أنا باغيا) ***** سواها ولا عن حبها متراخيا⁽⁵⁾.

5- ويذهب ابن جني إلى أن (هذا حجر ضب حرب) ليس مجرورا على الجوار وإنما هو على الأصل، بحيث يقول : (حجر ضب حرب جحره)، فيجري (حرب) وصفا على (ضب) وإن كان في الحقيقة

(1) ينظر: المرجع نفسه ، ص 273.

(2) الخصائص ، مصدر سابق، ج 2، ص 383.

(3) الخصائص ، مصدر سابق، ج 2، ص 385.

(4) ديوان ذي الرمة، تح : مطيع بيبلي، المكتب الإسلامي، 1384هـ، 1964م، ط2، رقم 1419، ومغني اللبيب، ص 76.

(5) المغني ، المصدر نفسه ، ص 264.265

للحجر، كما تقول مررت برجل قاتم أبوه، فتحري (قائماً) وصفاً على (رجل) وإن كان القيام للأب لا للرجل، لما ضمن من ذكره، والأمر في هذا أظهر من أن يؤتي بمثال له أو شاهد عليه، فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه وارتفعت، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس الخبر "فجرى وصفاً على ضب. وإن كان الخراب للحجر لا للضب، على تقدير حذف المضاف على ما رأينا"⁽¹⁾. في حين الكاتب شوقي ضيف لا يوافق الرأي وذلك من خلال قوله: "وهو تأويل بعيد".

6- يرى ابن جنبي أن الأفعال قد كثر اشتقاقها من الأصوات الجارية مجرى الحروف مثل (هاهيت) من قولهم في زجر الإبل هاهأ، وعاعيت في زجر الغنم من قولهم: عاعا... والشيب لصوت مشافر الإبل⁽²⁾.

3- آراء الزمخشري: يرى الزمخشري أن (إذ) قد تقع مبتدأ، حيث يقول ابن هشام في كتابه: "ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ (آل عمران 164)، إنه يجوز أن يكون التقدير منه إذ بعث وأن تكون (إذ) في محل رفع (إذا) في قولك: (أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً)، أي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه، انتهى، فمقتضي هذا الوجه أن (إذ) مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلاً⁽³⁾.

1- أما إن (أما) من معانيها التفصيل، وغير التفصيل ولكن أن تفيد التوكيد، فقل ذكره، ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال: فائدة (أما) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد⁽⁴⁾.

وهذا الرأي مردود من قبل ابن هشام حيث قال ذكر بأنه إفادته للتوكيد قليلة كون (زيد ذاهب لا محال) إما أنه بصدده أو عازماً الذهاب. مورداً رأي سيبويه في هذا المثال في كونها تفيد التوكيد.

2- واو العطف قد تفيد الإباحة في مثل جالس محمداً وعلياً، بحيث يكون كمعناها الإباحة، قاله الزمخشري وزعم أنه يقال: (جالس الحسن وابن سيرين) أي أحدهما⁽⁵⁾.

3- فرق الزمخشري بين التعدية بالهمزة وبالتضعيف، حيث قال بأن التعدية بالتضعيف تفيد التكرار.

(1) الخصائص، مصدر سابق، ج 1، ص 192.

(2) مدونة البحث، ص 274.

(3) المرجع نفسه، ص 275، والمغني، مصدر سابق، ص 85.

(4) المغني، المصدر نفسه، ص 59.

(5) ينظر: مدونة البحث، ص 286، ومغني اللبيب، المصدر نفسه، ص 296.

4- يذهب الجمهور أن الهمزة إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء وثم قدمت على العاطف تنبئها على صدارتها في التصدير⁽¹⁾ في حين ذهب الزمخشري في هذا مذهبا مخالفا للجماعة، زاعما أن الهمزة في موقعها الأصلي وأن العطف على جملة مقدره بينها وبين العاطف.

5- تجويز أن يكون الفاعل جملة مستندا في رأيه على الآية الكريمة ﴿ أَوْ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنَ الْقُرُونِ ﴾ (سورة السجدة 26).

من المتفق عليه عند الجمهور أن الفاعل لا يأتي مفردا أما تجويز الزمخشري لا نوافق فيه كون الآية (كم أهلكتنا) الفاعل مقدر يفسره فعل المذكور في الآية : وتقدير الآية : أو لم يهد لهم إهلاكنا، في حين (أهلكتنا من قرون) تمييز (لكم) والجملة التي عدّها الزمخشري (فاعلا) إنما هي جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب. أنه قد يلي (إلا) نعت لما قبلها، جاعلا الجملة بعد (إلا) في مثل قوله الله تعالى: ﴿إِلَّا وَكُنَّا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ (سورة الحجر 04) صفة للقربة، واعتبر الواو للصوصق الصفة في حين عدّها الآخرون واو الحال⁽²⁾.

4- آراء ابن كيسان :

1- انفرد ابن كيسان بتجويز تذكير الفعل مع المبتدأ المؤنث المجازي مثل (الشمس سطع) لوروده على لسان العربي في مثل : (ولا أرض أبقل إبقالها)، كما جوز كذلك تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقي بدون فاصل مستندا بقول لبيد بن ربيعة (بحر الطويل).

تمنى ابتائي أن يعيش أبوهما***** وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر

كما استدل كذلك بقول سيبويه عن بعض العرب : (قال فلانة).

ففي المثال الأول ورد المبتدأ مؤنثا (الشمس) والفعل مذكرا (سطع) ، كما جاء في قول سيبويه الفعل مذكرا مع فاعل مؤنث (فلانة).

2- اعتل بأن الحال سدت في مثل : (كتابي الشعر قائما) لمشابقتها بالظرف فكأنما قيل : كتابتي الشعر في حال القيام⁽³⁾.

(1) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها، والمصدر نفسه، ص 9.

(2) ينظر: مدونة البحث، ص 286.

(3) المرجع نفسه، ص 251.

3- يرى الجمهور بأن (أمس) اسم معرفة، مبني، وعلة بنائه : تضمنه معنى الحرف، وهو (لام التعريف)، في حين ابن كيسان أرجع ذلك بقوله: "بني لأنه في معنى الفعل الماضي، وأعرب (غد) لأنه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل معرب"⁽¹⁾.

4- أجاز ابن كيسان تقدم الحال على صاحبها المجرور مستدلاً بالآية الكريمة قوله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ (سورة سبأ 28) ومنع الجمهور ذلك⁽²⁾.

5- اختلف النحويون في مثل (ما قام زيد ولكن عمرو)، حيث ذكر ابن هشام فيها أربعة آراء، الرأي الرابع لابن كيسان حيث يقول : "والرابع لابن كيسان، إذ (لكن) عاطفة، والواو زائدة غير لازمة"⁽³⁾.

6- أجاز ابن كيسان أحمرن وحمراوات وسكرانون وسكريات، في الوقت الذي منعه الجمهور في كل من أحمر وحمراء وسكران وسكرى⁽⁴⁾.

2- الآراء الأندلسية

لما بدأت الأندلس ترحل إلى المشرق لطلب العلم، وفي ظل استقبالها للعهد الجديد، الذي صنع من خلاله الحركة العلمية، من قبل علمائها ، فقد توالوا بالأخذ من المدرسة البصرية، والكوفية والبغدادية إلا أنهم لم يعتمدوا كل الاعتماد بل أضافوا إليه، ومن خلال هذا التقديم سنتطرق للآراء الاجتهادية للمدارس النحوية الواردة في المدونة :

1- خرج الأعلام الشنتمري، قول الكسائي : (فإذا هو إياها) في المسألة الزنبورية في مثل العبارة : "كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها" أنه مفعول مطلق، والأصل : فإذا هو يلسع لسعتها، ثم حذف الفعل كما نقول (ما زيد إلا شرب الإبل) ثم حذف المضاف نقله الشلوبين في حواشي المفصل عن الأعلام، وقال : هو أشبه ما وجه به النصب"⁽⁵⁾.

2- انفرد الشلوبين في أن (إذ) في مثل قوله (بحر البسيط) :

استقدر الله خيرا وارضين به ***** فبينما العسر إذ دارت مياسير

(1) همع الهوامع، مصدر سابق ، ص 137، 138.

(2) ينظر : مدونة البحث، ص 251.

(3) المغني، مصدر سابق، ص 324.

(4) ينظر : مدونة البحث، ص 251.

(5) المغني ، ص 96.

بقوله : (إذ) مضافة إلى الجملة، فلا يعمل فيها الفعل ولا في البيت، وبينما لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام، و(إذ) بدل منها⁽¹⁾.
3- أعرب الشلوبين عيونا في الآية الكريمة ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ (سورة القمر 12) حالا وليس تمييز، حيث أورد السيوطي في كتابه قال الشلوبين : (عيونا) في الآية نصب على الحال المقدرة لا التمييز⁽²⁾.

4- يجمع النحويون أن الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب، لكن الشلوبين خالف النحويين بقوله أن لها محل من الإعراب، بحيث يقول : "فزعم أنها بحسب ما تفسره، فهي في نحو (زيदा ضربته) لا محل لها وفي نحو ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (سورة القمر 49)، ونحو(زيد الخبز يأكله) بنصب الخبز، في محل رفع، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكله، وقال هشام المري :
فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن ***** ومن لا نجره يمس منا مفرعا

فظهر الجزم، وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة⁽³⁾.

5- ذهب الشلوبين إلى أن (لو) لا تفيد الامتناع بوجه، حيث تبعه في رأيه كذلك ابن هشام الخضراوي : "إنها لا تفيد الامتناع بوجه، ولا يدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب، بل هي مجرد الربط أي الربط الجواب بالشرط دلالة على التعليق"⁽⁴⁾.

6- إن أصل (ليس) و(ما) لنفي الحال في رأي الشلوبين، ما لم يكن خبرهما مخصوصا بزمان، بحسبه من الماضي والحال والاستقبال في مثل : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (سورة هود : 8) ﴿وَمَا هُمْ بِمُخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ (سورة المائدة : 37)⁽⁵⁾.

7- ذهب ابن هشام الخضراوي في مثل قوله: (لو تأتني فتحدثني) ليست شرطية إنما هي قسم ولا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكنه قد يأتي لها جواب كجواب (ليت) حيث ذكر السيوطي هذا في كتابه : (وترد) لو للتمي كقولك : (لو تأتيني فتحدثني)، و(اذكر ذلك القوم)، وقالوا : ليست

(1) ينظر : مدونة البحث ، ص 303، و مغني اللبيب، ص 88.

(2) همع الهوامع، مصدر سابق، ج2، ص 266.

(3) المغني، مصدر سابق ، ص 450.

(4) همع الهوامع، مصدر سابق ، ج 2، ص 471.

(5) ينظر :مدونة البحث ، ص 303.

قسما برأسها، وإنما هي الشرطية، أشربت معنى التمني، وقال أبو حيان : هذا ظاهر المنقول ونص عليه شيخنا أبو الحسن بن الصائغ وأبو مروان عبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي⁽¹⁾.

8- يعد ابن مضاء القرطبي ثورة جديدة على النحو، بحيث قام بالدعوة إلى إلغاء نظرية العامل من خلال كتابه (الرد على النحاة) تحت عنوان (دعوة المؤلف إلى إلغاء نظرية العامل) في قوله : "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، ضمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحركه ضرب وذلك بين الفساد"⁽²⁾.

9- يرى الشلوبين مع ابن مالك إلى أن (كأين) كما تأتي للتكثير تأتي للاستفهام، مستدلا شوقي ضيف بقول أبي بن نعب لعبد الله بن مسعود "كأين تقرأ سورة الأحزاب آية ؟ فقال ثلاثا وسبعين"⁽³⁾، كما استدلل ابن هشام بهذا التدليل وكذلك بقوله ﴿وَكَايِّنَ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلٍ مَعَهُ رِئِيُونَ كَثِيرٌ﴾ (سورة آل عمران 146). حيث أورد أن كأني توافق الحكم في خمسة أمور : مستدلا بسورة "آل عمران 146، والاستفهام أخرى، وهو نادر، ولم يثبتته إلا أن قتيبة وابن عصفور وابن مالك"⁽⁴⁾.

10- يرى ابن مالك أن علامات الإعراب جزء من ماهية الكلمات المعربة، وليست زائدة، كما يعدها الجمهور⁽⁵⁾.

11- انفرد ابن السيد برأيه في أن (حتى) لا تعطف المفردات فقط بل تعطف أيضا الجمل⁽⁶⁾، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءا مما قبلها، أو كجزء منه، ولا يأتي ذلك إلا في المفردات، مستدلا بيت امرئ القيس (بحر الطويل).

(مطوت بهم حتى تكلّ مطيهم) ***** وحتى الجياد ما يقدن بأرسان⁽⁷⁾.

(1) همع الهوامع، مصدر سابق، ج2، ص 474-475.

(2) الرد على النحاة، مصدر سابق، ص 17، 18.

(3) ينظر: مدونة البحث، ص 135.

(4) ينظر: المغني، مصدر سابق، ص 203.

(5) ينظر: مدونة البحث، ص 315.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ص 295.

(7) ديوان امرئ القيس، امرئ القيس، تح: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1425هـ/2004م، ط5، ص

فيمن رفع (تكل) أن جملة (تكلّ معطيهم) معطوفة بحتيّ على (سريت لهم)⁽¹⁾.

12- ذهب ابن السيّد، إلى أن (ما) تقع صفة للتعظيم كقول أنس ابن مدركة (بحر الوافر):

لأمر (ما يسود من يسود) ***** عزمت على إقامتي ذي صباح

أي لأمر عظيم، ومنه لقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ. مَا الْحَاقَّةُ﴾⁽²⁾ (سورة الحاقة 1-2).

13- أجاز ابن السيد في إعراب ما بعد (إلاّ) في مثل: (ما قام إلاّ زيدا إلاّ عمرا إلاّ خالدا أحدا) أنه

قال: يجوز اعرابهم على أربعة أوجه: النصب على الاستثناء كما جاء عند النحويين، ويجوز حالا

واستثناء الأول وحالية الباقي وعكسه، وغير واحد إن تأخرت ماله مفردا⁽³⁾.

14- خالف ابن البادش سابقه من النحاة أن (لام المستغاث)، لأجله نحو: (يا لزيد لعمرو) فإن

تعلقها باسم محذوف تقديره (مدعو لعمرو) وإنما ادعيا وجوب التقدير لأن العامل الواحد لا يصل

بحرف واحد مرتين⁽⁴⁾.

15- انفرد ابن الطراوة في أن موضع ضمير الشأن نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمُ اللَّهُّ أَحَدٌ﴾ (سورة الصمد

: 1)، أنه حرفا وليس اسما⁽⁵⁾.

16- ذهب ابن الطراوة إلى أن (أيّا) في مثل قوله عز وجل: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾

(سورة مريم: 69)، لاقتطاعها عن الإضافة، لذلك بنيت، وأن (هم أشد) مبتدأ وخبر، ولا يوافق ابن

هشام ابن الطراوة في هذا حيث اعتبرها باطل برسم الضمير متصلا بأي، وبالإجماع على أنها إذا لم

تضف كانت معربة⁽⁶⁾.

17- يجمع النحويون على أن (قعد قعودا) مفعولا مطلقا، في حين انفرد ابن الطراوة، حيث قال: هو

مفعول به لفعل مضمر لا يجوز إظهاره، والتقدير في قعد قعودا: فعل قعودا⁽⁷⁾، ونوافق جمهور النحاة

(1) مغني اللبيب، مصدر سابق، ص 136.

(2) همع الهوامع، مصدر سابق، ج1، ص 301.

(3) ينظر: مدونة البحث، ص295، وهمع الهوامع، المصدر نفسه، ج2، ص 198.

(4) مغني اللبيب، مصدر سابق، ص 242.

(5) همع الهوامع، مصدر سابق، ج1، ص 224.

(6) المغني، مصدر سابق، ص 82.

(7) ينظر: مدونة البحث، ص 297، وهمع الهوامع، مصدر سابق، ج2، ص 74.

النحاة في هذا كون (تعوداً) مفعولاً مطلقاً لأنها من لفظ الفعل فتعمل فيه النصب، أما أن ينصب بفعل محذوف فهذا تأويل بعيد لأنّ الظاهر أولى في العمل من المضمّر .

18- زعم ابن الطراوة أن جواب لولا في مثل : (لولا علي لسافرت) على أنها خبر المبتدأ.

19- انفرد ابن الطراوة إلى أن عسى ليست من النواسخ ، فهي فعل تام يحتاج إلى فاعل ولا يحتاج إلى مبتدأ وخبر وبذلك يكون المرفوع بعدها فاعلاً لا مبتدأ أي أنها تدخل على جملة فعلية وليست اسمية.

20- ذهب ابن الطاهر إلى أنه لا تقدير مع الظرف نحو : (زيد عندك) و(عمرو في الدار) ثم اختلفوا، فقال : الناصب المبتدأ⁽¹⁾، في حين عدّ الكوفيون الظرف منصوب على الخلاف فد(زيد اسم في حين

عندك ظرف فلما كانت زيد مرفوعة على الابتداء وجب أن تنصب عندك على الخلاف) .

21- ذهب السهيلي إلى إنكار مفعولي في ظن وأحواتها، على أنهما في الأصل مبتدأ وخبر⁽²⁾.

22- اعتبر السهيلي (مهما) ترد حرفاً بمعنى (إنّ) كقول زهير بن أبي سلمى : (بحر طويل)

(ومهما تكن عند امرئ من خليقة) ***** وإن خالها تخفى على الناس تعلم⁽³⁾.

بدليل أنها لا محل لها من الإعراب لأن (تكن) لها اسم وخبر.

23- يذهب السهيلي في اشتراطه في نتائج الفكر وأبو حيان في الارتشاف وابن هشام في المغني عند

(تعاند متعاطفياً) فلا يجوز : جاءني رجلاً لا زيدا، أو لا عاقل لصدق اسم الرجل عليه بخلاف لا امرأة، أو عالم لا جاهل، أو عمرو لا زيد⁽⁴⁾.

24- انفرد السهيلي وغيره في المحكي عن ابن عباس وغيره استناداً لقوله تعالى : ﴿الْكُتُبُ بَرِّكُمْ قَالُوا

بَلَى﴾ (سورة الأعراف : 172) متمسكين بأن الاستفهام التقريري خبر موجب⁽⁵⁾.

25- يستحسن السهيلي عطف الاسم على الفعل في مثل قوله تعالى : ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ

الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ (سورة الأنعام : 95)، حيث قال : يحسن عطف الاسم على الفعل ويقبح

عكسه، لأنه في الصورة الأولى عامل لاعتماده على الاسم على ما قبله فأشبهه الفعل، وفي الثانية لا

(1) ينظر : مدونة البحث ، ص 297، ومغني اللبيب، مصدر سابق ،ص 484.

(2) ينظر : المرجع نفسه ، ص300، و همع الهوامع، مصدر سابق، ج1، ص 484.

(3) همع الهوامع، المصدر نفسه، ج2، ص 451.

(4) ينظر : مدونة البحث ، ص 300، و المصدر نفسه، ج3، ص 184.

(5) مغني اللبيب، مصدر سابق، ص 121.

يعمل، فتمحض فيه معنى الاسم ولا يجوز التعاطف بين الفعل واسم لا يشبهه، ولا فعلين اختلفا في الزمان⁽¹⁾.

26- يرى عيسى الجزولي إلى أنه يجب أن يتحول المفعول الأول إلى نائب فاعل ولا تصلح نيابة المفعول الثاني.

27- أجاز عيسى الجزولي في حذف نون الوقاية في (من وعن) فيقال: (مني وعني) بالتخفيف، لقول أحد الشعراء: (بجر مديد)⁽²⁾.

أيها السائل عنهم (وعني)***** لست من قيس ولا قيس (مني)

3 - الآراء المصرية :

نشأت الدراسات التحويلية بمصر أول الأمر عناية بالذکر الحكيم، ثم ما لبثت أن تستقل ويحمل رايها بمعنى الدقيق ، مستمدة من آراء المدارس الثلاث البصريّة والكوفيّة والبغدادية، كما قامت بالانتخاب بين المدارس المختلفة لاختيار الأنسب لها معتمدة على الانتخاب بين هذه المدارس، وكذا النفوذ إلى آراء تمثّل نظرهم الخاصّة بالنحو (آراء انفرادية) فيمايلي:

1- انفرد يحيى بن معط إلى أنّ (ما) الناقية تحذف في جواب القسم⁽³⁾، فقال في ألفيته⁽⁴⁾:

وإن أتى الجواب منفيًا بلا*****أو كقولي : والسّما ما فعلا

فإنّه يجوز حذف الحرف***** إن أمين الإلباس حال الحذف

2- يرى يحيى بن معط أنّه إذا اجتمع مع الفعل المبني للمجهول مصدر وظرف وجر ومجرور، كان الجار والمجرور هما نائب الفاعل لا الظرف ولا المصدر⁽⁵⁾.

3- ذهب ابن معط إلى أنّ المنادى في (أيّا، يا، هيا) للمنادى البعيد وأيّ الهمزة للمنادى القريب، حيث قال ابن إياز: "دلّ ابن معط للمنادى مرتبتين: البعد والقرب في (يا) و(أيّ) وهيا للأوّل، وأيّ والهمزة للثاني"⁽¹⁾.

(1) ينظر: مدونة البحث، ص 300، و همع الهوامع، مصدر سابق، ج3، ص 192.

(2) ينظر: مدونة البحث، ص 300، و همع الهوامع، مصدر سابق، ج1، ص 215، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (90/1) وجواهر الأدب ص 152.

(3) ينظر: مدونة البحث، ص 340.

(4) الأشباه والنظائر في النحو، مصدر سابق، ج3، ص 224.

(5) ينظر: مدونة البحث، ص 340، و همع الهوامع، مصدر سابق، ج1، ص 523.

4- ذهب ابن معط في كتابه الفصول أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها بالحروف، قال ابن اياز (في شرحه): وتعليه بناءها بشبهها بالحروف غريب، لم أر أحد ذكره غيره.

5- ذهب ابن معط إلى أنّ (دام) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها⁽²⁾.

6- ذهب ابن الرّماح في ورود العلم جنسًا معرفًا باللام⁽³⁾ من ذلك قوله: "قد يرد معرفًا بالألف والياء لتعريف الجنس، وذلك بعد: نعم، ويثن فتقول: نعم العمر عمر بن الخطاب ويثن الحجاج، حجاج بن يوسف، لأنّ نعم، لا تدخل إلّا على جنس معرف⁽⁴⁾".

ففي المثال جاء اسم العلم معرفًا بالألف واللام (العمر) رغم أنه من أنواع المعرفة معللاً ذلك بأن (نعم) تدل على اسم (جنس معرف باللام).

7- ذهب ابن الرّماح إلى أنّ أم المتصلة تفتقر عن أم المتقطعة من سبعة أوجه، ومما ذكره الأوجه أنّها لا تقع إلّا بعد استفهام وما بعدها معطوف على ما قبلها وتقتضي المعادلة وهي أن يكون حرف الاستفهام يلي الاسم و(أم) كذلك والفعل بينهما ك (أزيدا ضربته أم عمرا)، فزيد وعمرو مستفهم عنهما⁽⁵⁾.

8- انفرد علي السخاوي في (شرح المفصل) في أنّ الحال يشبه المفعول به وظرف الزّمان، والصّفة، والتّمييز، والخبر⁽⁶⁾، "فأما شبهها بالمفعول به، فلأنّ في الفعل دلالة على كل واحد منهما، فإذا قلت: ضربت دلاً ذلك على مضروب وعلى حال، ولأنّ كل واحد من الحال والمفعول اسم جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل، وأما مثالها بالظرف فمن قبل أنّها مفعول فيها وأنّها تنتقل كانتقال الزّمان وانقضائه، ويحسن فيها دخول (في) وأما شبهها بالصّفة، فالصّفة أصل الحال وهو منقول من الصّفة إلى الظرفية، ولهذا لا يكون في الغالب إلّا اسم فاعل أو مفعول، وأسماء الفاعل والمفعول إنّما كانت فيه، ليوصف بها لا لتكون مفعولاً فيها، وبالتّمييز، فلا تكون إلّا نكرة، ولأنّها تبين الهيئة التي وقع

(1) الأشباه والنظائر، مصدر سابق، ج2، ص382.

(2) ينظر: مدونة البحث، ص340، الأشباه والنظائر، مصدر سابق، ج5، ص11.

(3) مدونة البحث، ص340، و المصدر نفسه، ج5، ص11.

(4) المصدر نفسه، ج3، ص82.

(5) ينظر: مدونة البحث، ص341، المصدر نفسه، ج4، ص98.

(6) ينظر: مدونة البحث، الصفحة نفسها.

عليها الفعل كما يبيّن التمييز النوع، وبالخبر لأنها نكرة جاءت لفائدتها، وكذلك الخبر والتنكير فيه هو الأصل⁽¹⁾.

9- ذهب السخاوي⁽²⁾ في باب فعيلة تحذف منه التاء والياء في النسب مثل حنيفة وحنفيّ، وكأنّه تطرقت إليه تغيير بحذف التاء حذفت معها الياء بينما فعيل مثل تميم لا يحذف منه في النسب شيء⁽³⁾.

فأصل (حنيفة) على وزن (فعيلة)، حذفت الياء والتاء فأصبحت (حنف) ثم أضيفت لها ياء النسبة فأصبحت (حنفيّ) بنقل حركة الكسرة الفتحة والفتحة كسرة فأصبحت (حنفي).

10- ذهب السخاوي إلى (حتى) الجازة فيقول أنّها تختلف عن (إلى)⁽²⁾ حيث يقول: "حتى إذا كانت جازة وافقت إلى في أنّها غاية، وخالفها في ثلاثة أشياء أولها أنّها لا تدخل على المضمر، فلا يقال: حتاه كما يقال إليه، وثانيها: أن فيها معنى الاستثناء، وليس ذلك في إلى وثالثها: أن إلى تقع خبراً للمبتدأ كقوله تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ (سورة النمل: 33)، وحتى لا تكون كذلك⁽³⁾.

11- ذكر بهاء الدين بن النحاس الحلبي (ت 698هـ) في (حيث) بقوله⁽⁴⁾: ليس في حروف المكان ما يضاف إلى الجملة غير (حيث) لما أهدمت لوقوعها على كل جهة احتاجت، في زوال إبهامها إلى إضافتها بجملة كان وإذا في الزمان⁽⁵⁾.

12- زعم ابن النحاس أن معنى الحرف دليل في نفسه مخالفاً كل الجمهور في كونه الحرف معناه في غيره.

13- اعتبر ابن النحاس (لو ما) مثل لولا تماماً عندما يحذف بعدها الخبر ويذكر الجواب مثل (ما محمد ما جئت)⁽⁶⁾.

(لو محمد ما جئت) فالخبر هنا محذوفاً مقدر (موجود).

(1) الأشباه والنظائر في النحو، مصدر سابق، ج4، ص 55-56.

(2) ينظر: مدونة البحث، ص 341.

(3) الأشباه والنظائر، مصدر سابق، ج4، ص 59.

(4) مدونة البحث، ص 243.

(5) الأشباه والنظائر، المصدر نفسه، ج3، ص 194.

(6) ينظر: مدونة البحث، ص 342، وهمع الموامع، مصدر سابق، ج1، ص 338.

14- ذكر ابن قاسم الحسن بن قاسم تلاميذ أبي حيان أن المحذوف في إنا، وأنا، ولكننا، وكأنا، فقيل :
النون الأولى، وقيل : الثانية، ولم يقل أحد بحذف الثالثة لأنها اسم⁽¹⁾.

15- انفرد ابن ولاد برأيه أن صيغة المبالغة (فعيل) تعمل عمل اسم الفاعل فتتصب المفعول به نحو :
شريب الماء⁽²⁾.

ف(شريب) على وزن (فعيل) عملت في الماء، في حين الماء مفعول به منصوب لصيغة المبالغة
(فعيل) وعلامة نصبه الفتحة.

16- ذهب أبو جعفر النحاس المصري، إلى أن (مع) الساكنة العينلغة (خثعم وربيعة) هي حرف،
فزعمها حينئذ حرف جر.

17- استحسّن الحوفي إلى ذهابه في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءَ سَيِّئَةٍ مِّثْلِهَا وَتَرَهْمُهُمْ
ذِلَّةٌ﴾ (سورة يونس 26-27)، فإذا كان (جزاء سيئة) مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر، أي واقع أولهم، من
ذلك (جزاء سيئة) مبتدأ وخبره محذوف تقديره لهم⁽³⁾.

18- انفرد ابن بشار برأيه في أن (لام) التعريف العهدية خاصة بالأعيان والجنسية خاصة
بالأذهان. فالأولى ما عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي بأن تقدم ذكره لفظاً، فأعيد مصحوباً بأل،
نحو قوله تعالى : ﴿أَرْسَلْنَا إِلَى قَرْعُونَ رَسُولًا فَعَصَى قَرْعُونَ الرَّسُولَ﴾ (سورة المزمل : 15-16) أو كان
مشاهداً كقولك : القرطاس لمن سدد سهماً⁽⁴⁾.

19- ذهب ابن بابشاد إلى أن الكاف في أسماء الأفعال تعود (إليك) و(رويدك) و(مكانك) في
الكاف المتصلة هي : حرف خطاب، وليست اسماً مجروراً مع الحروف ومضافاً إليه مع الظروف.

20- انفرد ابن بري المصري إلى أن لولا نحو : (لولا إحسانك لما شكرتك) تفيد التعليل لذلك جرّوا بها
المضمر في مثل (لولاء).

(1) ينظر: مدونة البحث، ص 343، و همع الهوامع، المصدر نفسه، ج1، ص 217..

(2) ينظر: مدونة البحث، ص 331، و همع الهوامع، مصدر سابق، ج3، ص 60.59.

(3) ينظر: مدونة البحث، ص 335، و مغني اللبيب، مصدر سابق، ص 437.

(4) همع الهوامع ، مصدر سابق ، ج1، ص 259.

21- ذهب ابن بري مع جمهور النحاة أن الفعل المطاوعة قد يتعدى لاثنين نحوه "استخبرت الخبر فأخبرني الخبر"، ومثل (استعطيته كتابا فأعطاني كتابا) في حين انفرد ابن هشام على ابن بري على أنه للطلب والإجابة⁽¹⁾.

22- مسوغات التي عدّها الجمهور الابتداء بالنكرة، أن يسبقها استفهام، بحيث ذكرها ابن هشام في كتابه قائلاً إنها محصورة في عشرة أمور، خامسها: "أن تكون عامة، إما بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، أو بغيرها نحو (ما رجل في الدار) و(هل رجل في الدار) و﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ﴾ (سورة النمل 60)، وشرح منظومة ابن حاجب له أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو "أرجل في الدار أم امرأة؟ كما مثل به في الكافية، وليس كما قال⁽²⁾.

ففي المثال: (رجل) رغم أنها نكرة إلا أنه تقدم على الخبر (الجار والمجرور) الذي له الأسبقية في التقدم، ذلك أن (رجل) جاء مسبقاً بنفي (ما) لذلك فجاز تقدمها وكذلك في الآية (إله) النكرة تقدمت على الخبر الجار والمجرور (مع الله) بسبب تصدر الهمزة الاستفهامية.

23- أجمع الجمهور على أن (غلامي) مبنية لإضافتها إلى مبنى، في حين عدّها ابن حاجب معربة، بدليل (غلامه، غلامك)⁽³⁾.

24- انفرد ابن حاجب، بأن المفعول المطلق قد يكون جملة في مثل (قال زيد عمرو منطلق) في مثل (أنبأت زيدا عمراً فاضلاً) مفعولاً مطلقاً لأنهم نفس النبأ⁽⁴⁾.

نجد في رأي ابن حاجب في كون المفعول المطلق جملة مردود عليه لأن (أنبأ) من المتفق عنه عند الجمهور الأفعال التي تتعدى لثلاثة مفاعيل الأول (زيداً)، والثاني (عمراً)، والثالث (فاضلاً).

25- خرج ابن الحاجب المسألة الزنبورية تخريجاً بعيداً عن الكسائي في مثل: (فإذا هو إياها)، بحيث يجعل كلمة (إياها) منصوبة على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: "فإذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحل على سبيل انابته، كما قالوا "قضية ولا أر أحسن لها" على إضمار مثل: قاله ابن الحاجب في أماليه، وهو وجب غريب، أعني انتصاب الضمير في الحال"، بحيث قصر ابن حاجب ذلك على الهمزة المعدلة بأم: (رجل في الدار أم امرأة).

(1) ينظر: مدونة البحث ص 300، و مغني اللبيب، مصدر سابق، ص 574، 575.

(2) ينظر: مدونة البحث، ص 345، 344، و مغني اللبيب، مصدر سابق، ص 522.

(3) ينظر: مدونة البحث، ص 344.

(4) المغني، مصدر سابق، ص 97.

وإن كان رأي ابن حاجب مخالفا للكسائي، إلا أنه يتفق معه في نصبها في (إياها) إلا أننا نوافق سيبويه في رفعها (فإذا هو هي) لكثرة الاستعمال واستفاضة السماع نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ (سورة طه : 20)، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ (سورة الأنبياء : 97) ويؤكد قولنا هذا قول أبي بركات الأنباري: "أما رووه عن العرب من قولهم: (فإذا هو إياها، فمن الشاذ الذي لا يعبأ به) كالجزم بلم، والنصب بلم وما أشبه بذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس"⁽¹⁾.

26- أن (ما) المصدرية تعمل أن (كما) في الحديث: (كما تكونوا يولى عليكم)، والمعروف في الرواية كما تكونون⁽²⁾.

27- جوز ابن حاجب جمع سروال: سراويل حيث قال: "ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا، صرف أو لم يصرف، وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع"، في حين الجمهور "منع سراويل، نكرة ومعرفة، وقيل هو جمع سروالة"⁽³⁾.

28- يرى ابن الصائغ أن (عوض) بنيت على الضم مع أنها غير مضافة إلى جملة حملا على نقيضتها (قط)، أعرب ابن الصائغ (زيتا) في مثل قولك: (ادهنت زيتا) منصوبة على نزع الخافض، بدليل قولك: (وادهنت بالزيت)، في حين أعربت من قبل الجمهور تمييزا"⁽⁴⁾.

29- ذهب ابن هشام إلى أن (جير)، جير بالكسر حرف للجواب مثله مثل (نعم) لا اسم بمعنى (حقا) فيكون مصدرا،

30- جوز ابن الصائغ خلو جملة الصلة من الضمير يعود على الموصول، مثل: (الذي يطير الذباب فيغضب زيد)، لارتباطهما بالفاء، وصيرورتها جملة واحدة"، كما ذهب ابن الصائغ أن جملة (أبو من هو) في مثل قولك (عرفت زيد أبو من هو) إلى أنها بدل اشتمال من زيد. وأن (عوض) نصبت على الضم مع أنه غير مضاف إلى الجملة؟ قال: "ويمكن أن يكون بني حملا على نقيضة وهو (قط).

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، ج 2، ص 577.

(2) مدونة البحث، ص 345، الحديث رواه الديلمي في مسند الفردوس أبي بكره ورواه البيهقي عن أبي اسحاق السبيعي

مرسلا: وقد ضعّفه من المتقدمين الحافظ العسقلاني، ومن التأخرين الشيخ الألباني رحمه الله، جمع طرقه في سلسلة الأحاديث

الضعيفة 1/490، وحكم عليه بالضعف، fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php.page=thowfatwa، 2018/05/12، ص 30:22

(3) همع الهوامع، مصدر سابق، ج 1، ص 87.

(4) ينظر: مدونة البحث، ص 357، و الأشباه والنظائر، مصدر سابق، ج 2، ص 196.

- 31- رأى الكافيجي أن (إذن) نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن أَطَعْتُمْ بَشْرًا مِّثْلُكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَاسِرُونَ ﴾ (سورة المؤمنون 34) ليست إذن المعهودة وإنما هي (إذا) الشرطية حذفت جملتها التي تضاف إليها عوضاً عنها التنوين كما في (يومئذ)، ذهب السيوطي إلى رأي أستاذه الكافيجي في إعراب (بحسبك درهم) على أن (بحسب) خبر مقدم، (ودرهم) مبتدأ مؤخر⁽¹⁾.
- 32- ذهب السيوطي متبعاً الفارسي الى أن (أبا) في مثل قول (لا أبا لك) مفردة جاءت على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر .
- 33- يتابع السيوطي الشلوبين في اعتبار الجملة المفسرة تكون ذات محل من الاعراب أو غير ذات محل حسب ما تفسره⁽²⁾.

(1) ينظر: مدونة البحث، ص 357، 358.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 364، 365.

الختام

لقد قامت دراستنا هذه منذ بدايتها، وفق ما توخته من غرض اختيارنا لهذا الموضوع، ألا وهو : مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته بين المدارس النحوية، من خلال كتاب (المدارس النحوية) لشوقي ضيف، فتناوله للمدارس النحوية كلها دليل على موسوعيته العلمية ، فمدونتنا هذه تعدّ من أفضل الكتب الحديثة التي تناولت تاريخ النحو ومدارسه.

ولقد ركزنا أثناء دراستنا لها على المسائل الخلافية بين المدارس النحوية الخمس وأسباب تواجدها، وأثناء دراستنا لاحظنا عدم وجود دراسات شاملة لاختلاف النحوي، فقد اقتصرنا أكثريتها على الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية متجاهلين المدارس الأخرى، إما عن عمد أو لإدراجها ضمن مدرستي البصرة والكوفة، كونها امتداد لهما وتجسيدا لأرائهما النحوية، ولم تدرس دراسة مستقلة باعتبارها مدارس نحوية مستقلة.

ومن خلال دراستنا هذه توصلنا إلى عدة استنتاجات نذكر منها :

- 1- إن الجماعات النحوية لم تكن متجانسة فيما بينها، فالخلافات المتواجدة في الكتب النحوية لا تزيد عن كونها ذات أساس جغرافي ليس إلا، وليس مذهبي إذ أننا نجد هذا الاختلاف ضمن الجماعة النحوية الواحدة أكثر منه بين الجماعات النحوية، فمثلا نجد الاختلاف بين بصري وكوفي وبغدادى وأندلسي ومصري أقل حدة مما هو متواجد بين بصري وبصري (سيبويه والخليل) وبين كوفي وكوفي (الكسائي والفرّاء وثعلب)، وبين بغدادى و بغدادى (ابن جني والزمخشري)، (ابن مالك وأبو حيان) في المدرسة الأندلسية وكذلك بين (ابن هشام وابن حاجب) في المدرسة المصرية ولكن هذه الاختلافات لا تخرج عن نطاق التعليم وتنحصر في الفروع ولا يتعداها إلى الأصول.
- 2- ما ثبت في كتب النحو بأن البصرة كانت تتشدد وتقود حملة على القرّاء إشاعة أزالها شوقي ضيف من خلال كتابه هذا، إذ وضح بأن القرّاء هو أول من طعن في بعض القرّاءات وردّها.
- 3- المدارس المتأخرة، وإن جاءت ببعض الآراء لكنها لا ترتقي لتشكيل مدرسة مستقلة، حيث أن آراءها الانتخابية تفوق آراءها الاجتهادية.
- 4- إذا كانت مدرسة الكوفة تأسست أركانها على مدرسة البصرة وهذا بإقرار من شوقي ضيف في هذا الكتاب، فهو يعترف بأن البصرة راسخة في النحو العربي، فهل لنا نعدّها مدرسة مستقلة، أما تابعة ونابعة من البصرة ؟

- 5- الخلاف النحوي ليس عيباً ولا عبء على اللغة العربية، وإنما هو مزية ودليل على حيوية النحو واللغة العربية، وهذا ما يسمها بسملة اللغة الحية التي شرفها الله عز وجل بنزول القرآن الكريم بها الصالح لكل زمان ومكان.
- 6- إذا كانت المدرسة الكوفية عرفت من خلال مصطلحاتها، فإن كتب (الخلاف النحوي) لها دور كبير في كساد هذه المصطلحات، من خلال استخدامها للمصطلحات البصرية فقط وكذا لتعدد المصطلحات عند الكوفيين للمفهوم الواحد، الذي كان له الأثر في إبراز عيوب مدرسة الكوفة في المقابل نجد الوحدة المصطلحية البصرية غير متعددة.
- 7- للعصبية أثر بالغ في توسيع الخلاف بين النحاة، فلولا العصبية ما كان هذا الخلاف ليذكر ولا لتؤلف فيه مؤلفات .
- 8- تميز النحاة بعقول فذة، فلم يكونوا يأخذون كل شيء عن مشايخهم إلا بعد تمحص وروية.
- 9- ابن جنيّ وأبو علي الفارسي بغداديان لا بصريان .
- 10- للخليل - لا سيوييه - الفضل في صياغة النحو صياغته النهائية.
- 11- المدرستان الأندلسية والمصرية لم تكونا مقلدتين بل كذلك عاشتا على الاجتهاد والنفوذ إلى كثير من خفايا النحو وتصاريفه .
- 12- للجهود النحوية لأعلام النحو الأثر البعيد في احتفاظ العربية -على مرّ التاريخ- بشخصيتها الخالدة.
- 13- أثناء حديث الكاتب عن المدرسة المصرية، لاحظنا من خلال عملية إحصائية، إسهابه في إيضاح الآراء الاجتهادية لها، ولعلّ ذلك يدل على استحواذ وطنيته عليه .
- وفي الأخير لا ندعي الإتيان بحقيقة جديدة في المدارس النحوية والخلاف بينها كونها موجودة في ثنايا دراسات الباحثين من خلال عدم إشارتهم إلى وجود مدارس نحوية، سواء القدامى أو المحدثين إلا أن دراستنا هذه جاءت مناقشة لرأي باحث معاصر أقرّ بوجود مدارس نحوية خمس في ثنايا مرجعه (المدارس النحوية).
- نرجو مخلصين لله تعالى، أن تكون هذه المذكرة قد أسهمت بما كتب في ثناياها في إثراء دراستنا اللغوية والنحوية، حول موضوع الاختلافات النحوية ومظاهرها واتجاهاتها، وأن يجد إخواننا وزملائنا الطلبة، ولو بقسط قليل مما قصدناه وتوخيناه من هذا الجهد .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المصادر

1. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تح: د/عبد العالي سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1، 1406هـ/1985م
2. الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، 1427هـ/2006م، ط2.
3. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين و الكوفيين، أبو البركات ابن الأنباري، مطبعة السعادة، 1380هـ-1961م، ط4، ج2.
4. البيان والتبيين، أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، 1418هـ/1998م، ط7، ج1.
5. التفاحة في النحو، أبو جعفر النحاس النحوي، تح: كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، 1385هـ/1965م.
6. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الاسلامي، بيروت -لبنان، 1406هـ/1986م، ط1
7. الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلميّة، مصر، 1331هـ/1913م، ط2.
8. الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي -القاهرة، 1408هـ/1988م، ط3، ج2.
9. المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، مطبعة السعادة، صاحب المكتبة الأزهرية، مصر، د ت، د ط، ن (44)، ج2.

10. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الحافظ جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1384هـ/1965م، ط1، ج2.
11. تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تح: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان 1406هـ/1986م، ط1.
12. ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، تح محمد حسين، مطبعة النموذجية، مكتبة الآداب بالجماميزت، دت، د ط.
13. ديوان جرير، جرير بن عطية الخطفي، دار بيروت، بيروت، 1406هـ/1986م، دط
14. ديوان ذي الرمة، تح: مطيع بيبلي، المكتب الإسلامي، 1384هـ، 1964م، ط2، رقم 1419.
15. ديوان امرئ القيس، امرئ القيس، تح: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط5، 1425هـ/2004م.
16. شرح الشافية ابن حاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، تح: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ/1982م، دط، ج1.
17. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القلقشندي، تح: عبد القادر زكار، وزارة دمشق، 1981م، دط، ج4.
18. ظهر الإسلام، أحمد أمين، مؤسسة الهداوي، القاهرة، مصر، 1364هـ-1945م، دط، ج2.
19. معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تح محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، دار الكتب، 1403هـ/1983م، ط3.
20. معجم الأدباء، ياقوت الحموي الرومي، تح: حسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1993م، ط1، ج5.
21. معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، 1936م، دط، ج1.
22. معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، (باب الدال)، 2008م ط4.

23. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تح : مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، 1384هـ / 1964م، ط1
24. موطأ مالك، مالك بن أنس، تح : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، 1406هـ / 1985م، دط، باب ما جاء في صفة جهنم، ج2
25. نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992م، ط1.
26. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، 1995م، ط2.
27. شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تح : محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 1400هـ / 1980م، ط20، ج2.
28. شرح التصريح على التوضيح، عبد الله الأزهري، تح : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمي، بيروت، لبنان، 1421هـ / 2000م، ط1، ج1.
29. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباديا السمنائي النجفي الرضي، تح : حسن بن محمد بن محمد بن ابراهيم الحفظي، يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1417هـ / 1996م، ط1
30. شرح المفصل، علي بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دت، دط، ج1.
31. طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تح : محمود شاكر، دار المدني، جدة، 1974م، دط، ج1.
32. همع الهوامع، في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1418هـ / 1998م ط1

المراجع

33. أصول النحو العربي، في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1410هـ / 1989م، ط1.

34. أصول النحو العربيّ، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب الجامعية، 2004م، دط.
35. أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، سليم صالح، دار السلام، مصر، 2006م، ط 1.
36. ابن جنيّ النحويّ، فاضل السامرائي، دار النذير، بغداد، 1389هـ/1963م، د ط.
37. الخلاف النحويّ وحقيقة المدارس النحويّة، أجد عيسى طلافحة، أحمد محمد أبو دلو، البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة اليرموك، إربد -الأردن، مج 13، العدد 2، 2013م.
38. الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1975م، ط 1.
39. الرّد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، دار النشر العربي، القاهرة، 1366هـ/1947م، ط 1.
40. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويوه، خديجة الحديثي، دار رفع المساهم، مطبوعات جامعة الكويت، 37، 1394هـ/1974م، د ط.
41. القياس في النحو العربيّ، نشأته وتطوّره، سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، فلسطين، 1997، ط 1.
42. المدارس النحوية، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة -بغداد، 1385هـ/1966م، ط 1.
- 43.
44. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1968م، ط 4.
45. المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسيني محمود، مؤسسة الرسالة، دار عمار، د ت، د ط،
46. المصطلح النحويّ وأصل الدلالة، رياض عثمان، دار العلمية، بيروت -لبنان، 2010م، ط 1.:
47. المفيد في المدارس النحوية، إبراهيم عبود السامرائي، دار المسيرة، عمّان -الأردن، 1427هـ/2007م، ط 1.
48. النحو العربيّ نشأته، تطوّره، مدارسه، رجاله، صلاح راوي، دار غريب، 2003م، د ط،

49. إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس، حازمجنفر، وهو شرح على متن، التفاحة في النحو، 1433هـ/2012م
50. تسهيل المراد إلى استعمال الأعداد، غزيل بلقاسم، دار صبحي، غارداية-متليلي، ط1، 2015م
51. في أصول النحو، صالح بلعيد، دار هومه، الجزائر، 2008م، ط2.
52. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1407هـ/1987م، د ط.
53. في القراءات القرآنية، احمد شكري، دار العلوم، عمان، 2006م، ط1.
54. محاضرات في أصول النحو، تواتي بن تواتي، دار الوعي، الجزائر، 2008م، د ط.
55. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، مكتبة لسان العرب، مصر، 1377هـ/1958م، ط2،
56. مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة، مصر-القاهرة، 1375هـ/1955م، د ط.
57. مراحل تطوّر الدرس النحوي، عبد الله بن حمد الخثران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1413هـ/1993م، د ط.
58. مسائل في النحو العربي، مدرسة الكوفة والبصرة، نبيل دادوة، دار نوميديا، 2010م، د ط.
59. نقد أدبي حديث، مفاهيم ومصطلحات وأعلام، حامد صادق قنبي، دار كنوز المعرفة، عمان، 1433هـ-2012م، ط2، ط2

البحوث الأكاديمية

60. الدرس النحوي عند مهدي المخزومي بين التقليد والتجديد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة والأدب العربي، تخصص الفكر النحوي واللسانيات، اشراف: أحمد بلخضر، اعداد الطالب: عمر لحرش، جامعة قاصدي مرياح -ورقلة، السنة الجامعية، 1433هـ-1434هـ / 2012-2013م

المواقع الالكترونية

http://www.fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php.page=thowfatwa : .61

12/05/18, 22h :30

فہرس

الفهرس

الصفحة	العنوان	الرقم
الفصل الأول : أسباب الاختلاف النحوي		
05	التمهيد	01
08	المبحث الأول : أسباب ظهور المدارس النحوية.....	02
08	أولا : أسباب علمية خاصة.....	03
08	أ)- أسباب الثقافية والعلمية.....	04
09	ب)- أسباب مذهبية.....	05
11	ثانيا : أسباب عامة.....	06
13	أ)- أسباب جغرافية (البيئة اللغوية).....	07
14	ب)- أسباب تاريخية.....	08
16	المبحث الثاني : مظاهر الاختلاف النحوي.....	09
16	أولا : الخلاف من حيث المصدر المدونة.....	10
16	أ)- القرآن الكريم وقراءاته.....	11
18	ب)- الحديث النبوي الشريف.....	12
19	ج)- كلام العرب (شعرا ونثرا).....	13
21	ثانيا : الخلاف حول المصطلح.....	14
23	خلاصة الفصل الأول.....	15

الفصل الثاني : مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته بين المدارس

من خلال كتاب : المدارس النحوية شوقي ضيف

26	توطئة.....	16
27	المبحث الأول : مظاهر الاختلاف النحوي.....	17
27	أولا : الاختلاف في المصطلحات، وما يتصل بها من عوامل ومعمولات.....	18
49	ثانيا : الاختلاف في الأصول والقراءات.....	19
64	المبحث الثاني : الآراء الانتخائية و الاجتهادية في المدارس النحوية.....	20
64	أولا : الآراء الانتخائية.....	21
76	ثانيا الآراء الاجتهادية.....	22
106	الخاتمة.....	23